الاستيطان تحدي السلام

القدس - آذار ١٩٩٥

مركز القدس للإعلام والإتصال JMCC

مؤتمر

الاستيطان تحدي السلام

القدس - آذار ١٩٩٥

مركز القدس للإعلام والاتصال
JMCC

شكر وتقدير

يتقدم *مركز القدس للإعلام والإتصال JMCC* بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة الاخوة والاخوات الذين شاركوا في انجاح هذا المؤتمر وخاصة الاخوة الذين لبوا دعوتنا من خارج ارض الوطن. وكذلك الاخوة المتحدثين الذين ساهموا من خلال تحضير الاوراق وتقديمها وإثراء ابحاث المؤتمر.

كما نشكر بشكل خاص مؤسسة فردريش ايبرت على مساهمتها المادية في تغطية جزء كبير من تكاليف المؤتمر.

حقوق الطبع محفوظة © لمركز القدس للإعلام والإتصال JMCC

١٨ شارع النشاشيبي - الشيخ جراح

ص.ب. ٢٥٠٤٧ - القدس

تلفون: ٨١٩٧٧٧ فاكس ٨٢٩٥٣٤

EMAIL jmcc@baraka.org

الاستيطان تحدي السلام

الطبعة الاولى - تموز ١٩٩٥

اصدار: دار القدس للنشر والتوزيع - القدس، ص.ب. ٢٥٠٤٧

المحتويات

المقدمة

كلمة الافتتاح – *غسان الخطيب* ٧

٩

الجلسة الاولى – واقع الاستيطان في الوضع الراهن

الاستيطان الهدف والنتيجة – *خليل التفكجي* ١٣

السمات الجديدة في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية – *خضر شقيرات* ٢٧

الجانب القانوني لواقع الاستيطان في الوضع الراهن – *علي السفاريني* ٣١

البعد السياسي للاستيطان – *حيدر عبد الشافي* ٣٧

نقاش الجلسة الاولى ٤٣

الجلسة الثانية – وجهة نظر إسرائيلية

المستوطنات والحدود – *يوسي الفر* ٤٩

نقاش الجلسة الثانية ١٥١

الجلسة الثالثة – خيارات استراتيجية فلسطينية حول موضوع الاستيطان

احمد الخالدي ١١٣

خليل الشقاقي ١١٧

كميل منصور ١٢٣

نقاش الجلسة الثالثة ١٢٩

الجلسة الرابعة – خيارات سياسية فلسطينية للتعامل مع النشاط الاستيطاني ١٣٧
فيصل الحسيني ١٤٣
هاشم الصالح ١٤٧
بشير البرغوثي ١٥٥
نقاش الجلسة الرابعة

المقدمة

يسر مركز القدس للاعلام و الاتصال *JMCC* ان يقدم لقراءنا الاعزاء هذا الكتاب الذي يتضمن اعمال المؤتمر الثاني الذي ينظمه المركز حول التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة الهامة. و قد كان عنوان هذا المؤتمر: الاستيطان تحدي السلام، باعتبار ان سياسة التوسع الاستيطاني الاسرائيلي التي تصاعدت وتيرتها في الآونة الاخيرة و في ظل محاولات فلسطينية جادة من اجل صنع السلام.

و لقد شكّل موضوع الاستيطان الاسرائيلي الهم السياسي الاول للشعب الفلسطيني على مدى سنوات الاحتلال وبشكل خاص في السنوات الاخيرة، ولهذا فقد تم دعوة نخبة من خيرة السياسين والمفكرين والاستراتيجيين الفلسطينيين للتداول في مخاطر الاستيطان على القضية الفلسطينية وانجع السبل للتعامل مع هذا الخطر على المستويين الاني والمستقبلي.

ولقد لفت إنتباه الحضور انسجام الاراء حول مخاطر عملية الاستيطان، واعتبار مقاومته اولوية فلسطينية من الدرجة الاولى، خاصة ان احد الاهداف السياسية الاستيطانية الاسرائيلية فرض الوقائع على الارض لرسم معالم الوضع النهائي للارض الفلسطينية بالقوة ومن جانب واحد. وان الموقف الفلسطيني يجب ان يستند بقوة وثبات على الحق الفلسطيني كما حددتها الشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الامن ٢٤٢.

ولقد شملت مداولات المؤتمر الكثير من الافكار الجديدة والقيمة المتعلقة بالاستراتيجيات اللازم اعتمادها سواء في صياغة الموقف الفلسطيني او في المفاوضات السياسية او في العمل السياسي والكفاحي اليومي بهدف افشال الاهداف الاسرائيلية من عملية الاستيطان. وقد برزت الدعوة الى الوحدة الوطنية واستنهاض الطاقات الفلسطينية الذاتية كأدوات هامة لتحقيق نفس الغاية. وتميزت مداولات المؤتمر بمساهمة اسرائيلية هامة ساهمت ليس فقط بالاطلاع المباشر على التفكير الاسرائيلي، بل يحفز نقاش جاد معها. وطغى على المؤتمر روح الحوار المسؤول والديمقراطي.

ولقد دعانا مستوى المساهمات والنقاشات العالي الى تقديم عمل المداولات في هذا الكتاب الى جمهورنا الفلسطيني وقيادته لعل في ذلك مساهمة في الجهد الفلسطيني القائم على كافة المستويات والهادف الى تطوير الاداء السياسي الفلسطيني وجعله اكثر قدرة على مواجهة مثل هذه التحديات.

كلمة الافتتاح

يشكل هذا المؤتمر المساهمة الثانية لمركزنا في اذكاء النقاش الحر والمفتوح بين نخبة من خيرة مثقفي وسياسيي شعبنا الفلسطيني والهادف الى المساهمة في البحث عن افضل السبل والافكار والآليات للتصدي للتحديات التي تواجه قضيتنا الفلسطينية شعبا ووطنا.

واذا كان مؤتمرنا الاول: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني قد تناول ابرز المهام والمخاطر التي تواجهنا في هذه المرحلة بشكل عام، فان هذا المؤتمر يهدف الى تركيز النقاش حول التحدي الاخطر الذي يواجه قضيتنا وهو تحدي السياسة الاستيطانية الاسرائيلية الثابت الوحيد تقريبا في السياسة الاسرائيلية في الارض المحتلة عبر ا لعقود وعبر الحكومات المختلفة، عبر الحرب والانتفاضة وعبر محاولات صنع السلام.

منذ بدايات الصراع الصهيوني الفلسطيني، شكلت الارض محور الصراع الاساسي. وكما حسمت سيطرت الصهيونية على الارض الفلسطينية عام ١٩٤٨ معركة اقامة دولة إسرائيل والإستيلاء على الجزء الاول من فلسطين، تحاول إسرائيل اليوم حسم الصراع حول مستقبل الارض ووضعها النهائي ايضا عن طريق السياسة الاستيطانية والاستيلاء على الارض.

غسان الخطيب

مدير مركز القدس للإعلام والإتصال ومحاضر دراسات ثقافية في جامعة بيرزيت وعضو سابق في الوفد الفلسطيني المفاوض.

واذا كان العالم قد ادان السياسة الاستيطانية منذ بداية الاحتلال لكونها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وتكريساً للاحتلال وعقبةً امام السلام، فان هذه السياسة الآن وفي ظل محاولات حل الصراع بطرق سلمية وعبر المفاوضات تشكل عاملا محبطا ومفجرا لهذه المحاولات.

فمن ناحية ينظر الشعب الفلسطيني للمفاوضات على انها وسيلة لانهاء الاحتلال، بينما يشكل الاستيطان جوهر الاحتلال. ان هذا التناقض لا يهدد مصداقية العملية السلمية الجارية للخطر فحسب، بل يمكن ان يكون العامل الاساسي وراء انهيارها. فالاستيطان في نظر شعبنا هو اعلى انواع الارهاب لانه عملية قتل منظمة لقضية شعب بأكمله واغتيال لأحلامه المشروعه وحقوقه الثابتة في تقرير مصيره وعودة لارضه واقامة دولته المستقلة.

ونظرا لاهمية هذا الموضوع وخطورته، فقد دعونا هذه النخبة المحترمة للتداول والتشاور في واقع الاستيطان وطبيعة السياسة الاستيطانية اضافة الى آفاق التعامل الاستراتيجي معها وكذلك افضل السبل لمواجهة التوسع الاستيطاني التي تفاقمت مؤخرا وبشكل مواز للعملية السلمية الجارية.

ومن اجل خدمة هذه الغايات، فسوف يقسم هذا اليوم الدراسي الى اربعة جلسات: الأولى تهدف الى شرح واقع الاستيطان وما وصل اليه على المستويات الجغرافية والديمغرافية والقانونية والسياسية. والثانية حول الافكار والتصورات الرئيسية الاسرائيلية المتداولة حول مستقبل وامكانيات حل مشكلة الاستيطان. والثالثة تهدف الى نقاش بعض الافكار الاستراتيجية الفلسطينية لحل مسألة الاستيطان والتعامل معها في سياق المفاوضات النهائية، اما الرابعة والاخيرة فهي جلسة تخصص لنقاش افضل السياسات الفلسطينية لمواجهة التوسع الاستيطاني الحالي على المستويات السياسية، الكفاحية، الدبلوماسية، الدولية والاعلامية وغيرها.

الجلسة الأولى

واقع الاستيطان في الوضع الراهن

المتحدثون

خليل التفكجي

خضر شقيرات

علي السفاريني

حيدر عبد الشافي

مديرة الجلسة

ريما ترزي

الاستيطان - الهدف والنتيجة

إن ما يحدث اليوم بالنسبة للارض في الضفة الغربية هو انعكاس لصراعات سياسية بين شعبين لهما تاريخ طويل من العداء المعلن ويطمح كل منهما في السيطرة على المنطقة، لجعلها ارضا خالصة له. واحد مجالات الصراع هي الارض باعتبارها مصدرا للعيش والحياة، وبما أن الارض تشكل قيمة جوهرية، فان كل جانب يرغب في امتلاك اكبر مساحة منها. ويتمسك العرب بأرضهم لانها ارض موروثة أبا عن جد، كما انها تعني السعادة والحياة والمستقبل، ويأمل اليهود من جانبهم في ترحيل العرب من أرضهم كوسيلة لعملية الاستيطان في المنطقة، وذلك لاسباب دينية وأيديولوجية وأمنية، وتحسين مستوى حياتهم. ومن خلال هذا الصراع فقد كان لكل جانب انجازات واخفاقات، ولكن الاحصائيات تشير أن ما نسبته ٧٣٪ من الارض سيطر عليه اليهود، وتعكس الوسائل الكثيرة التي استخدمت طبيعة هذا الصراع.

خليل التفكجي

خبير الاستيطان ورئيس دائرة الجغرافية في جمعية الدراسات العربية في القدس. عضو في مفاوضات السلام المتعددة.

ملكية الارض

١- أرض خاصة يمتلكها العرب.

٢- أراض خاصة يمتلكها اليهود.

٣- أراضي دولة.

١- الاراضي العربية الخاصة: وهي الاراضي التي يمكن اثبات أنها ملكية خاصة وأنها سجلت وأن تسجيلها ثابت وواضح، وأما بالنسبة للاراضي غير المسجلة فان من شأن المطالب أو المدعي أن يثبت ملكيته للارض. وهنا تكمن الخدعة، لان الدليل الوحيد الذي يعترف به القانون هو التسجيل الرسمي للارض، الذي يكون مكتمل الاجراءات. ويمكن أن يؤخذ بالحسبان قوائم الضريبة، ومع ذلك فقد وجد أن مساحات واسعة من الاراضي غير خاضعة للضريبة. أو أن جزءا من الارض فقط دفعت عنه الضريبة، ومن هنا فان اخراجات القيود لا تثبت الملكية. وقد جاء الامر العسكري رقم ٢٩١ (١٩٦٨) لينهي عملية تسجيل الاراضي التي كان يقوم بها الفلسطينيون في العهد الاردني، وأدت هذه الخطة الى وقف اجراءات التسوية التي كانت تقوم بها الحكومة الاردنية، وبالتالي فقدان دليل الملكية.

٢- الاراضي اليهودية الخاصة: وهي التي امتلكها اليهود في الضفة الغربية قبل عام ١٩٤٨، وهي معروفة ومحددة، وقد كانت خاضعة لاشراف (حارس أملاك العدو) الاردني، وقدرت هذه الاراضي بـ (٣٠) الف دونم، وأقيمت على هذه الاراضي المستعمرات الخاصة لا سيما في كتلة غوش عتصيون.

٣- أراضي دولة: وهذا اصطلاح فضفاض استطاعت استغلاله السلطات الاسرائيلية للاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي ويمكن ان نصنفها فيما يلي:

أ- اراضي غائبين: وهي الاراضي والممتلكات التي تخص مواطني الضفة الغربية الذين تركوها بعد عام ١٩٦٧ (بسبب الحرب)، مما أدى الى وضع هذه الممتلكات تحت سيطرة الحارس على أملاك الغائبين. وفي حالات كثيرة قامت السلطات بتأجير هذه الاراضي التي تقع مساحات كبيرة منها في غور الاردن الى المستعمرات المقامة هناك لاستغلالها في الزراعة. وقد جاء الامر العسكري رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٧ لتأكيد هذه الصفة، وبلغت مساحة الاراضي المستولى عليها ٤٣٠،٠٠٠ دونم.

ب- أراضي الدولة المسجلة: وهي الاراضي التي سجلت باسم الحكومة الاردنية نتيجة لعمليات التسوية في بعض المناطق، ولكن السلطات الاسرائيلية استغلت القانون العثماني الذي شمل الاراضي الصخرية والحجرية غير المسجلة في سجلات الاراضي، وبما أن حوالي ثلثي اراضي الضفة الغربية لم يسجل فان من الصعب على السكان العرب اثبات ملكيتها. ولقد حددت هذه المناطق بواسطة التصوير الجوي، وأعلنت كأملاك دولة، وخاصة في المناطق التي اختارتها الدوائر الاستيطانية والتخطيطية. وهنالك نسبة كبيرة من المستعمرات مقامة على هذه الاراضي بعقود ايجار تتراوح مددها بين ٤٩-٩٩ عاما قابلة للتجديد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان هذه الاراضي اذا ضمت الى اسرائيل فسوف تصبح (الوارث القانوني) للسلطات الاردنية، وتصبح الاراضي ملكا مطلقا لها. وبهذا الاسلوب استطاعوا السيطرة على ١،٧٠٠،٠٠٠ دونم.

ج- الاراضي المصادرة للمنفعة العامة: تسمح القوانين العالمية في جميع أنحاء العالم بمصادرة أراض من أجل رفاهية السكان وتغطية احتياجاتهم. وبشكل خاص لشق الطرق وانشاء البنية التحتية أو اقامة متنزهات عامة ومدارس وغيرها، لكننا نرى أن المصادرة في الضفة الغربية جاءت لخدمة المستوطنين والمستعمرات، بعد أن صودرت من اصحابها الفلسطينيين. ويقدر مجموع الاراضي المصادرة للمصلحة العامة بـ ١٥٠ الف دونم (راجع الامر ا لعسكري رقم ٣٢١ (١٩٦٨).

د- المناطق العسكرية المغلقة للاغراض العسكرية: وهذه الاراضي اغلقت من قبل الادارة العسكرية، التي تمنع الفلسطينيين لاسباب أمنية من الدخول الى اراض يملكونها. وقد حددت استعمالات هذه الاراضي في أغراض المناورات العسكرية، التدريب، وحقول الرماية. وبهذا الاسلوب تم اغلاق ١،١٤٤،٦٤٠ دونما ما بين سنتي ١٩٦٨-١٩٨٠ في وادي الاردن.

هـ- الاراضي المصادرة للاغراض العسكرية: وهذه الاراضي مملوكة للسكان الفلسطينيين، وتم الاستيلاء عليها من قبل الحكم العسكري على اساس أنها حيوية للاغراض العسكرية، ولا يوجد تحويل حقيقي لملكيتها، بل يبقى سجل الملكية قائما وتدفع الادارة العسكرية تعويضات لمالكيها لقاء حرمانهم من فلاحتها والاستفادة من غلالها.

و- أراض بدون مالكين: وهي الاراضي التي لم يستطع السكان الفلسطينيون اثبات ملكيتها القانونية (أراضي الرعي البعيدة عن محل السكن) فأصبحت اراضي دولي، واستغلتها السلطات الاسرائيلية في بناء المستعمرات.

ز- المحيمات الطبيعية: ويقصد بها وضع جزء من الاراضي الفلسطينية تحت السيطرة الاسرائيلية باعلانها محميات طبيعية بغية استغلالها فيما بعد من أجل التوسعات الاستيطانية، و تبلغ مساحة هذه الاراضي ٢٥٠،٠٠٠ دونم. وهنا نلاحظ أن اسلوب المحميات هو اسلوب جاء بعد أن بدأ الفلسطينيون محاولة لاستغلال هذه الاراضي من اجل التوسع في البناء، وفرض الامر الواقع. وقد كثر اعلان مناطق عديدة في الضفة محميات طبيعية وخاصة عام ١٩٩٣ حيث تم مصادرة ١٢ الف دونم بذريعة أنها محميات طبيعية لتكون في المستقبل احتياطيا لتوسع الاستطيان الاسرائيلي، كما حدث لمحمية جبل أبو غنيم، ريخس، شعفاط، نفي شموئيل وغيرها.

ولمواجهة هذه الهجمة الاسرائيلية للسيطرة على الاراضي في الضفة الغربية، قام الفلسطينيون باعلان التحدي الذي أخذ أشكالا عدة، منها:

أ- توسيع مناطق القرى وذلك باقامة الابنية المبعثرة والمتفرقة، واستئناف استصلاح الاراضي والحقول المهجورة، ولا سيما أنه بعد الاحتلال مباشرة اهمل الفلاحون الفلسطينيون اراضيهم بغية العمل داخل اسرائيل ذي المردود المادي الكبير، وبدأت سياسة تكريس الامر الواقع وتوسيع حدود القرى. ولكن في عام ١٩٨٠ بدأت السلطات الاسرائيلية بالاعلان عن المخططات الهيكلية للقرى بغية الحد من التوسع العربي، وكذلك الاعلان عن التوسع الاستيطاني واحاطة المستعمرات بأسيجة بعيدة عن حدود البناء المقام ضمن المستوطنات. ولكي ندرك خطورة المخططات الهيكلية يجب أن ندرس هذه المخططات وأهدافها. فهناك سياسة تطوير معتمدة تنتهجها الحكومة على المستوى المحلي والاقليمي. ومن المبادىء الرئيسية التي تقوم عليها أن السياسة العامة تلعب دورا مركزيا في عملية اعداد المخططات، بالاضافة الى الواقع الاجتماعي والاقتصادي والفيزيائي. ولكننا لدى فحصنا المخططات الهيكلية التي أعدت للقرى و البلديات والتي وضعت ضمن سياسة الحكم العسكري نجد أنها تنص على تجميد البناء العربي والحد من انتشاره متجاهلة حاجة المواطنين وذلك لابعاد جيوسياسية، مقابل اقامة المستعمرات الاسرائيلية التي تحد من التطور العمراني العربي كما هي الحال في نابلس (براخاة، الون موريه) الخليل (كريات أربع) والبيره، (بسجوت). ولقد أعلنت السلطات الاسرائيلية عن مصادقة حوالي ٤٠٠ مخطط هيكلي للمدن والقرى العربية ووضعها ضمن هذا المخطط المقنن بغية الحد من الانتشار العربي أولا، والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الاراضي ثانيا.

ب- ترسيم حدود جديدة عن طريق هذه الاحزمة بغية خلق واقع جغرافي لاقتطاع مساحات كبيرة من الضفة الغربية، وربط هذه الاحزمة بالطرق وفصل القرى العربية وتدمير بنيتها التحتية والاقتصادية والاجتماعية.

ج- السيطرة عن الموارد الاولية سواء أكانت مياها أو حجارة، عن طريق اعلان عن مساحات كبيرة من الاراضي كسارات، تعتبر المصدر الاقتصادي الوحيد للضفة الغربية بعد الزراعة.

تمويل الاستيطان

وضعت اقامة المستعمرات في المناطق المحتلة على سلم أولويات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، ويكرس المسؤولون الحكوميون جهدهم من أجل ايجاد مصادر تمويل، وتشجيع المستوطنين على السكن في هذه المستعمرات، لذلك تقدم الحكومة التسهيلات المالية من مصادر تمويل متعددة ومن وزارات مختلفة (الوكالة اليهودية، التبرعات الداخلية أو الخارجية).

المشاريع الاستيطانية

١- مشروع الون:

يعتبر هذا المشروع من اول المشاريع القاضية باستيطان استراتيجي زراعي على امتداد منطقة الاغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، كما أنه يعتبر من الخطط الرسمية لحزب العمل. وقد استغل هذا المشروع وجود مناطق خالية من السكان في المنطقة وتجنب المراكز السكنية العربية، بالاضافة الى انه يتيح التوصل الى تسوية اقليمية مع الاردن، واعادة أقسام من الضفة الغربية المأهولة بالسكان والمحاصرة من قبل اسرائيل، مقابل السلام.

٢- خطة متتياهو دروبلس:

قدمت هذه الخطة التي تهدف الى توطين ١٢٠ الف يهودي كمرحلة اولى واقامة ٥٠ مستعمرة في الاماكن الاستراتيجية.

٣- مشروع شارون:

بعد ان استلم حزب التكتل السلطة، تولى أرئيل شارون رئاسة اللجنة العليا لشؤون الاستيطان، واستطاع استغلال منصبه في ان يصبح المسؤول الاول عن مشاريع الاستيطان، وتقضي خطته:

أ- اقامة اتصال استيطاني مباشر بين القطاع الشرقي للضفة الغربية واسرائيل، وقد تم تنفيذ هذا الجزء حيث أقيمت المستعمرات الواقعة جنوب غربي نابلس. وبعد ان تم شق طريق عابر السامرة، فقد ربطت المنطقة الساحلية من اسرائيل بغور الاردن فضلا عن اقامة كتل استيطانية ضخمة بعرض ٦ كم وعمق ١٥ كم، أصبحت مثابة حائط يفصل منطقة رام الله عن منطقة نابلس مع وجود حاجز دائم عند قرية زعترة.

ب- تركيز الاستيطان الاسرائيلي على الحواف وأقدام المرتفعات الغربية الشمالية الوسطى للضفة الغربية، وعلى هذا الاساس أقيمت مجموعة من المستعمرات أهمها:

أ. مجموعة غوش عتصيون: تتشكل هذه المجموعة من المستعمرات (الون شيغون، كفار عتصيون، مجدال عوز، نفي دانيال، جبعوت، بيت عين، روش تسوريم، بيتار، بيتار عيليت)، وتهدف الى تطويق منطقة الخليل من الناحية الشمالية مع اتصال من الناحية الغربية بمستوطنة سيتم انشاؤها داخل اسرائيل (نخاشاه).

ب. معاليه أدوميم: تضم هذه المستعمرة بسكات ادوميم، مشور أدوميم، كفار أدوميم، الون، نفي برات (غوش ادوميم) الحي الجديد (أور أدوميم) وتعتبر هذه المجموعة بحق أهم المجموعات الاستيطانية التي هي عبارة عن سدود استيطانية تأخذ اتجاها شماليا وشرقيا باتجاه رام الله. ويعتبر هذا السد الاستيطاني من الناحية العملية السد الذي يقسم الضفة الى جزأين شمال القدس وضواحيها، ويحاصر القدس من الناحية الشرقية.

ت. مجموعة موديعين: سوف تصبح هذه المجموعة المقامة بالقرب من الخط الاخضر اكبر المدن بين القدس وتل أبيب. وقد اقيمت مجموعة من المستعمرات داخل اسرائيل (رعوت + مودعيم)، وفي المنطقة الحرام مكابين (أ و ب) شلتا، كفار روث، جبعات يهودا، متتياهو، حشمونئيم، كريات سيفر، في الضفة.

ث. مجموعة عوفاريم: تقع الى الشمال من مجموعة موديعين، ويجري الآن بناء مستعمرة عوفاريم التي خطط لها أن تستوعب ٥٠ الف نسمة، وتضم معها مستعمرة بيت اريه المقامة على أراضي قرى "اللبن الغربية، عابود، رنتيس". وعلى الجانب الآخر من

الخط أقيمت مستوطنة (شوحام)، ويجري توسيع المستعمرتين كل منهما باتجاه الاخرى لتكوين كتلة استيطانية قاطعة للخط الاخضر.

ج. ولكي تستكمل الخطة، بدأت السلطات بانشاء طريق سريع يصل بين مجموعة موديعين في الجنوبب ومجموعة عوفاريم في الشمال واصلا أيضا بين مستعمرتي (نيلي) و (نعاليه).

حـ. خلال حرب الخليج أعلن عن مصادرة ١٦ ألف دونم من أراضي القرى العربية (الزاوية، رافات، دير بلوط) وتقع هذه الاراضي غربي هذه القرى وشرقي الخط الاخضر. ويتم اليوم ١٩٩٥ انشاء أكبر المستعمرات شرقي مستوطنة روش هاعين داخل اسرائيل، والتي تحمل اسم (جبعات هبيروشيم). وقد توسعت هذه المستعمرة باتجاه الشرق، لتتصل بالمستعمرات القائمة داخل الخط الاخضر (بدوائيل، ايلي زهاف)، وان هذه المستعمرات بالاضافة الى مجموعة الكانا (شعاري تكفا، عيتص افرايم، اورانيت، وحورشيم، نيريت، دير يرحيف) داخل اسرائيل، ومجموعة أرئيل، التي تعتبر بحق ثاني أكبر المستعمرات داخل الضفة الغربية، ستشكل السد الثاني الذي يفصل منطقة رام الله عن منطقة نابلس وجنين.

خـ. مجموعة شومرون (كرني شومرون، معاليه شومرون، جاني شومرون، نفي ارانيم) بالاضافة الى مستعمرة الفي منشه. وتعتبر هذه المجموعة من مجموعات الاختراق الرئيسية باتجاه نابلس، ومحاصرة قرى ومدينة قلقيلية، حيث أن هذا الاستيطان أدى الى محاصرة مدينة قلقيلية من جهة الجنوب الشرقي والشرق، ومن جهة الغرب داخل اسرائيل، ومن جهة الجنوبب الشرقي والشرق، ومن جهة الغرب داخل اسرائيل، ومن الجهة الشمالية الشرقية (تصوفيم)، وقد أنشئت عدة مستوطنات داخل اسرائيل من جهة الشمال (ايال تصيفون، كوخاف يائير) لتلتقي في النهاية مشكلة حائط يحاصر مدينة قلقيلية من الناحية الشمالية والقرى العربية في المنطقة، حيث يستمر هذا الخرق باتجاه مدينة نابلس (قدوميم + قدوميم تصيفون)، مع عملية التفاف باتجاه الجنوب (عمانوئيل، ياكير، نوفيم). لتشكل هذه الاحزمة الاستيطانية كتلة متراصة من المستعمرات يكمل بعضها بعضا مع اتصال كامل بمجموعة أريئيل.

د. مجموعة تسورناتان، كوخاف يائير، ايال تصيفون، تسور ايغال، بالاضافة الى مستعمرة سلعيت. وسوف تربط هذه المستعمرات مع مستعمرات (أفني حيفس، عيناف) التي تعتبر ظهيرا لمدينة نتانيا.

ذ. المنطقة الشمالية الغربية، ويشمل هذا المشروع برنامجا شاملا لبناء مستعمرات يهودية جديدة وتوسيع مستعمرات قائمة (ريحان، شاكيد، حنانيت).

ومن هنا فان اقامة هذه المستعمرات بهذا الشكل وتركزيها وتوسيعها على محاور معينة، وربط هذه الاحياء الجديدة والمستعمرات من الناحية الجغرافية بالمراكز السكنية اليهودية في اسرائيل، على الرغم من وجود مستعمرات شاذة (الون موريه، براخاه، يتسهار، يتمار) في منطقة نابلس، (جانيم، كاديم، سانور) في منطقة جنين، انما تهدف الى تقطيع الضفة الغربية الى ثلاث مناطق سكانية محاصرة من جميع الجهات بالمستعمرات والطرق الطولية والعرضية تصل بينها ممرات يسهل السيطرة عليها، وسيادة الاغلبية اليهودية على الأقلية العربية في التجمعات العربية المتفرقة.

وهكذا، فاننا بملاحظة التوسعات الاستيطانية خلال العام الماضي ١٩٩٤ بدءا من الشمال (قدوميم) ومن المنطقة الجنوبية (منطقة الخليل)، ومرورا بالمنطقة الوسطى (رام الله، القدس)، وما طرح من مشاريع تسوية بقضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية (دراسة يوسي الفّر والتي تقترح ضم مناطق مقدرها ١١٪ بينما نقدرها نحن بـ ٢٠٪ من الاراضي). نستطيع القول إن هنالك صورة جيوسياسية لرسم خرائط سياسية جديدة ولحدود جديدة للضفة الغربية، وان هناك حدودا أخرى سوف ترسم للضفة الغربية، اذا كانت ستبقى هناك حدودا؟.

المصادر:

(١) جغرافية الاستيطان، اليشيع أفرات.
(٢) الهجرة الاستيطانية والمصادرة، دار الشرارة.
(٣) دراسة ميدانية للباحث، غير منشورة.
(٤) المخططات الهيكلية، د. راسم خمايسه.
(٥) الاستيطان... التطبيق العملي للصهيونية، عبد الرحمن أبو عرفه.
(٦) الصحف اليومية، (النهار، القدس).

خريطة رقم ١ - الاراضي المصادرة والمغلق

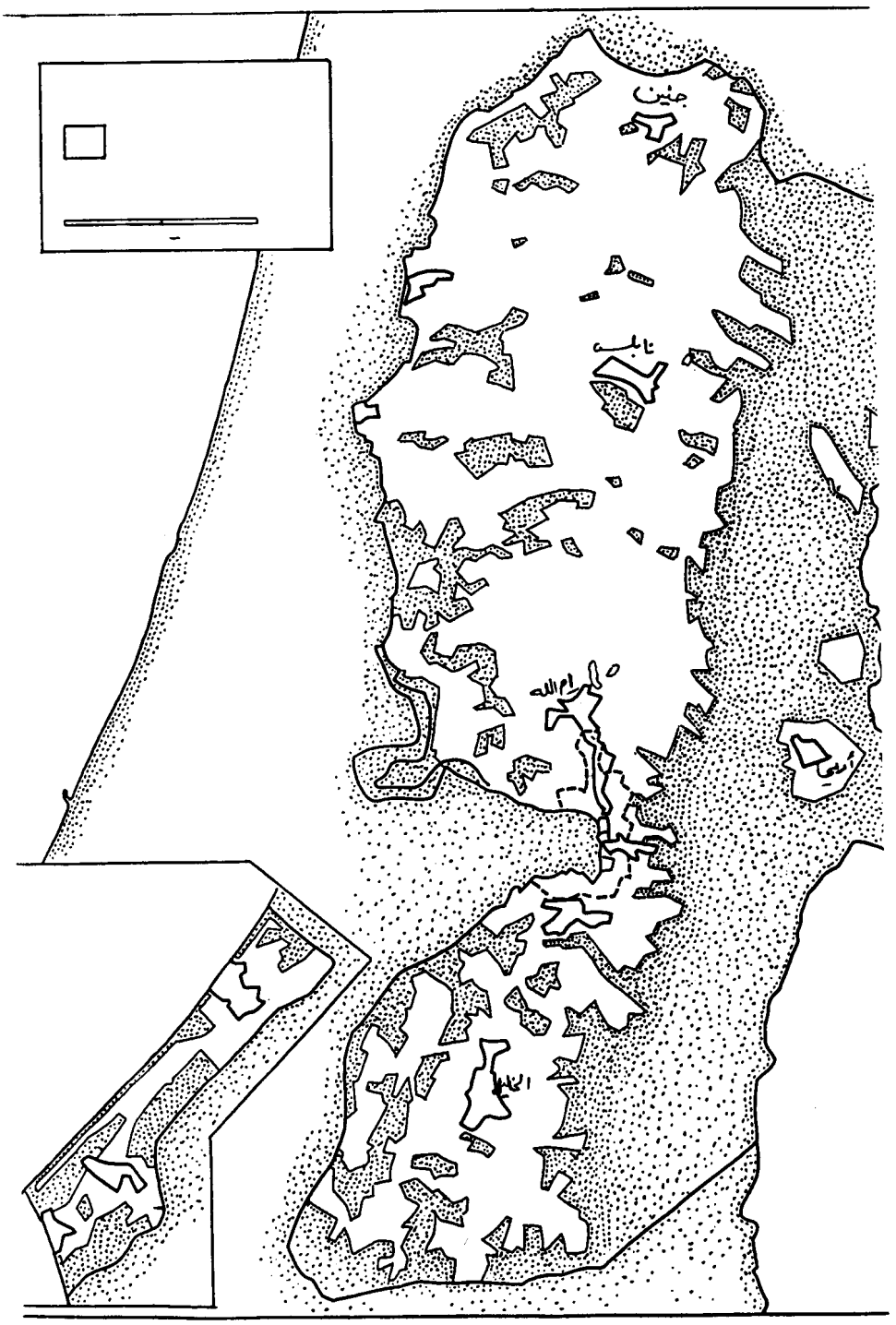

خريطة رقم ٢ – مخطط شارون للضفة الغربية المحتلة

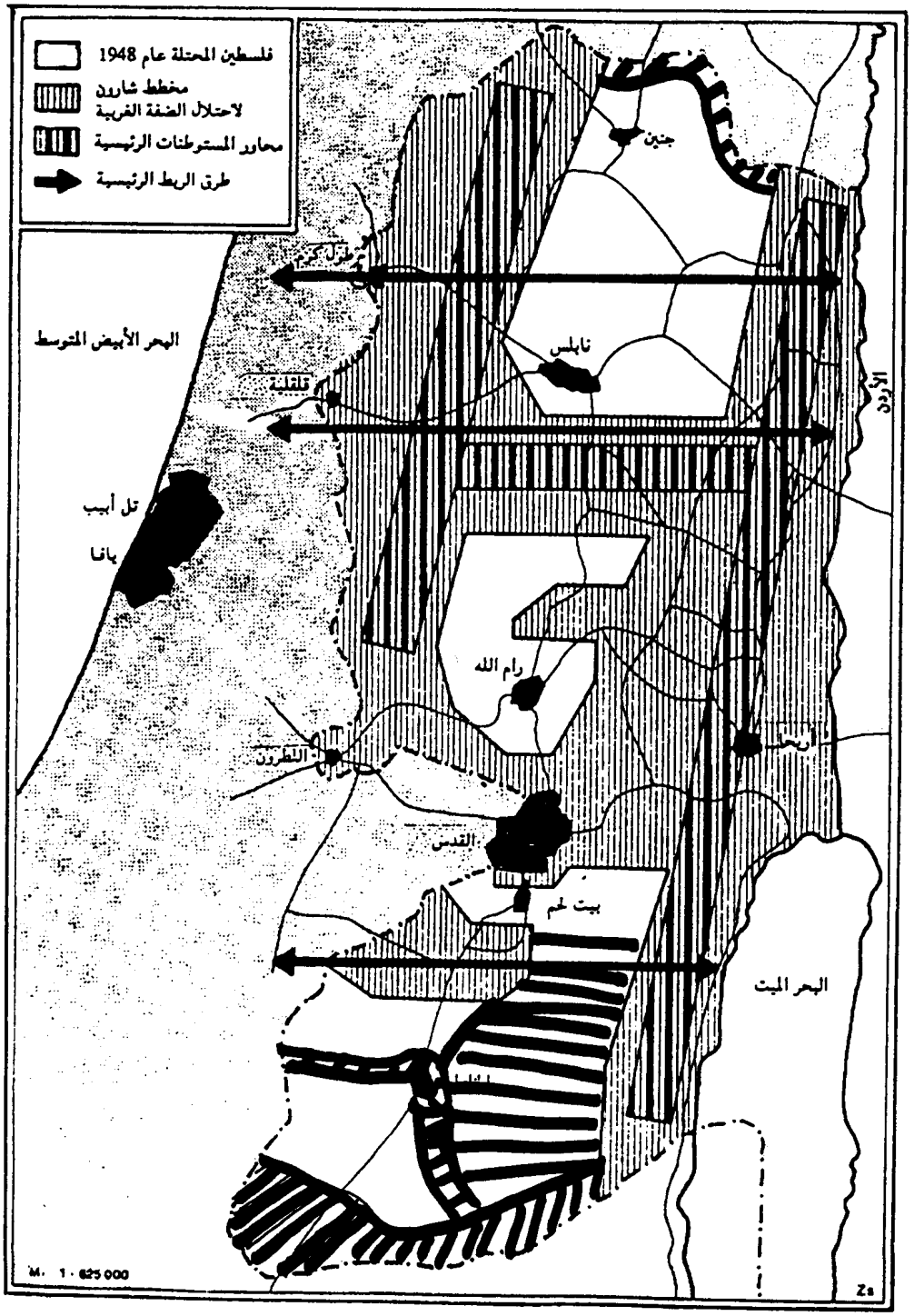

خريطة رقم ٣ – مدن إسرائيلية جديدة وطرق جديدة بالضفة الغربية

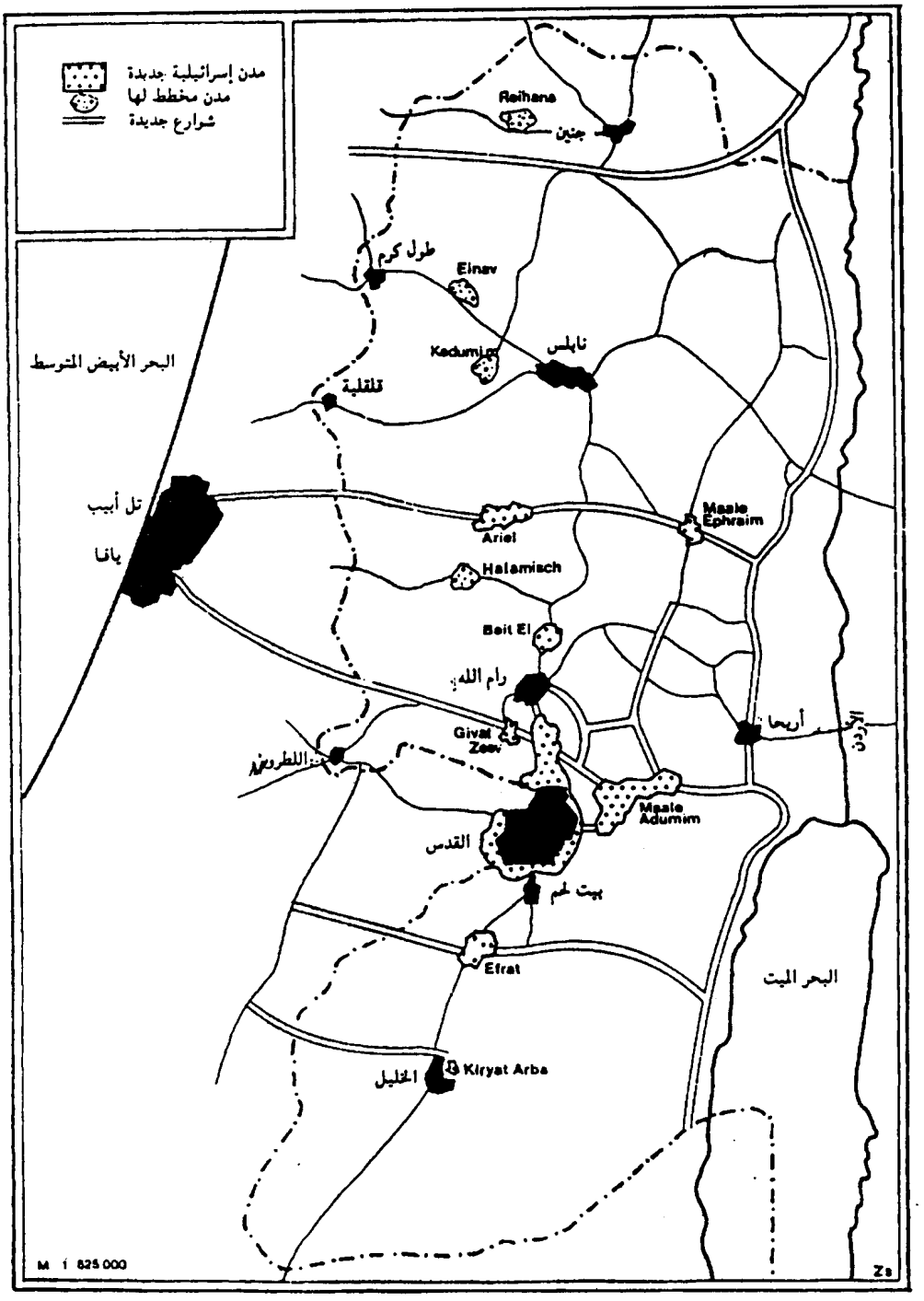

خريطة رقم ٤ – مخطط الون

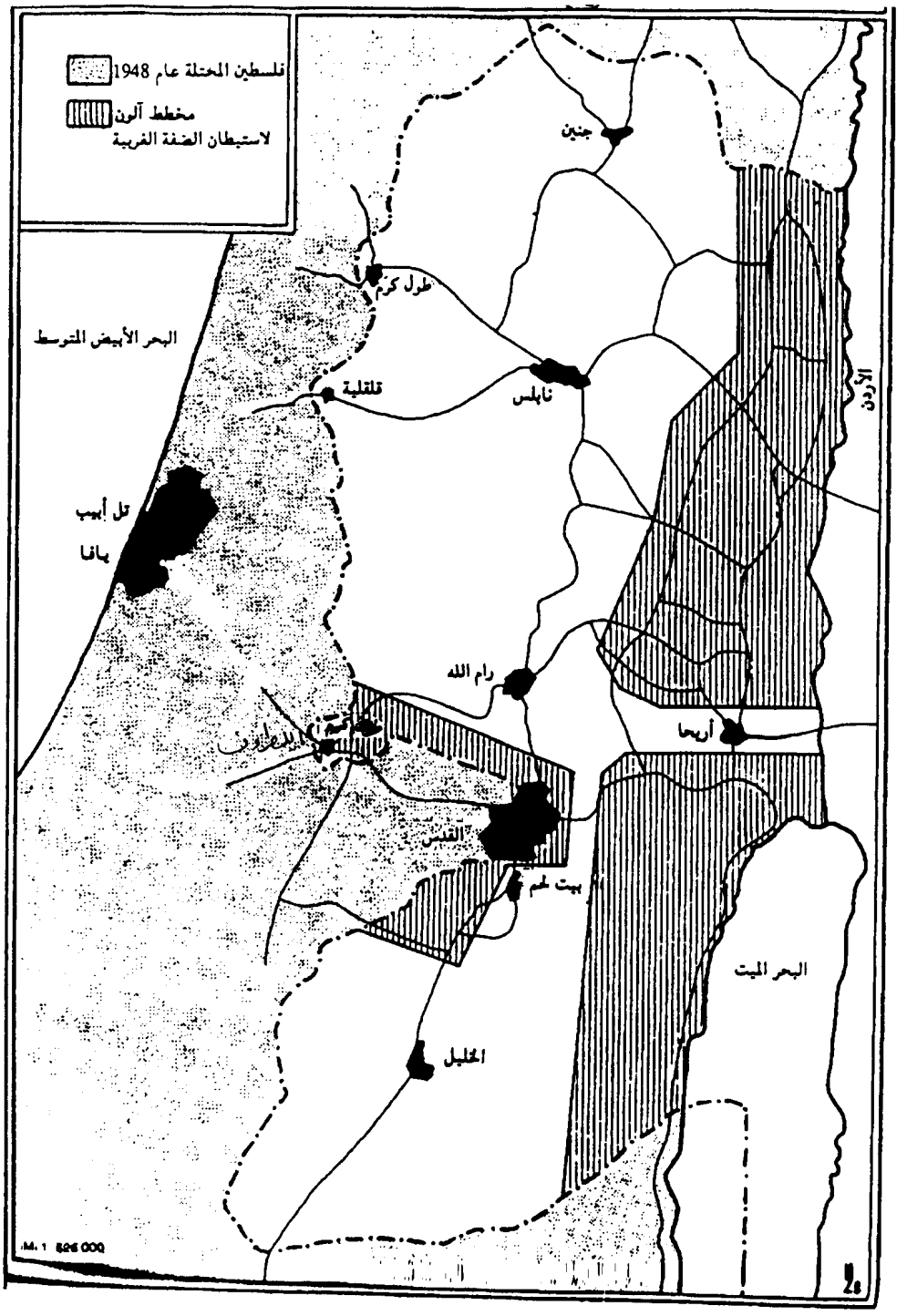

خريطة رقم ٥

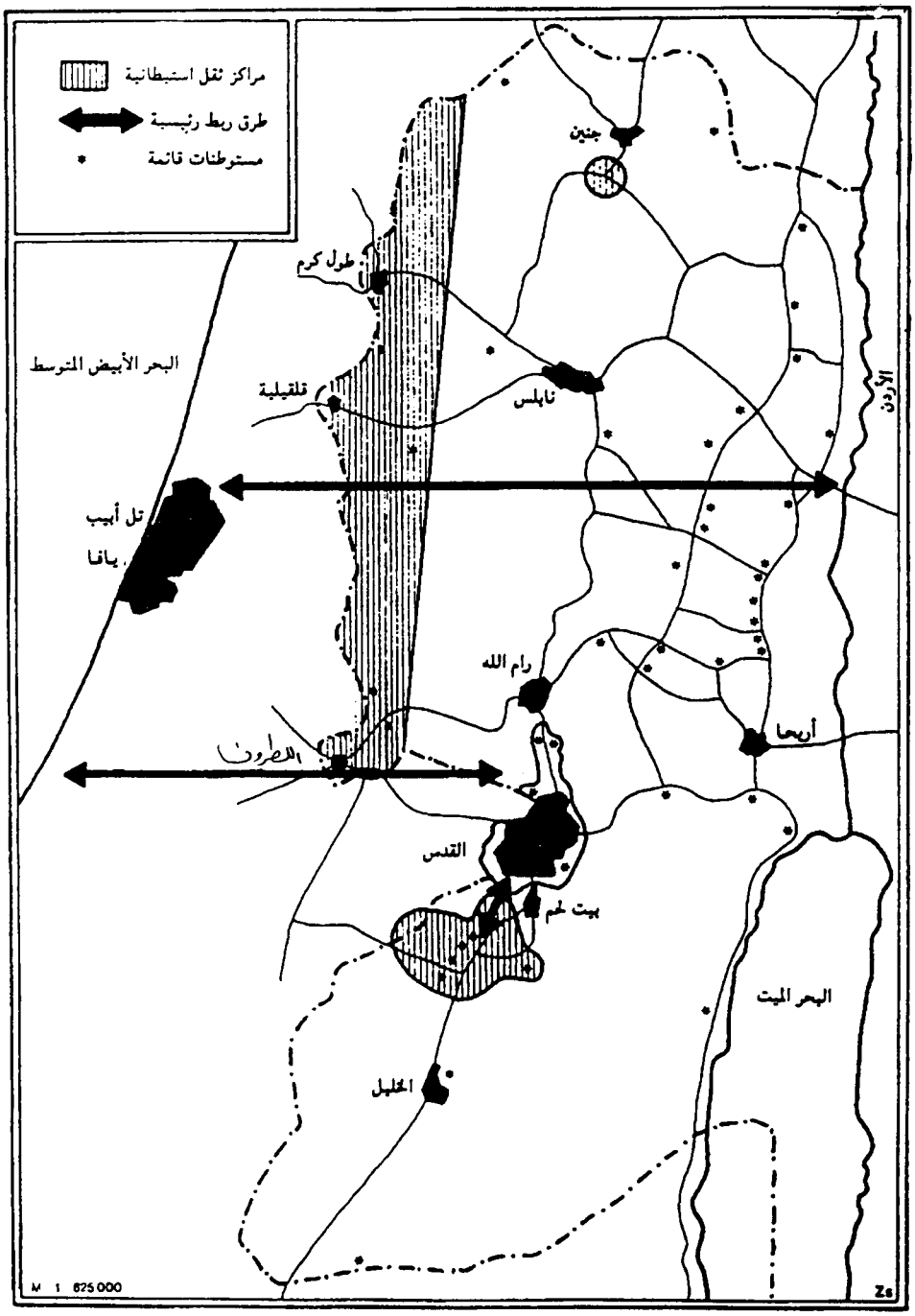
مراكز ثقل استيطانية
طرق ربط رئيسية
مستوطنات قائمة
جنين
طول كرم
البحر الأبيض المتوسط
قلقيلية
نابلس
الأردن
تل أبيب
يافا
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
البحر الميت
الخليل
M 1 825000
Zs

السمات الجديدة في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية

خضر شقيرات

محامي ورئيس مؤسسة الارض والمياه للخدمات القانونية والدراسات.

السمة الملازمة والدائمة لموضوع الاستيطان تتمثل في إستمرار المخطط الإسرائيلي في تهويد الاراضي المحتلة بشكل عام، ومدينة القدس بشكل خاص، وان تعددت الاشكال وتنوعت الاساليب والمسميات التي تهدف إلى فرض سياسة الامر الواقع. ولإعطاء صورة عن سمات السياسة الإسرائيلية الجديدة على هذا الصعيد لا بد من الحديث عن السياسة، وعن الاشكال الإسرائيلية في مصادرة الاراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات لفهم ما هو جديد فيها، وتحديداً ربطها مع سياسة حزب الليكود قبل وصول حزب العمل للحكومة في الانتخابات الاخيرة.

لقد مارست الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسية واضحة في موضوعات الاستيطان ومصادرة الاراضي، وذلك بشكل علني ورسمي.

واتبعت في ذلك ذرائع المصادرة كأراضي دولة، والمصادرة لأغراض عسكرية أو للمنفعة العامة، وبشكل رسمي حيث كانت تقوم بابلاغ المواطنين الفلسطينيين المعنيين، ولو بطرق غير قانونية، عن نيتها في مصادرة أراضيهم.

ومنذ تولي حكومة حزب العمل للسلطة في إسرائيل بعد الانتخابات الاخيرة والاعلان عن تفريق رئيس اسحق رابين بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية، بدأت تتبلور سياسة استيطانية جديدة، وتوضحت هذه السياسة في استعارة حملة المصادرات وتصاعد حملة انكار وجود مصادرات جديدة.

ومن واقع تجربتنا في المحاكم الإسرائيلية المعنية كنا نواجه بأن الاراضي التي تمت مصادرتها حديثا صودرت بأوامر عسكرية قديمة ولجأت السلطات الإسرائيلية إلى وضع تواريخ سابقة وإلى ما قبل عشر سنوات، على أوامر المصادرة وكان الحديث يدور على ان هذه المصادرات تمت في عهد حكم حزب الليكود، وليس في عهد حزب العمل، باستثناء مصادرة واحدة هي منطقةالبني صموئيل التي صودرت بادعاء كونها اراضي دولة، وهي المصادرة الوحيدة التي تمت بشكل رسمي وعلني.

لقد فرضت التطورات السياسية الجديدة، وتحديداً بعد توقيع اتفاق القاهرة، سياسة وسمات جديدة، وبدأت تتبلور هذه السياسة وتلك السمات في تسارع الخطوات الإسرائيلية باتجاه تحديد ملامح الحل النهائي حسب وجهة النظر الإسرائيلية على المناطق المحتلة. واستطيع القول أن اتفاق القاهرة ان لم يعطِ شرعية للسمتوطنات وبنائها في الاراضي المحتلة، الاّ أنه ابقى ما يسمى بالقدس الكبرى مفتوحة امام التوسيع الاستيطاني الإسرائيلي وبغطاء شرعي.

وبعد اتفاق القاهرة اعلنت الحكومة الإسرائيلية انها ستواصل شق الطرق، ولا اريد التحدث كثيراً عن هذا الموضوع لان خليل التفكجي تحدث عن شق الطرق الامنية، التي هي مخططات استيطانية جديدة مغلفة بطابع أمني وعسكري. ورغم ذلك لا بد من التأكيد على ان شق الطرق حول المستوطنات وداخل الضفة الغربية وربط بعضها لبعض هي من اخطر اشكال المصادرة الجديدة التي تجري على الارض يومياً.

نحن نرى كيف بدأت السلطات الإسرائيلية بربط طاقة المستوطنات بطرق جديدة، وشوارع التفافية، وذلك للتحضير لاعادة الانتشار. ولا بد هنا من ذكر ان اتفاق القاهرة قدم غطاء شرعياً لهذه الطرق وذلك عندما أقر لشق هذه الطرق لحماية أمن المستوطنات

والمستوطنين بعد خروج القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة. ومن اخطر الطرق التي بنيت طريق عابر السامرة وشارع ٨٠ وعابر عتصيون وعابر بن يمين. ولم تسلم ايضا المناطق الواقعة في مناطق الحكم الذاتي من هذه السياسة، وتحديد ما حدث في قطاع غزة ومنطقة اريحا من شق طرق جديدة لاغراض أمنية.

واذا كانت مصادرة الاراضي الفلسطينية لأجل شق شوارع أمنية سمة من سمات السياسة الإسرائيلية الجديدة، الاّ أن هناك سمات أخرى فالاعلان عن مناطق واسعة لاقامة كسارات إسرائيلية بملكها مستوطنون أو اسرائيليون من داخل إسرائيل واضافة إلى المنظور السياسي على هذا الصعيد، هناك منظور سيئي، حيث تهدف الحكومة الإسرائيلية الى دفع كل الصناعات الإسرائيلية الملوثة للبيئة الى المناطق الفلسطينية المحتلة.

ان معظم هذه الكسارات تقع في مناطق الاحواض المائية الفلسطينية مثل كفر مالك وكفر صور، ومن شأن اقامتها ان تحدث اضراراً بيئية خطيرة في المنطقة، اضافة إلى تدمير هذه الآبار بفعل التفجيرات أو الغبار المنبعث من الكسارات.

ومن السمات الجديدة في السياسة الإستيطانية الإسرائيلية ورسم حدود الحل النهائي خطة الفصل بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، حيث تهدف هذه الخطة إلى رسم حدود الحل النهائي من وجهة النظر الإسرائيلية. وأظن ان ١١٪ من مساحة المناطق المحتلة ستضم إلى اسرائيل. وحسب ما أشار خليل التفكجي فان ٢٠٪ وليس فقط ١١٪ ستسلخ من الاراضي المحتلة.

ويلاحظ هنا ايضا ان الحكومة الإسرائيلية تقديم دعماً للمستوطنين في اعتداءاتهم على الاراضي الفلسطينية، خصوصاً وأن معظم الاعتداءات الاستيطانية التي حدثت خلال الشهور الاربعة الماضية قام بها المستوطنون أما وسائل الدعم فتتم عن طريق رفض مراكز الشرطة الإسرائيلية استقبال شطاوي المواطنين الفلسطينيين الذي تجري اعتداءات على اراضيهم.

وهذا الوجه من وجوه المصادرة يتم باعطاء صلاحيات للمستوطنين لتوسيع حدود مستوطناتهم، وفي نفس الوقت اعطاء صلاحيات لمراكز الشرطة الإسرائيلية لرفض قبول شكاوي المواطنين الفلسطينيين. وهذا الأمر يتلاقى مع التواطؤ الرسمي الإسرائيلي على المستوى القضائي، ففي معظم الحالات، يدعي المستشار القضائي في الحكومة الإسرائيلية انه

لا يوجد اي اعتداءات على اراضي الفلسطينيين، وان القضايا المرفوعة اليه محض ادعاء فلسطيني.

ان حملة المصادرات هي حملة سياسية، وخلال الشهور الثلاثة الماضية عقد أكثر من مؤتمر حول الاستيطان، ولكننا مهما وضعنا من استراتيجيات لمواجهة الهجمة الاستيطانية فأن الأمر منوط بقرار سياسي فلسطيني لمواجهة هذه الحملات الاستيطانية الشرسة. وفي الهبة الجماهيرية الاخيرة التي شهدتها الاراضي المحتلة رأينا انها لو استغلت من قبل السلطة الفلسطينية لأمكن ان تؤدي إلى وضع حد للنشاطات الاستيطانية، فالسلطة الفلسطينية هي صاحبة القرار اليوم، وهي التي تقود المفاوضات. ولكننا للأسف كنا نشاهد وزراء السلطة الفلسطينية وهم يطالبون بتعليق المفاوضات، أما اثناء عودتهم من مفاوضات القاهرة أو ايرز، وأما اثناء سفرهم لجلسة مفاوضات أخرى.

وفي تقديري انه لا بد من وضع سياسة واضحة مربوطة ومنوطة بالسلطة الفلسطينية. والمسألة في النهاية مربوطة في قدرة الجانب الفلسطيني بالعمل على وقف السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، وتحديداً على طاولة المفاوضات. ولن اتحدث عن الاشكال الممكن فيها وقف الهجمة الاستيطانية هذه.

الجانب القانوني لواقع الاستيطان في الوضع الراهن

علي السفاريني

محامي. مستشار للوفد المفاوض في واشنطن وعضو في لجنة الانتخابات.

بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بفترة وجيزة، زارني في مكتبي احد موظفي القسم السياسي في احدى القنصليات الاجنبية في القدس، وكان يحمل معه خريطة للضفة الغربية يرجع تاريخها الى عهد الانتداب توضح مواقع المدن والقرى الفلسطينية وحدودها الادارية، واخذ يجادل في أن الاراضي الواقعة خارج تلك الحدود الادارية هي اراض اميرية تعود ملكيتها للدولة، وان اقامة المستوطنات عليها لا تشكل اي اعتداء على حقوق الملكية الخاصة. وضحكت وأنا استمع إلى هذا المنطق الإسرائيلي من فم الموظف السياسي المذكور.

وسألته فيما اذا كان قد سمع بمعاهدات جنيف لعام ١٩٤٩ وانظمة لاهاي لسنة ١٩٠٧، والقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الامن وعن الجمعية العمومية للامم المتحدة والتي اعتبرت اقامة المستوطنات في المناطق المحتلة انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة والتي دعت إسرائيل إلى تفكيك هذه المستوطنات وازالتها.

وسألته فيما اذا كان يعرف لماذا تقيم اسرائيل هذه المستوطنات، وما اذا كانت سياسة استيطان الاراضي المحتلة وتغيير وضعها الديموغرافي هي عملية ضم فعلي لهذه الاراضي تمهيدا لضمها بصورة قانونية. وضحك هو الآخر هذه المرة وهو يقول أن هذه المسألة متروكة للمفاوضات بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي، وأن المجتمع الدولي سيحترم ما يتوصل اليها الفريقان في هذه المفاوضات. وشاركته الضحك ولكن على طريقة شاعرنا المتنبي الذي قال:

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكاء

أوردت هذه المقدمة القصيرة لابين ان الحديث عن الاستيطان من الناحية القانونية قد يكون مجديا لو كان هنالك تطبيق للقانون، او لو كان هنالك من ينصاع لحكم القانون، او لو كان الجانب الاسرائيل يؤمن ان السلام الحقيقي لا يمكن ان يقوم الا على اساس احترام مبادىء الحق والقانون والشرعية الدولية، او لو لم يترك المجتمع الدولي اسرائيل تتفاوض مع رهائنها، وتتفاوض وهي تحتل الارض، وتتفاوض وهي ماضية في الاستيطان، او لو كان مجلس الامن الدولي لا يكيل بمكيالين، او لو توفرت لديه الرغبة في تطبيق القرارات العديدة التي اصدرها حول الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة كما فعل في بعض مناطق العالم الاخرى.

وفي الحقيقة فان مسألة الاستيطان لا تثير اي جدل قانوني حقيقي على الاطلاق. ولا يوجد من بين رجال القانون الدولي من يضفي على الاستيطان اية مشروعية، ولا خلاف بينهم ان الاحتلال حالة مؤقتة لا تخول الدولة المحتلة اية حقوق سيادية على المناطق التي تحتلها، ولا خلاف بينهم ان اتفاقيات جنيف ومعاهدة لاهاي وميثاق الامم المتحدة لا تجيز اكتساب الاقاليم بالقوة، وتحظر على الدولة المحتلة نقل او اسكان رعاياها في المناطق الخاضعة للاحتلال، وتحرم عليها تطبيق قوانينها في هذه المناطق، وتمنعها من مصادرة الاملاك الخاصة او الاستيلاء عليها باية صورة من الصور، وتلزمها أن تتولى ادارة الاملاك العامة العائدة للدولة التي احتلت اراضيها كما يفعل الوصي او القيم او الحارس الامين. هذه مبادىء لا يختلف عليها أحد ولا يشكك بصحتها احد. اسرائيل وحدها من بين دول العالم اجمع تعارض هذه المبادىء وتعارض الالتزام بها وتطبيقها على المناطق المحتلة. هذه المبادىء لم تعد مجرد نظريات تدرس في الجامعات، او تقبع في بطون الكتب.

هذه مبادىء كرسها وافرها المجتمع الدولي، ممثلا بالجمعية العامة للامم المتحدة وبمجلس الامن الدولي. فمنذ بداية الاحتلال، والى ما قبل مؤتمر مدريد، اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة، واصدر مجلس الامن الدولي العديد من القرارات الدولية، ومنها من صدر بموافقة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وجميعها أكدت انطبقا اتفاقية جنيف كل المناطق المحتله، وادانت تطبيق القانون الاسرائيلي على القدس، واستنكرت اجراءات اسرائيل في ضم مدينة القدس، وادانت سياسة الاستيطان وسياسة مصادرة الاراضي وهدم البيوت، ودعت اسرائيل الى تفكيك هذه المستوطنات وازالتها وطلبت من دول العالم الوقوف بحزم ضد سياسة الاستيطان، وضد سياسة تغيير الوضع الديموغرافي في المناطق المحتلة.

فالمشكلة اذن ليست قانونية. المشكلة تكمن في عدم انصياع اسرائيل لحكم القانون، كما تكمن المشكلة في الحركة الصهيونية نفسها التي قامت اسرائيل على اساسها. فاستيطان الارض، واسكان يهود العالم بها هو لب وجوهر الحركة الصهيونية. ومن يطلب من اسرائيل وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات هو كمن يطلب منها التخلي عن الفكرة الصهيونية.

ولذلك لم يكن غريبا ان بادرت اسرائيل الى استيطان الارض قبل ان تضع حرب حزيران ١٩٦٧ اوزارها، وليس غريبا ان الاستيطان لم يتوقف لحظة واحدة، لا قبل ولا بعد مؤتمر مدريد للسلام، لا قبل ولا بعد اتفاقيتي اوسلو والقاهرة، لا بعد ولا قبل توقيع معاهدة السلام مع مصر، لا قبل ولا بعد ان فتحت انظمة الحكم الغربية في شمال افريقيا وفي الجزيرة العربية وشواطىء الخليج ابوابها للوفود الاسرائيلية، وللخبراء الاسرائيليين وللمؤتمرات التي تدعو اليها اسرائيل.

في شهر آيار عام ١٩٨١ زار رئيس وزراء اسرائيل الاسبق مناحيم بيغن احدى المستوطنات، وهناك، وامام جمع غفير من المستوطنين اقسم اليمين التالي: انا مناحيم ابن زئيف وهاسيا بيغن اقسم انني طالما بقيت اخدم هذه الامة كرئيس للوزراء، فسوف لا نتخلى عن اي جزء من مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة وهضبة الجولان. وعندما تولى حزب العمل الحكم اثر الانتخابات الاخيرة، كان عدد المستوطنين في المناطق المحتلة -باستثناء القدس- قد وصل الى ١٢٠ الف مستوطن. وبعد مرور عامين اثنين فقط على حكم حزب العمل، وصل هذا العدد الى ١٤٠ ألفا. اي ان النسبة السنوية لعدد المستوطين في ظل حكومة

حزب العمل فاقت نظيرتها في ظل حكومة الليكود. رئيس حزب العمل لم يقسم اليمين التي اقسمها سلفه بيغن، لكنه فعل اكثر منه.

هذا هو موقف اسرائيل المعلن، وحقيقة هي لا تعترف بان مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس وكذلك قطاع غزة بأنها مناطق محتلة، ولا تعترف بانطباق معاهدة جنيف عليها، ولم يسبق لاي مسؤول اسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم ان وصف هذه المناطق بأنها مناطق محتلة. ولكن ما هي المبررات القانونية التي تمسكت بها اسرائيل بشأن الاستيطان:

١. من المفارقات التي لا تصدق أنه بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ اصدر قائد الجيش الاسرائيلي بصفته السلطة الحاكمة في الضفة الغربية الامر العسكري رقم ٣، ويقضي هذا الامر بوجوب التزام الحكومة العسكرية باتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب ١٩٤٩. الامر العسكري لم يعمر طويلا، وسرعان ما نسخته والفته الاوامر العسكرية اللاحقة. ورفضت اسرائيل، ورفضت محاكمها ولا تزال ترفض حتى اليوم تطبيق اتفاقية جنيف على المناطق المحتلة.
٢. المحكمة العليا الاسرائيلية، عندما لجأ اليها بعض المواطنين يشكون مصادرة اراضيهم واقامة المستوطنات عليهان وخاطبوها بلغة معاهدة لاهاي واتفاقية جنيف، رفضت هذه اللغة وبررت الاستيطان بنظرية الامن. وقالت ان المستوطنات جزء من النظام الامني لجيش الدفاع الاسرائيلي الذي يقف في حالة حرب. وما دام ان حالة الحرب لم تنته، فان اقامة المستوطنات، كنظام امني، امر مشروع. وفيما بعد ثبت العكس، وثبت ان جيش الدفاع الاسرائيلي هو جزء من النظام الامني للمستوطنات، بدلا من ان تكون المستوطنات جزءا من النظام الامني للجيش.
٣. وعندما ضاقت نظرية الامن عن الاتساع لحركة الاستيطان الواسعة التي اخذت تنتشر في البلاد طولا وعرضا، وبالتالي لم تعد المبررات الامنية كافية، ابتكرت اسرائيل نظرية جديدة، هي نظرية أراض الدولة. الامر العسكري رقم ٣٦٤ كان الاداة لتطبيق هذه النظرية. مجرد صدور اعلان من قائد المنطقة بان ارضا ما هي ارض حكومية، فانها تعتبر كذلك، ما لم يثبت مالك الارض العكس، وما لم يتقدم مالك الارض باعتراض الى لجان الاعتراض العسكرية مرفقا بالمخططات المصدقة وبشهادات التسجيل. بمعنى آخر، افترضت اسرائيل أن جميع اراضي البلد اراض حكومية ما لم يثبت العكس. ولم يكن امرا صعبا التنبؤ بقرارات لجان الاعتراض سلفا. هذا الامر العسكري الذي ينصف بقوة القانون، لم تشهد له البلاد مثيلا في تاريخها الطويل ابتداءا بالعهد العثماني ومرورا بالعهد

الانتدابي وانتهاءا بالعهد الاردني. يستند هذا الامر العسكري الى القول ان قانون الاراضي العثماني الذي صدر قبل قرن ونيف، يعتبر اراضي البلاد، ما عدا ما هو داخل ضمن حدود البلديات والقرى، اراض اميرية تعود ملكيتها للدولة. ولا اريد هنا ان ادخل في جدل حول صحة او عدم صحة هذا الزعم. فالاراضي الاميرية التي تشكل معظم اراض البلاد، هي اراض زراعية، وسميت في القانون العثماني بالاراض الاميرية لأنها وحدها، دون سائر اصناف الاراض الاخرى كانت خاضعة للضريبة. هذه الاراضي كانت ولا تزال ملكا لاصحابها يتصرفون بها ابا عن جد منذ ايام الفتح الاسلامي وحتى اليوم. لم تنازعهم اية دولة في حقوق ملكيتهم لها، ولم ترفض اية دولة تسجيل هذه الارض باسماء اصحابها، اسرائيل وحدها فعلت ذلك. ويتساءل المرء هل لو سلمنا جدلا ان الاراض الاميرية هي اراض حكوميه، فهل نص قانون الاراضي العثماني الذي صدر عام ١٨٥٨ على ان الاراضي الاميرية هي ملك لدولة اسرائيل. الدولة هي مؤسسة قانونية، الدولة تكتسب وجودها من الشعب. فاذا كانت الاراضي الفلسطينية اراضي اميرية تعود للدولة، فأنها قانونا تعتبر اراض للشعب الفلسطيني وعلى سلطة الاحتلال ان تدير هذه الاراضي لصالح الشعب الفسطيني وليس لصالح الشعب الاسرائيلي كما تقضي بذلك المعاهدات والمواثيق الدوليه.

٤. مجلس التنظيم الاعلى الذي انشيء في ظل القوانين الاردنية لتنظيم استعمال الارض واعمارها، تحول بقدرة قادر الى مجلس لتنظيم ونشر الاستيطان، ومنع اصحاب الارض الحقيقيين من استعمالها او البناء عليها. واتبع مجلس التنظيم المذكور سياستين تسيران في اتجاهين متضاربين. اتجاه يهدف الى مصادرة الارض وتخصيصها للاستيطان، واتجاه يهدف الى منع البناء الفلسطيني على الارض او تقليصه الى ابعد حد ممكن.

ان الذي قال ان الاستيطان يشكل عقبة رئيسية في طريق السلام لم يخطيء القول. وما تشاهده هذه المنطقة من مصائب وويلات ومن اعمال عنف وعنف مضاد، ومن اضطراب وعدم استقرار هو نتيجة حتمية لسياسة الاستيطان. ويتساءل المرء كيف يمكن لهذه البلاد ان ترى السلام في يوم من الايام، اذا ظلت سياسة الاستيطان ماضية على قدم وساق، واذا ظلت اسرائيل متنكرة لمبادىء الحق والقانون الدولي والشرعية الدوليه.

مركز القدس للاعلام والاتصال
مؤتمر الاستيطان تحدي
القدس ٢٤ آذار ١٩٩٥

البعد السياسي للاستيطان

حيدر عبد الشافي

طبيب. مؤسس حركة البناء الديمقراطي. رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني. رئيس الوفد المفاوض سابقاً.

كان الاستيطان وما زال الركيزة الاساسية في البرنامج الصهيوني ويرجع الموضوع الى المؤتمر الصهيوني الاول الذي ادعى الحق في الارض الفلسطينية بكامل حدودها الجغرافية بالاضافة الى اراضي عربية اخرى محيطة بفلسطين، ومن يتابع الموضوع بعد ذلك يرى كم هذه المقولة هي ركيزة اساسية في المخطط الصهيونية. فمنذ الانتداب وما برز في الـ ٤٨ حينما استقلت اسرائيل كل فرصة ممكنة للعدوان وتملك ارض جديدة، طبعا في خضم القتال في الـ ٤٨ استطاعت اسرائيل ان تحتل ٢٢٪ من الارض الفلسطينية اضافة الى ما خصص اليها في قرار التقسيم، وطبعا المنظمة الدولية ان هذا عدوان وان ليس لإسرائيل حق في ذلك وطالبت اسرائيل من الانسحاب من هذه المناطق واعادة سكانها الذين طردوا منها بالارهاب والقتل اليها القرار ١٩٤. وكان فورد برنادوت الذي عينه السكرتير العام لتسهيل التنفيذ كان هو الرجل الذي اصر بالاصرار ان

على إسرائيل ان تنفذ القرار وان تنسحب من المناطق التي زادت بما خصص لهما في قرار التقسيم وارجاع سكانها العرب اليها، الذي ادى إلى اغتياله.

وطبعا اسرائيل كانت لا توفر اي فرصة لإستلاب مزيد من الارض، كل المناطق منزوعة السلاح بموجب اتفاقات الهدنة كلها اصبحت في النهاية ارض اسرائيلية اغتصبتها اسرائيل رغم احتجاج مندوبي الامم المتحدة لملاحظة تنظيم الهدنة وضد قرارات مجلس الامن.

بعد حرب عام ١٩٦٧ باشرت اسرائيل رأسا بالإستيطان، واصدر مجلس الامن فورا قرار بان هذه عمليات غير قانونية عمليات تتناقض مع الاعراف الدولية ومع مبادىء حقوق الانسان وطالب اسرائيل بالتوقف وايد الرأي العام العالمي هذه القرارات وقال ان الاستيطان يشكل عقبات اساسية في طريق السلام ولكن وكما نعرف اسرائيل لم تتوقف مستفيدة من موقف اللامبالاة والشلل من قبل العالم وطبعا تحت الحماية والتأييد الامريكي بالرغم من ان امريكا نفسها بدأت وتقول مرارا وتكرارا ان هذا العمل هو غير قانوني لكن فيما بعد تدهور الموقف الامريكي وصار في الـ ٨٠ وتوقفوا عن القول ان هذا غير قانوني واصبحوا يقولون ان هذه العملية هي فقط معرقلة للسلام والآن كما تعرفون الموقف الامريكي يقول ان الاراضي المحتلة هي اراض متنازع عليها ولا يقول حتى انها اراض محتلة وبالتالي اسرائيل وجدت ان المسألة سانحة للتمسك بالأرض واقامة الحقائق عليها ومواجهة العالم بحقائق قائمة هذا الاسلوب هو كان اسلوب اساسي في السياسة الاسرائيلية، ان تغتصب الارض او تستولي عليها بأي شكل من الاشكال وتقيم الحقائق وتواجه العالم بحقائق قائمة وبما ان العملية نجحت في مضي فان هذا يشجع اسرائيل على ان تستمر في هذا الطريق اسرائيل طبعا في ممارساتها لعملية الاستيطان بعدعام ١٩٦٧ لم تكن عشوائية بل كانت عملية مخطط لها جيدا اي لهما هدف استراتيجي اول هدف هو تقطيع اوصال التواصل السكاني العربي اي حيثما اقيمت المستوطنات كان الهدف هو تقطيع الاوصال التواصل السكاني العربي فيما عدا ربما بعض المستوطنات التي اقيمت نتيجة عوامل عاطفية لبعض المتدينين اليهود لكن في الاساس المستعمرات الاساسية اقيمت بهدف استراتيجي وكان هذا له مدلول ان اسرائيل ليست كما كانت تدعي انها لا تقيم مستوطنات من اجل امن وما شابه هذا الكلام. عملية السلام التي بدأت في مدريد.

الحقيقة قبل بدء العملية عندما جاء بيكر يدعو الى عملية السلام ضمن المقابلات معه

هو اقر صراحة ان استمرار الاستيطان يتناقض تناقض اساسي مع امكانات السلام فبيكر بالذات وادارة بوش حاولت ان تقف موقف اتجاه هذا الموضوع وفي مساندة لهذا الرأي ولكن

اخيرا تخلت وهكذا ارادت ان تستعمل قضية التوقيع على ضمانات لقروض لإسرائيل كوسيلة ضغط على اسرائيل لوقف عملية الاستيطان ولكن في النهاية تخلت عن هذا فالبرغم من ان ادارة بوش وبيكر بالذات كانت مقتنعة بان عملية السلام لن تنجح اذا استمرت عملية الاستيطان لكن فيما بعد كانت الادارة الامريكية بكاملها والكونغرس غير مكترثة بهذا ومتمسكة بموقفها. ان تساند اسرائيل بدون قيد او شرط، على كل حال في عملية السلام في مدريد وفي واشنطن كان موقف الوفد المفاوض هو الوقوف عند هذه القضية والمطالبة بوقف الاستيطان كأساس لأي تقدم في مفاوضات المرحلة الاولى التي كانت تستهدف تقرير الوضع الانتقالي وكما تعرفون هذا سبب مأزق استمر طيلة عملية المفاوضات والواقع ان هذا الموقف اشعر العالم بأن هناك مأزق، بأن هناك طريق مسدود وبأن اسرائيل مسؤولة عن هذا الوضع ولان الاستيطان اولا غير شرعي بموجب قرارات المنظمة الدولية وانه يشكل عقبة في طريق السلام وانه لا معنى لان يكون هناك معنى لمفاوضات نهائية تحدد الوضع النهائي ما دام هناك عملية استيطان مستمرة وتجعل من هذه المقولة مسألة غير منطقية. كيف يمكن ان يقال ان هناك ستكون مفاوضات لتقرير الوضع النهائي بينما عملية جارية تؤثر على الوضع النهائي تقوم بها اسرائيل. كانت المسألة واضحة جدا واصبح العالم، تحت انطباع واقعي بأن هناك عقبة قائمة وموجودة.

"اتفاق اوسلو" الذي انا اؤكد ثانية بأنه اتفاق سيء وطبعا لا جدوى من ان نقول انه اتفاق سيء لكن للحقيقة وللتاريخ يجب ان نقول ان هذا كان اتفاق في غاية السوء لانه كان اولا على هذا الاتفاق ان لا يتخطى هذا المأزق الذي حدث كان هناك مأزق ولكن كيف تجاوزنا هذا المأزق؟ وكان لا بد "لاتفاق اوسلو" ان يقول ما الذي حدث ولكن "اتفاق اوسلو" سكت، تبنا موقف السكوت على هذا وكل ما قيل في الاتفاق ان المستوطنات سوف تبحث في الفترة الثانية. وبالتالي بقيت المسألة انه لم نعرف ما اذا فعلا انفرج هذا المأزق الذي كان في مفاوضات واشنطن او لا وما قيل في الاتفاقية ترك الموضوع للتفسير ولكن اذا جئنا للمنطق المسألة انه من حيث المبدأ سوف لا يصبح هناك معنى لمفاوضات نهائية بشأن القدس وبشأن المناطق المحتلة وما دامت اسرائيل تستمر في ممارسة تؤثر على نتيجة هذه المفاوضات النهائية خصوصا فيما يتعلق في قضية القدس. والاهم من هذا ان امريكا واسرائيل ارادت ان توهم العالم بأن الامور انفرجت وازيلت العقبات والطريق مفتوحة لتحقيق سلام وهذا طبعا كذب ولكن المؤلم اننا ساهمنا في هذا الايهام. ساهمنا في ايهام العالم بأن الامور انفرجت

وصارت الطريق ممهدة ولا داعي لاحد ان يقلق اي ما حدث في مفاوضات واشنطن بايهام العالم بأن هناك مأزق وهناك عقبة مسؤولة عنها اسرائيل هذا كله تلاشى. تكتيك امريكي اسرائيلي ومع الأسف بمساهمة فلسطينية، ايهام العالم وايهام الفلسطينيين ايضا الادهى والامر.

هل كان هناك موجب ان يوقع هذا الاتفاق في احتفال كبير جدا وزفة كبيرة؟ انا مش فاهم الا اننا نريد للعالم الذي بدأ غاضب ومتحسب لقضية السلام ان نقول له ما عليك فرجوا اعصابكم وكل شيء ماشي. وما في اي حاجة ايضا ايهام العالم بانه قامت دولة مستقلة انه صار في وضع فلسطيني مستقل على مين بمشي هذا الكلام؟ والحقيقة ان الاخ ياسر عرفات مع انني نصحته انه لا داعي لحضوره للمناطق المحتلة لانه هذا وضع انتقامي وهو رئيس دولة لكن الاخ ياسر عرفات اسهم في الايهام. والآن يتحدث الناس عن وضع فلسطيني مستقل ويقولون ارض محررة لكن هل هذا صحيح؟ هذا غير صحيح. ولنا وزارات وغير ذلك. القلق العالمي كله ازيل ونحن ساهمنا في هذا. ما هي مسؤوليتنا امام الناس وامام الجماهير: ان نضلل الناس ولا ان نوعي الناس.

الآن نحن امام السؤال ما العمل؟ والطريق واضح لكن هنالك تمنع فانا لا اقبل لابو عمار ولا لجورج حبش ولا بشير البرغوثي ولا بسماح لكل قيادتنا السياسية ان نبقى لحد الآن وبعد ان وصلنا الى ما وصلنا اليه متفرقين وغير متحدين. الجواب على واقعنا المرير هو ان نصل الى موقف فلسطيني موحد. دعنا نقول على اساس ديمقراطي اذا كانت افكارنا السياسية تحول دون هذا فدعنا نلتزم بالمبدأ الديمقراطي كي نتوصل الى موقف موحد على اساس ديمقراطي لنستطيع ان نقول ماذا نعمل. اذا سئلت اليوم ماذا نعمل؟ لا اعرف لا يوجد عندي جواب لأننا نواجه موقف اسرائيلي. اسرائيل وبحكم قدرتها العسكرية التي لا مثل لنا بها وعالم رغم القرارات الدولية يقف موقف اللامبالاة وموقف امريكي مناقض لكل ما تدعيه امريكا من مبادىء ديمقراطية ومساند للظلم والعدوان. في هذا الواقع الذي نواجهه ولا ينقذنا الا انفسنا هذا الموقف كان سائد قبل "اتفاق أوسلو" انا قلت في الجولات التاسعة والعاشرة ما بقي لنا غير انفسنا ويجب ان نلتم على بعض حتى نرى ماذا سنفعل. "اتفاق اوسلو" سيئته الوحيدة انا بقول هذا الموقف موجود قبل "اتفاق اوسلو" يعني للحق والحقيقة "اتفاق اوسلو" ما زاد شيء جديد الا انه اوهم العالم بأن الامور انفرجت هذه هي السيئة الوحيدة "لإتفاق اوسلو"

وأنا اقول نهاية الحديث كيف تتوحد القوة الفلسطينية لتستطيع ان تُجيب على سؤال ما نفعل؟

نقاش

الجلسة الاولى

سؤال: في الحقيقة انا لم اسمع شيء جديد، نسمع باستمرار عن الاستيطان وجميعنا متفقين في هذا المجال حيث ان الاستيطان هو غير قانوني، وغير شرعي وكل قرارات الامم المتحدة، والى ما ذلك وجميعنا مقتنعين بهذا الحديث ولكن ما حصل الآن ونرجو ان يكون هناك نظرة جديدة للواقع الموجود بعد تطبيق الاتفاق هنالك اتفاق فلسطيني اسرائيلي، الاتفاق في مأزق، الاتفاق لم يجري تطبيق المرحلة الثانية والسبب الاساسي في هذا المأزق بالدرجة الاولى هو الواقع الاستيطاني حيث انه عملية اعادة الانتشار وعملية اجراء الانتخابات وتنفيذ هذه المرحلة الثانية متعلق كثيراً جدا بالاستيطان الى جانب هو الجانب الامني الموجود الذي وضع اسرائيل في موقف حرج جدا وادى الى عملية انجاز عملية فصل بين السكان الفلسطينيين والاسرائيليين وعملية رسم للحدود مرة اخرى. وبالتالي نحن نرى ان موضوع المرحلة الانتقالية مرتبط بشكل جدي وكبير في المرحلة الدائمة، وهنالك تفكير جدي على اعلى المستويات في بحث الموضوع الدائم مع الموضوع الانتقالي بشكل متوازي، وبالتالي هنالك الموضوع الاساسي هو موضوع الحدود وبالتالي هذا يجرنا الى موضوع الاستيطان فهنالك مستوطنات اقيمت في داخل الخط الاخضر، مستوطنات اقيمت في شرقي الخط الاخضر.

فاعتقد في هذه المرحلة وفي نقاش مفتوح وفي نقاش فكري ممكن ان نتوصل الى عملية افتراضات او عملية تكييف التعاون مع هذا الواقع الجديد لانني ارى في هذه المرحلة الآن ان هنالك توجه كبير جدا الى المرحلة الدائمة وانا لا اتفق مئة بالمئة مع ما ذكره د. حيدر عبد الشافي، ان الواقع الفلسطيني الآن رغم الصعوبات الموجودة والمأزق الموجود ادى الى تفكير جدي في داخل الطرف الإسرائيلي انه لا محال من قيام دولة فلسطينية، لا محال من التفكير جديا في الاراضي المحتلة بشكل قيام دولية فلسطينية، بالتالي افترض ان هنالك ثلاثة اسئلة اود التوجه بها للمحاضرين وهي اسئلة فرضية. اولا: ماذا لو اقيمت دولة فلسطينية وتم الاتفاق في المرحلة النهائية واراد المستوطنون البقاء في هذه المستوطنات تحت الحكم الفلسطيني؟ ثانيا: ماذا بخصوص الاراضي التي اقيمت عليها المستوطنات وقد بيعت من قبل الفلسطينيين، بعض الفلسطينيين الى هؤلاء الاسرائيليين؟ ثالثا: ماذا لو قامت اسرائيل بتجميع هذه المستوطنات جميعا في منطقة معينة في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية مقابل اراضي فلسطينية في داخل اسرائيل؟

خليل التفكجي: بالنسبة للاراضي التي اقيمت عليها مستوطنات والمباعة وتجميع المستوطنات. كما ذكرنا ان هنالك ٧٣٪ من مساحة الاراضي المصادرة تحت السيطرة الاسرائيلية لكن المقام عليها المستوطنات او ما نطلق عليها المساحة المبنية حسب ما اعطيت لنا هي ٨٪ يعني مساحة المبني عليها ٨٪ من مساحة الضفة الغربية، فالباقي له شأن آخر، يوجد الاراضي بقيت للإسرائيليين بعد عام ١٩٦٧ تقريبا ١٥٠،٠٠٠ دونم الى ٢٠٠،٠٠٠ دونم انا اتكلم عن رقم يمكن ان يكون فيه تلاعب لكن الرقم الصحيح اكثر من ذلك، بالاضافة الى ٣٠،٠٠٠ دونم مباعة قبل الـ ٤٨. حتى اعطيكم فكرة جبل ابو غنيم ٧٨٪ منه مباع للإسرائيليين عام ١٩٣٦. اكبر نسبة مباعة هي في المنطقة التي انا ذكرتها جنوب غرب نابلس وهي منطقة مسحة، منطقة عمينويف فيها اكبر نسبة مباعة وجزء كبير من المستوطنات في منطقة القدس غوش عتسيون هي اراضي مباعة قبل عام ١٩٤٨ لذلك يعتبرونها اراضي اسرائيلية تاريخية، لانها اقيمت عام ١٩٢٤. بالنسبة لتجميع المستوطنات، نحن نرفض تجميع المستوطنات لان جزء من هذه المستوطنات فارغ اليوم مثلاً يوجد ثلاثة مستوطنات فارغة مثل ياطاف في منطقة الغور وناعمة بالإضافة الى انه هنالك حوالي ٢٠ مستوطنة في الغور عدد سكانهم ٢،٥٠٠ اذا جمعنا ٢،٥٠٠ ووضعناهم في اريئيل مكسب لنا ولكن المخسر لنا اننا نجعلها حالة دائمة في منطقة المستوطنات اذن قضية التجميع حتى القيادة الفلسطينية ترفضها بشقيها السياسي والعسكري وتقول دائما تفضلوا ابقوا عايشين تحت سيطرتنا لكن تجميع المستوطنات يعني اعطاء الحل النهائي وبالتالي رسم الخارطة الجديدة للضفة الغربية.

حيدر عبد الشافي: الحقيقة ان التساؤل يمكن يعتبر انه تساؤل نظري بحت لان اسرائيل لم يصدر عنها ما يفيد انها توافق او سوف تتنازل وتقوم هناك دولة فلسطينية باراضها الحقيقية ولذلك هو تساؤل نظري حتى فيما اعلن ان "الميرتس" يريدون دولة فلسطينية لكن ماذا يريدون ان يعملوا في المستوطنات والاستيطان غير معروف. الموقف الرسمي الاسرائيلي الذي نعرفه ان اسرائيل مهما تنازلت للجانب الفلسطيني بترتيبات معينة سواء الانسحاب من المناطق المأهولة واعطاء الناس حدود البلديات صلاحيات كبيرة ولكن

هي تصر ان تبقى مهيمنة على فلسطين تحدد جغرافيتها وتسيطر على المنافذ كلها. هذا القرار الاسرائيلي وما زال هو القرار الذي تطبقه، لا يوجد ادنى حديث عن انهم وافقوا او تنازلوا

اخلاقيا لقيام دولة فلسطينية بالمعنى الصحيح لو في شيء من هذا الكلام لاصبحت التساؤلات واردة اي التساؤلات انه اذا قبل الاسرائيليون ان يعيشوا مواطنين في ظل دولة فلسطينية وهذا امر مستبعد الى ابعد الحدود. ولكن لو حدث ذلك قد لا يكون عندنا مانع ان يبقوا عندنا اذا قاموا بتعويضنا عن الاراضي التي اخذوها منا لان ابناءنا في الخارج ينتظرون الرجوع للارض الفلسطينية ولكن انا أقول ان هذا فقط حديث نظري جدا.

تعليق: ذكر خليل التفكجي بأن اسرائيل تسيطر على ٧٣٪ من اراضي الضفة الغربية وفي غزة حسب الرقم الذي اذكره بين ٣٨٪-٤٠٪ الآن بعد ما سمي بعملية الانسحاب واعتقد كلنا نفهم ماذا يعني الانسحاب هو في الواقع ليس انسحاب وانما يعني خروج الجيش من مدينة غزة وخان يونيس وبعض القرى الى الخط الشرقي على العموم في الوقت الحاضر هناك اربع تجمعات استيطانية يهودية في قطاع غزة. الاولى في منطقة ايرز، الثانية عند نقطة البوليس الحربي او منطقة نتسريم، الثالثة في دير البلح والواقع ان المنطقة هذه في دير البلح جزء منها على يمين الطريق الرئيسي والجزء الآخر على شمال الطريق الرئيسي وهذا يجعل لها موقع استراتيجي في حال وجود اي حوادث تستطيع هذه المستوطنة ان تقطع الطريق الوحيدة في قطاع غزة من شمالها الى جنوبها فتقطعها نصفين، وبعبارة اخرى لا يستطيع المسافر من غزة الذي يريد الذهاب الى خان يونيس وهذا حصل قبل سنة ودائما يحصل، لا يستطيع ان يمر بهذه الطريق ويضطر ان يلف من طريق اخرى التي نسميها منطقة الزوايدة. فهذا يظهر خطورة وموقع هذه المنطقة الاستيطانية، التجمع الرابع هو الخاص بمنطقة غوش قطيف. وهم ايضا يسيطرون على قسم كبير من المنطقة الواقعة بين دير البلح لنقول الى رفح جنوبا وهذا طبعا يشكل موقع استراتيجي وموقع هام سواء لمن يحاول الدخول من مصر الى الشمال ويؤثر على الناس الذين يقطعوا قطاع غزة.

الجلسة الثانية

وجهة نظر إسرائيلية

المتحدثون

يوسي الفّر

مدير الجلسة

زياد ابو زياد

المستوطنات والحدود*

يوسي الفَر

مدير مركز جافي للدراسات الاستراتيجية حتى مطلع عام ١٩٩٥. ويتركز اهتمامه البحث في الشؤون الامنية الفلسطينية-الإسرائيلية.

مقدمة:

ان مصير كل مستوطنة من المستوطنات في يهودا والسامرة وغزة والقدس - والذي تم تأجيله حتى مرحلة التفاوض حول الحل الدائم - يشكل واحدة من قضيتين اساسيتين تشغلان بال الجمهور في اسرائيل، وقد تؤثران بشكل حاسم على مصير الحل الدائم. اما القضية الثانية فهي مصير القدس وهي قضية مرتبطة بمسألة المسوطنات. في الوقت الذي يوجد فيه اجماع وطني حول قضية القدس، فان هناك خلافات حول قضية المستوطنات في المناطق. من هنا، فان مصير المحادثات حول مصير المستوطنات والحدود سيثير كثيراً من الجدل ليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، وإنما بين الإسرائيليين انفسهم. لذلك- وحتى البدء بتلك المحادثات-ستشهد إسرائيل خلافات داخلية عميقة جداً حتى تستقر الامور الداخلية بما فيه الكفاية ليتوفر الدعم والتأييد لحل وسط.

* صدرت هذه الورقة عن مركز جافي للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب في نهاية عام ١٩٩٤ ضمن سلسلة من الاوراق حول قضايا الحل النهائي الفلسطيني الإسرائيلي وقد تم ترجمتها ونشرها في مجلة السياسة الفلسطينية التي تصدر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس، شتاء ١٩٩٥ العدد الخامس.

في كل المسائل المطروحة، حسب اتفاق اوسلو، للتفاوض في اطار الحل الدائم، لم تبد حكومة اسرائيل حتى الان سياسة مبلورة بشأن قضيتي الحدود والمستوطنات. ان اعتماد هذه السياسة المتمثلة بعدم طرح مدى الانسحاب وابداء المرونة قبل البدء بمفاوضات الحل الدائم، يأتي بناء على اعتبارات تكتيكية وسياسية داخلية مفادها الرغبة في منع حدوث نقاش شعبي عميق ومؤلم حول خطوات الحكومة السياسية المعلنة قبل اوانها، وذلك بالاستناد الى فرضية ان الديناميكية التي ستظهر في حالة نجاح تطبيق الحكم الذاتي ستؤدي الى جعل كثير من المستوطنين مستعدين لابداء الاستعداد لترك المناطق والتخلي عنها.

من المهم ان نشير في هذا المجال الى ان الحكومة ليست هي وحدها التي لم تتبن سياسة واضحة في مسألتي المستوطنات والحدود، وانما المعارضة الرئيسة المتمثلة في الليكود هي ايضا لم تبلور خطا سياسيا واضحا ومفصلا بين موقفها حيال هذه القضايا. وقد اتضح الامر من خلال احاديث كثيرة اجراها مؤلف هذا البحث مع شخصيات لها وزنها من كلا طرفي الحلبة السياسية، وتبين له انه يوجد تباين واسع في الاراء داخل الحزبين الكبيرين حول السياسة المقبولة والممكنة فيما يتعلق بقضية المستوطنات في التسوية الدائمة.

على الرغم من عدم وجود سياسة واضحة في هذا المجال، الا انه يمكن اشتقافها من خلال التصريحات التي يدلي بها رئيس الحكومة والتي تثير غضبا واستياء شديدين في اوساط المستوطنين ومؤيديهم، مثل ان المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة هي خطأ تاريخي ابعد الدولة عن ممارسة نشاطاتها الضرورية، لان اقامتها تطيل من مدة سيطرتنا على شعب لا يرغب في حكمنا، ويساهم كذلك في ايجاد دولة ثنائية القومية تتنازع فيما بينها. اما مناطق غوش عتصيون والقدس الكبرى غرب السامرة فهي مناطق يمكن تبرير الاستيطان والسماح بالبناء فيها وذلك كما حدث في مستوطنة الفيه منشيه في صيف ١٩٩٤.

على الرغم من ان نهر الاردن يشكل الحدود الامنة للدولة، الا انه لم يتضح ما اذا كان الاستيطان في غور الاردن مبررا ام لا؟ وينبع هذا الامر - كما يذكر المقربون من رئيس الحكومة رابين(١) - من "الحساب التاريخي" مع حركة غوش ايمونيم التي بدأت اول عملياتها الاستيطانية في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٥ والتي اتقلت بذلك عبء الحكومة التي كان يتزعمها رابين.

من هنا، تبرز الضبابية في السياسة الرسمية للحكومة الاسرائيلية نتيجة للتصريحات الانفة الذكر الصادرة عن رئيس الحكومة رابين، الامر الذي يساعد على ابراز موقف الفئات

المناهضة للمفاوضات المستقبلية حول مصير المناطق والمستوطنات. من المعروف ان م.ت.ف تطالب بانسحاب شامل من المناطق، وشرقي القدس التي احتلت سنة ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية عليها، واستنادا الى هذا الموقف الواضح لـ م.ت.ف والى حقيقة ان الانتماء الى اليمين او اليسار يتشكل بناء على الموقف من مصير المناطق: اي اما ردها للفلسطينيين او الحفاظ عليها، فان الفراغ والحيرة يبدوان هنا في الاوساط الشعبية الرسمية في اسرائيل، وبالتالي لا بد وان يأتي اليوم الذي تحتل فيه هذه القضايا الاهتمام اللازم.

وبناء على التحليل الانف الذكر، سنناقش حلولا ممكنة ومتفقا عليها بين م.ت.ف واسرائيل لقضيتي المستوطنات والحدود في يهودا والسامرة وغزة، ولن نتعمق في نقاش مسألة القدس التي تحتاج الى بحث منفرد يستند الى معطيات مختلفة تماما الا في الحالات التي لها صلة وثيقة بالمسألتين. وعليه سنضع فرضية رئيسة تربط ربطا وثيقا ما بين مسألتين بين الحدود المستقبلية لاسرائيل، وحدود الكيان الفلسطيني الذي سينشأ وبين مصير المستوطنات. وتقول هذه الفرضية ان معظم المستوطنين سيفضلون عدم البقاء داخل الدولة الفلسطينية، على الرغم من ان دوافعهم الاستيطانية في المناطق يجب ان تنال منا القليل من التقدير لاعتقادهم انهم لم يستوطنوا في اراضي كيان عربي، وانما كان هدفهم ضم هذه المناطق لاسرائيل، من هنا يأتي الارتباط بين مسألتي تحديد الحدود ومصير المستوطنات، وبالعكس.

ومن هنا، تبرز ضرورة بحث هاتين المسألتين على الرغم من ان كل واحدة منهما تأتي في سياق قضايا اخرى مستقبلية وسوف لا تكون هناك امكانية للفصل بينهما لدى الشروع في المحادثات حولهما مع الفلسطينيين مع ربطهما بقضايا رئيسية اخرى، مثل ماهية الحل السياسي. ومن هنا، فان هذا البحث سيوضح، وبخاصة في الخاتمة، الحلول الممكنة.

سيتم البدء في بحث محاولة تبيان المواقف الرئيسية في الحلبة السياسية في اسرائيل من موضوع التسوية مع الفلسطينيين في المناطق، وسيتم البدء باستعراض تاريخي قصير يوضح التبريرات التي كانت وراء الاستيطان في المناطق على مدار الفترات الزمنية المختلفة، وسنذكر بشكل مختصر وجهة النظر القانونية في هذه المسألة، وذلك بعد ان نوضح مواقف الاطراف الرئيسية، حيث سنحاول سبر غور كل طرف له علاقة بالمحادثات الفلسطينية الاسرائيلية، وسنختم نقاشنا بعرض اللحاجة الضرورية لكل طرف للمناطق، والاراء المنادية بايجاد حلول وسط.

في الفصل الختامي، وحسب معطيات النقاش، سيتم طرح ثلاثة حلول ممكنة قابلة للتعديل، مع التركيز على نماذج من الحلول، سواء اكانت اولية او عامة، تلك الحلول التي يجب ان تستخدم كقاعدة، تضاف الى افكار اخرى من منطلق اهميتها المطلوبة لانجاز حل متفق عليه.

ان عرضنا لمثل هذه النماذج يهدف الى الاشارة الى الاهمية التي تنطوي عليها الحلول التي سيتم استعراضها اثناء المحادثات الحالية او التي سيتم انجازها قريبا في المحادثات حول التسوية في المرحلة الانتقالية في "يهودا والسامرة" لان بدء تطبيق السلطة الذاتية على هذه المنطقة او تلك من الضفة الغربية قد يخلق حقائق معينة ترتبط بشكل الحل الاقليمي وشموليته الدائمة. من هنا يمكن تبرير المحاولة الجارية لتطوير النقاش على مصير المستوطنات والحدود في التسوية الدائمة.

لقد استعان في هذا البحث كثيرا بالاحاديث التي اجراها مع شخصيات في قمة الهرم السياسي والامني تنتمي الى الحزبين الكبيرين في الدولة، ومع زعماء المستوطنين وشخصيات فلسطينية وامريكية مرموقة، وقد اختلفت تلك الشخصيات مع مؤلف هذا البحث لدوافع خاصة. لقد تم اجراء تلك الاحاديث لاستخدامها كارضية لتناول الموضوع مع عدم التطرق الى الاسماء. وهناك نقطة اخرى نود توضيحها وهي ان المؤلف استخدم بعض المصطلحات مثل المستوطنات والمستوطنين على الرغم من ان جزءا من سكان يهودا والسامرة وغزة يفضلون استخدام مصطلح "مستوطنين"، وسنلاحظ كذلك ان هناك مصطلحات تم استخدامها بدون تمييز مثل يهودا والسامرة وغزة ويهودا والسامرة، ومناطق الضفة الغربية...الخ وذلك لضرورات التنوع في استخدام المصطلحات، ولكن لا يوجد هناك اي موقف سياسي خلف استخدام مثل هذه المصطلحات.

وجهتا نظر اسرائيليتان رئيسان لحل متفق عليه:

ضمن الافكار المتنوعة كثيرا والتي يتم استخدامها عند التطرق للحديث عن الحل الدائم والمتفق عليه سواء من قبل اليمين او اليسار في اسرائيل، يمكننا الاشارة الى ان هناك اتجاهين عامين يشمل كل منهما نزعتين ثانويتين، اما هذان الاتجاهان فهما:

الاتجاه الاول ويبدي اصحابه *الاستعداد لقبول فكرة تقسيم المنطقة واعطاء السلطة* الفلسطينية جزءا كبيرا منها، وهنا توجد خلافات بين اصحاب هذا الاتجاه حول هذه المسألة،

فمن جهة هناك مدرسة فكرية صغيرة يرغب اصحابها في اعطاء الفلسطينيين اكبر قدر ممكن من المنطقة ليتمكنوا من اقامة الكيان الخاص بهم، ويتطلب هذا اخلاء مستوطنات كثيرة وتفكيكها. ومن جهة اخرى هناك مدرسة ثانية ينادي اصحابها بان لا يزيد ما سيتم اعطاؤه للفلسطينيين عن ٥٠٪ من مساحة يهودا والسامرة وقطاع غزة، لضمان السيطرة الاسرائيلية التكتيكية والاستراتيجية على مناطق واسعة، وابقاء المستوطنات تحت السيطرة الاسرائيلية مع تقليص السيطرة الاسرائيلية على الحبوب المنفصلة.

من المهم في هذا المجال الاشارة الى الابعاد الممكنة للقرارات التي ستتخذ في غضون الاشهر القليلة المقبلة القاضية بتسليم السلطة الفلسطينية مناطق في يهودا والسامرة، ففي حالة سيطرتهم على مناطق واسعة ستنجم عن اعادة الانتشار، ستصبح بعض المستوطنات، عندئذ بمثابة جيوب منفصلة عن بعضها البعض الامر الذي سيثقل كاهل اسرائيل عند المطالبة بضمها اليها لحظة التفاوض حول الحل الدائم، الامر الذي سيزيد من المطالبة باخلائها. اما في حالة تقليص اعادة الانتشار فسينجم عن ذلك جعل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية عبارة عن جيوب صغيرة مع المحافظة على الجزء الاكبر من الاراضي بايدي اسرائيل، الامر الذي يحافظ على الاتصال بين المستوطنات، عندئذ ستزداد قوة اصحاب الرأي المنادي بالابقاء على ذلك الوضع في حالة الحل الدائم.

الاتجاه الثاني: ويؤمن اصحاب الرأي بايجاد منطقة تخضع للسيطرة الاسرائيلية – الفلسطينية وربما الاردنية فيما بعد وايجاد منطقة سيادة مشتركة. ينقسم مؤيدو هذا الرأي الى مجموعتين، الاولى تعارض كل محاولة لتقسيم المناطق او اخضاع جزء منها لحكم اجنبي، لكنها تعترف بعدم امكانية تطبيق السيادة الاسرائيلية على شعب آخر، لذلك فان اصحاب هذا التوجه يقترحون حلا تكون فيه السيادة مشتركة ويرفضون حسم مسألة السيادة في المستقبل المنظور.

اما المجموعة الثانية فستتبنى حلا شبيها بالحل المشار اليه انفا، واضافة لذلك فان اصحاب هذا الرأي مقتنعون بانه ليس بوسع اسرائيل و م.ت.ف الوصول الى حلول متفق عليها حول مصير كل من يهودا والسامرة وغزة او القدس، وحينذاك ونظرا لعدم توفر اي بديل اخر سيميل الجانبان للاخذ بمبدأ تقسيم الصلاحيات مع تأجيل البحث في مسألة السيادة لمدة طويلة جدا. ويعتبر مناحيم بيغن خير معبر عن مثل هذه الافكار العامة عندما طرح مشروع الحكم الذاتي على الكنيست في نهاية كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٧ حينما قال:

"من حقنا المطالبة بفرض السيادة على المناطق التي تعتبر جزءا من ارض اسرائيل ... نحن ندرك ان هناك ادعاءين لفرض السيادة على المناطق التي تعتبر جزءا من ارض اسرائيل ... نحن ندرك ان هناك ادعاءين لفرض السيادة عليها، وفي حالة توفر رغبة متبادلة في الوصول الى تسوية وجلب السلام فما هي الطريق لذلك؟ في حالة استمرار الخلافات وعدم ايجاد حل لها فلن يكون هناك تسوية بين الاطراف، لذلك لا توجد الا طريقة واحدة للوصول الى تفاهم وهي ابقاء مسألة السيادة مفتوحة والاقتصار على الاهتمام بمسائل الافراد والشعوب...." (٢)

من المهم ان نشير في هذا المجال الى ملاحظتين لهما علاقة بمثل هذا المجال:

الاولى.. ان الغالبية العظمى من الحزبين الكبيرين المسيطرين على الحلبة السياسية في اسرائيل تؤيد بقاء قطاع غزة خارج نطاق السيطرة المشتركة، لان غزة - او تلك المناطق التي يسري عليها الحكم الذاتي تتميز بوضعية سياسية خاصة.

الثانية .. ان الحل المرتكز الى السيطرة المشتركة سيستند بشكل كبير نسبيا الى ترتيبات الحكم الذاتي التي سيتم الاتفاق عليها ومدى تطبيقها في الاشهر القادمة، حتى يتم البدء في محادثات التسوية الدائمة التي ستعتمد الى حد كبير على ما يطبق في المرحلة الانتقالية.

سيتم التطرق الى هذه النقطة في الفصل الاخير عندما نطرح نماذج لحل ممكن ومتفق عليه.

نظرة تاريخية على المستوطنات في يهودا والسامرة

قبل البدء في تحليل اتفاقية اخلاء مستوطنات في اطار حل اقليمي، من المناسب ذكر الاسباب التي دعت لاقامتها لان هذه الاسباب ربما لا تزال موجودة وتبرر بقاءها وستؤثر على تحديد الحدود او بما يتناسب مع ذلك.

قبل ١٩٤٨:

ان عددا كبيرا من المستوطنات الموجودة اليوم في المناطق كانت قد اقيمت بعد سنة ١٩٦٧ بالقرب من انقاض مستوطنات يهودية كانت موجودة قبل سنة ١٩٤٨ او ١٩٢٩ وتم اخلاؤها او احتلالها من قبل الجيوش العربية في حرب الاستقلال او قبل ذلك وبقيت خرابا حتى سنة ١٩٦٧. ومن هذه المستوطنات، الخليل التي يبلغ عدد اليهود فيها مع كريات اربع

اكثر من ٤٠٠٠ نسمة، وكذلك مستوطنات غوش عتصيون التي يبلغ عدد سكانها ١٥ الف نسمة وكفار دروم في قطاع غزة وبيت هعرباه بالقرب من البحر الميت.

من هنا يتضح ان هذه المستوطنات وبخاصة الموجودة في غوش عتصيون لها مكانة تاريخية وقانونية ليس لدى الاسرائيليين وحدهم وانما لدى العرب كذلك، فاراضي غوش عتصيون مثلا استمرت السلطات الاردنية بين سنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٧ تتعامل معها على انها اراض يهودية، وتم وضعها تحت مسؤولية حارس املاك العدو. وكذلك فالفلسطينيون يميلون اليوم وبشكل خاص الى الاخذ بالتبريرات التي تسوقها اسرائيل لضم تلك المنطقة. اضافة الى ذلك فان اسرائيل كانت قد طالبت العرب بالاعتراف بملكية اليهود لاراضي تلك المنطقة قبل قيام اسرائيل. لكن وفي حالة طرح هذا الامر مجددا، فانه قد يشكل بادرة او تبريرا للفلسطينيين لطرح ادعاءاتهم، في ملكية الاراضي التي تركوها داخل اسرائيل سنة١٩٤٨.

١٩٦٧-١٩٧٧

ان حكومات حزب العمل التي تعاقبت على الحكم في تلك الفترة كانت قد شرعت ببناء المستوطنات في مناطق امنية. "فخطة الون" (انظر خريطة رقم ١) بملحقاها وتفسيراتها، والتي لم تناقش ولم يصادق عليها ولم يتم نشرها رسميا من قبل الحكومة مطلقا، نادت باعتماد خط امني - استيطاني يفصل بين اراضي اسرائيل الغربية وجارتيها مصر والاردن، لذلك تم توجيه الجهود الاستيطانية نحو غور الاردن والسفوح الشرقية للجبال المحاذية لنهر الاردن، وصحراء يهودا المطلة على البحر الميت، والحدود الفاصلة في رفح التي تفصل السكان في القطاع عن سيناء في مصر.

من هنا تم استيطان منطقة غوش عتصيون ومناطق اخرى قريبة من القدس. وفي تلك الفترة تم اعداد منطقة غرب السامرة للاستيطان لضمان السيطرة على المياه وتوسيع عرض المناطق الضيقة في الدولة وللسيطرة بصورة نسبية على الطرقات المنتشرة في عرض الضفة، وكذلك ضمان السيطرة على مشارف مطار بن غوريون. لكن تلك الخطط الاستيطانية امتنعت عن الدعوة للاستيطان في المناطق الاهلة بالسكان العرب للابقاء على نسبة ٦٠٪ من المنطقة على شكل جيوب كبيرة ليتم تسليمها للنظام الاردني، من هنا يتضح ان هذه الخطة ترتكز بشكل اساسي على السيطرة على المناطق الزراعية بما يتناسب ومتطلبات الاستيطان الامني التقليدية الذي تتبعه الحركة العمالية.

ونحن في هذا السياق نرى من الضروري ان يتم التطرق الى ملحقين من ملاحق هذه الخطة وهما: خطة "المحور المضاعف" (انظر خريطة رقم ٢) التي نادت بتوطين مليوني يهودي في غور الاردن لما لذلك من ابعاد امنية وتأثير على اقتصاد اسرائيل المستقبلي (٣). وهناك خطة "الطريق الثالث" وهذا ما يتم تطبيقه في الوقت الراهن والذي يهدف الى احياء مشروع الون في اطار الحل الدائم.

من المهم ان نشير هنا ان تلك الخطة لم تلق اي تأييد او قبول من اي طرف عربي، فالملك حسين رفض ان تعود اليه اجزاء من يهودا والسامرة وطالب بعودتها كاملة مع شرقي القدس. والفلسطينيون الذين لم يعتبروا انذاك طرفا في المفاوضات رفضوا كما هو حالهم اليوم مواقف حكومات حزب العمل التي كانت تهدف الى اقامة كيان سياسي عربي لا يرتبط بالعالم العربي، ويسيطر على ٦٠٪ من المناطق، ويبدو ان وجهة النظر هذه تعتبر فاشلة من الزاوية العملية، لان منطقة رفح التي تضم مستوطنات غوش قطيف والتي تم تطويرها لتشكل خط مواجهة مع المصريين فقدت اهميتها بعد ان تم الجلاء عن سيناء، التي تعتبر اوسع كثيرا، لدى التوقيع على معاهدة السلام مع مصر. وكذلك، فان عدد السكان اليهود في غور الاردن قد ظل بعد ٢٧ سنة لا يتجاوز ٢٥٠٠ سنة.

هناك مآخذ عملية على الخطة الاستيطانية التي تبناها حزب العمل، مثل اقامة كريات اربع داخل منطقة مأهولة بالسكان في جبال يهودا، والون موريه التي اقيمت ايضا في منطقة مأهولة بالعرب في السامرة. ويذكر ان اقامة هذه المستوطنات كان بناء على ضغط ومناورة سياسية من جانب غوش امونيم. وختاما يمكننا القول: ان التوجه الاستيطاني انذاك قد ركز بشكل اساسي على الامن الاستراتيجي، والقدس (الشرقية)، التي حظي الاستيطان فيها بتأييد واسع حيث بلغ عدد سكانها اليهود حوالي ١٥٠ الف نسمة، وركز بشكل اقل على مفاهيم التقاليد الاستيطانية، ومع تولي الليكود دفة الحكم في ايار (مايو) سنة ١٩٧٧ لم يتجاوز عدد المستوطنين في المناطق ٥ الاف نسمة ما عدا القدس.

١٩٧٧-١٩٩٢

لقد تميزت فترة حكم الليكود، واحيانا بالاشتراك مع حزب العمل، ببذل الجهود الحثيثة لتكثيف الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة وارتكزت تلك الجهود على وجهتي نظر متقاربتين هما:-

الاولى: التي غلب عليها الطابع الايديولوجي المستند الى البعد الديني التاريخي، حيث قادت غوش ايمونيم التوجهات الاستيطانية معتقدة ان الاستيطان داخل المناطق المأهولة بالعرب وعلى سفوح الجبال سيحول دون امكانية تقسيم البلاد وسيؤدي الى ضمها مستقبلا لاسرائيل.

الثانية: وكان يقودها ارئيل شارون الذي شغل عدة مناصب هامة شجعته على تبني ورسم خطط استيطانية تنادي بالاستيطان في قلب المناطق العربية الخالية وليس المأهولة بالسكان، من اجل جعل التجمعات العربية عبارة عن جزر غير مترابطة مع بعضها البعض، وذلك من خلال شق طرق عرضية للسيطرة على المناطق المأهولة بالعرب. وقد اختار شارون لتنفيذ خططه مناطق مثل قسم الجبال الواقعة الى الغرب من خط الون، وفي عمق منطقة غرب السامرة للسيطرة على كل من رام الله ونابلس، وكذلك الاستيطان في منطقة جنوب جبل الخليل للفصل بين السكان العرب هناك وبين القبائل البدوية في النقب.

ان هذه الخطط الاستيطانية قد مكنت شارون في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من رسم خرائط تقسيم اطلق عليها اسم "خطة شارون" (انظر خريطة رقم ٣) يتبين من خلالها ان ٥٠٪ من مساحة المناطق معدة فقط للسيطرة الفلسطينية، وتبدو مدن جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل وغزة على شكل جيوب يفصلها عن بعضها طرق ومناطق استيطانية خاضعة لسيطرة اليهود. وهناك مشاريع شبيهة لهذه الخطة صاغها المستشرق يتسحق بابلي، وكذلك قام المجلس الاستيطاني للضفة وقطاع غزة بنشر خطة مشابهة.

لقد قام مستوطنون معظمهم من منطقة "افرات" بتشكيل مجموعة اطلقوا عليها اسم "القبة الزرقاء" ونشروا في ايار (مايو) سنة ١٩٩٤ خطة يبدون فيها استعدادهم للتنازل عن بعض المستوطنات من اجل ايجاد منطقة تخضع لسيطرة مشتركة اسرائيلية فلسطينية بشرط ان تقوم اسرائيل بضم ٨٠-٩٠٪ من المستوطنات وبشرط ايجاد مناطق امنية واسعة من شأنها ان تجعل المناطق السكانية العربية عبارة عن جيوب منفصلة عن بعضها البعض (٤). وفي هذا المجال ايضا من المهم ان نشير الى انه لم يعبر اي مفاوض عربي او فلسطيني عن استعداده لنقاش اية خطة لا تمنح الفلسطينيين اراض مساحتها اكثر من نصف المناطق او تحول دون ارتباطهم بالعالم العربي.

على اية حال، فان الجهود الاستيطانية قد ادت الى زيادة ملحوظة في عدد السكان اليهود في المناطق لكن العامل الايديولوجي لم يلعب ذلك الدور المهم في هذه الزيادة لان الغالبية العظمى من المستوطنين فضلت الاستيطان في مناطق قريبة من الخط الاخضر في غرب السامرة وبالقرب من القدس تمشيا مع طرح حزب العمل وليس مع طرح غوش ايمونيم.

وبالنسبة لعدد المستوطنين في المناطق، فان مصادر في جيش الدفاع الاسرائيلي قد قدرت ذلك بـ (١٤٠) الف في سنة ١٩٩٣، منهم ٢٠ الف مستوطن بصورة مؤقتة كالطلاب مثلا. اما زعيم حركة غوش ايمونيم فذكر ان عددهم بلغ ولغاية نفس الفترة ١٣٠ الف نسمة، وهناك وثيقة رسمية صادرة عن مجلس المستوطنات في الضفة والقطاع تذكر انه عددهم بلغ في بداية سنة ١٩٩٤ (١٣٦,٤١٥) مستوطنا موزعين على ١٤٥ مستوطنة، اما الكتاب الاحصائي الاسرائيلي السنوي لسنة ١٩٩٣ والناطق باسم الحكومة فقد ذكر ان عددهم قد بلغ في نهاية سنة ١٩٩٢ (١٠٤٨٠٠) نسمة موزعين على ١٢٠ مستوطنة في يهودا والسامرة (٤٣٠٠) نسمة موزعين على (١٤) مستوطنة في قطاع غزة. اما حركة السلام الان، فذكرت ان عددهم بلغ في نهاية سنة ١٩٩٢، ١١٠ الاف (٥). وعليه وبعد استقصاء وتحليل نستطيع القول بان عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ١٢٠ الف مستوطن، حيث يشكلون ما نسبته ٦،٧٪ من مجموع سكان المناطق البالغ عددهم ١٠٨ مليون، اما نسبتهم بالنسبة لمجمل سكان اسرائيل فتبلغ ٢،٣٪.

ملخص لتبريرات الاستيطان

لاجمال قضية المستوطنات اليهودية منذ سنة ١٩٦٧ في المناطق سنشير الى عدد من التبريرات التي اخذ بها متخذو القرارات السياسية لتبرير اعمال الاستيطان:

أ- الادعاء الديني التاريخي وينطبق ذلك على الخليل وكريات اربع وقبر يوسف والون موريه.

ب- ادعاء الملكية منذ ما قبل سنة ١٩٤٨ ويشمل الخليل وغوش عتصيون وكفار ردوم وبيت هعرباه.

ج- ادعاء الدفاع الاستراتيجي ويشمل المستوطنات التي اقيمت على سفوح الجبال وغور الاردن وغوش قطيف.

د- ادعاء تكتيكي لايجاد حزام ثان للدفاع الاستراتيجي ويشمل مستوطنات القدس والطريق المؤدية اليها واللطرون وغرب السامرة والمستوطنات التي اقيمت لفصل التجمعات السكانية العربية.

وهناك تبريرات اخرى اثرت على انتشار المستوطنات من ناحية تخطيطية كمسألة المياه، كما هو الحال في مستوطنات غرب السامرة وغرب منطقة يهودا ومنطقة جلبوع، وكذلك المسألة الجغرافية كالمستوطنات التي اقيمت في غرب السامرة لجعل الخط الاخضر خطا مستقيما، واخيرا المسألة الاقتصادية كالمستوطنات في غور الاردن والبحر الميت.

الوضع القانوني للمستوطنات:

يدعي الفلسطينيون عدم شرعية المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة وشرقي القدس لانها قامت على مصادرة اراضيهم ويستندون في ذلك الى ميثاق جنيف الرابع. وعلى العكس من ذلك فان جميع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ومؤيديها وعلى مدار السنين الماضية يطرحون ادعاءات قانونية وتاريخية لتبرير المشروع الاستيطاني.

اما موقف الحكومات الامريكية على مدار السنين بخصوص هذه المسألة فكان متباينا كالقول بانها غير قانونية او انها قانونية لفترة مؤقتة او انها قانونية لكن غير مرغوب فيها (٦) وغير ذلك. من الناحية العملية لا توجد اية جهة رسمية غير اسرائيلية تعترف بشكل رسمي بقانونية المشروع الاستيطاني.

نود الدخول هنا في عمق هذه القضية، لان كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني، على ما يبدو متفقان على ان حل مسألة المستوطنات قضية سياسية وليست قانونية، وقد جاء ذلك في اتفاق اعلان المبادىء الموقع في اوسلو والذي اقر بانه سيتم البدء بالحوار حول هذه المسألة في موعد اقصاه شهر ايار (مايو) من عام ١٩٩٦، ولم يتم التطرق الى نماذج قانونية او مسائل مشابهة. ولدى التوسع في نقاش هذه المسالة يمكننا القول ان الوثيقة القانونية الدولية المقبولة على الطرفين هي قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن سنة ١٩٦٧ وسنتطرق لاحقا الى هذا القرار.

مواقف الاطراف الاخرى من مستقبل المستوطنات

سنحاول في هذا المجال توضيح مواقف الاطراف المختلفة ذات العلاقة في مسالة مصير المستوطنات والحدود، ففي بداية هذا البحث كنا قد اشرنا الى مواقف ووجهات النظر المختلفة للمؤسسة السياسية الاسرائيلية. ان عملية الاستيضاح هذه ستكون صعبة لان اعتبارات سياسية قصيرة المدى تفرض نفسها بين الحين والاخر في اتخاذ قرارات تكتيكية سواء للطرف الاسرائيلي او للاطراف الاخرى.

المستوطنون

نظرا للتأثير المستقبلي الذي قد يشكله المستوطنون على الخارطة السياسية في اسرائيل، نراهم يتخذون احيانا مواقف مختلفة عن مواقف المؤسسة السياسية. والمستوطنون ينقسمون الى معسكرين، المعسكر الاول يشكل ٤٠٪ منهم ويقيمون في مستوطنات اقامتها حركة غوش ايمونيم في (قلب) الضفة الغربية وقطاع غزة ويعتبرون ان رابطا دينيا يربطهم بالمناطق، ولا يوجد لديهم ادنى استعداد للقبول بالحلول الاقليمية الوسط. لذلك فان الحلول التي يقترحونها تافهة لا تعطي اية امكانية للبدء بحوار مع الفلسطينيين. ومن هنا نرى ان توجههم الاستيطاني من ناحية جغرافية موجه نحو المناطق الداخلية في يهودا والسامرة بهدف خلق حقائق على الارض وخاصة في المواقع التي يوجد لها بعد ديني - تاريخي وقومي سياسي(٧). هناك اقلية في اوساط المعسكر الانف الذكر تضم عددا من الوجوه المعروفة تبدي استعدادا للبدء في حوار حول ايجاد تسوية اقليمية، ولو ادى ذلك الى اخلاء بعض المستوطنات وهناك اقلية اخرى كجماعة حركة كاخ وما شابه تعتمد نهجا عسكريا لتحقيق هدفها النهائي بطرد الفلسطينيين وضم المناطق. وعلى ضوء هذه الصورة، فان معظم المستوطنين المستندين الى البعد التوراتي ومؤيديهم سيحاولون منع اية تسوية تقوم على مبدأ تقسيم المناطق من خلال استخدام وسائل عنيفة قد تصل الى العصيان المدني، على الرغم من انهم حاليا لا يبادرون الى انتهاج المعارضة العنيفة كاستخدام السلاح في سبيل منع اخلاء المناطق.

واما المعسكر الثاني في اوساط المستوطنين والذي يشكل ما نسبته ٦٠٪ فهو من قدموا للاستيطان في المناطق من منطلق اقتصادي، ويتكون بالاساس من المستوطنين الذين استجابوا للاغراءات التي قدمتها حكومات الليكود في حينه، حيث اقدموا على شراء البيوت

بشروط مريحة بهدف تحسين ظروفهم المعيشية. ومعظم هؤلاء المستوطنين يسكنون مستوطنات غرب السامرة ومنطقة القدس ومداخلها والمناطق القريبة من الخط الاخضر، ويمكننا اعتبار مستوطني غور الاردن ضمن هذه المجموعة، اضافة الى جزء من المستوطنين الذين استوطنوا قمم الجبال.

ان معيشة ونشاطات هؤلاء المستوطنين لا تنحصر في الاماكن التي يستوطنونها وانما يتعدى ذلك الى المدن التي تتركز فيها الانشطة الاجتماعية والاقتصادية كتل ابيب والقدس وبئر السبع (٨)، لذلك، فان الكثير من هؤلاء، وتمشيا مع الظروف التي يعيشونها ، سوف لا يبدون تلك المعارضة العنيفة لاية تسوية تنص على تقسيم المناطق وتلزمهم باخلاء المستوطنات التي يسكنونها، شريطة ان يتم تعويضهم وضمان امنهم بشكل مناسب. اما في حالة وضع الخيارات امامهم فان معظمهم سيفضل البقاء في بيوتهم مع ضم القرى والمدن التي يقطنونها الى دولة اسرائيل، وهناك قلة منهم تشربت على مدار السنين وجهة النظر التوراتية فيما يتعلق بالمناطق.

ادت الرغبة المشتركة لمجمل المستوطنين بعدم اخلاء المستوطنات، مع رفض الحكومة الاسرائيلية الحالية لتوضيح سياستها حول خطوط الانسحاب التي ستقررها، الى ظهور معسكر في اوساطهم ينادي بالاخذ بمفاهيم التقسيم والاخلاء، اما بالنسبة لزعماء مجلس مستوطنات يهودا والسامرة وغزة فانهم يدعون ان بمقدورهم شل الدولة عندما تحين اللحظة الحقيقية، والحيلولة دون تسليم المناطق واخلاء المستوطنات لدى تطبيق التسوية الدائمة، وسيكون ذلك ممكنا في حالة اشتراك مستوطني المعسكر الثاني، الذين استوطنوا لدوافع اقتصادية. وهناك اقلية عنيفة يتراوح عددها ما بين ٥-١٠ الاف من المستوطنين المتدينين الذين لديهم الاستعداد لتبني منهج العنف واستخدامه ضد العرب واليهود لمقاومة التسوية.

بهذا نكون قد اشرنا الى امكانية حدوث شرخ عميق في اوساط الشعب الاسرائيلي، وستشكل الفئات اليمينية على اختلاف فروعها اوضح دليل على هذا الشرخ. لكن احاديث مطولة مع زعماء المستوطنين – سواء من غوش ايمونيم او من رؤساء بلديات مدن غرب "السامرة" – اوضحت ان تسوية اقليمية تنص على ضم جزء رئيسي من المستوطنات لدولة اسرائيل ستؤدي الى دق اسفين في اوساط المستوطنين وتضعف، بشكل كبيرا جدا، احتجاجهم ومنطقهم.

الدول العربية

اجمالا يمكننا القول، بان المواقف التقليدية المعلنة للدول العربية تنادي باقامة دولة فلسطينية بزعامة م.ت.ف في المناطق. اما مسائل الحدود والمستوطنات فلا شأن لها لدى هذه الدول، والمهم لديها الان هو الانتهاء من الموضوع الفلسطيني. وبالرغم من ان هناك تصريحات كثيرة لزعماء عرب وفي دوائر مغلقة تشير الى انهم ضد اقامة دولة فلسطينية الا ان التجربة العملية تفيذ بان هؤلاء الزعماء يقدمون الدعم السياسي في المحافل الدولية للفلسطينيين، وقد حاربوا عمليا في الماضي، وتعاطفوا مع الفلسطينيين و م.ت.ف ومواقفها السياسية.

ان ما يهمنا في هذا المجال موقف الاردن بسبب قربه من الضفة الغربية وتواجد الكثير من الفلسطينيين سواء اكانوا لاجئين او نازحين ضمن سكانه. اذا اردنا ان نحلل موقف المملكة الاردنية الهاشمية مع هذه القضية فسنواجه بصلابة هذا الموقف وخاصة بعد توقيع اتفاق اوسلو، حيث تريد الاردن ان تأكل الكعكة وفي الوقت نفسه تريد ان تحافظ عليها سليمة. فمن جهة ترغب في ان يقام كيان فلسطيني يستطيع استيعاب كل من يفضل ان يبقى فلسطينيا، خاصة اللاجئين، وان تتوفر لهذا الكيان القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكي تؤمن الاستقرار فيه وتمنع الهجرة من والى الاردن لايجاد ما يسمى بالامن الديمغرافي ومن جهة اخرى فان الاردن يهمه ان لا يتمتع الكيان الفلسطيني بالقوة والديناميكية حتى لا يشكل عامل تهديد للمملكة الهاشمية.

ان هذه النغمة في المواقف تحمل في طياتها معارضة ضمنية تبرز بشكل واضح في مفهوم الاردن لفكرة الكونفدرالية مع الكيان الفلسطيني، اضافة الى ان الاتفا الاردني – الاسرائيلي الموقع بتاريخ ١٤ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٩٤ لا يوضح المواقف، فقد اكتفى بتحديد الامور العامة مثل الاشارة الى دور الاردن في حل مشكلة اللاجئين. وفي هذا المجال يمكننا ان نختم حديثنا بالقول ان الاردن سيبارك اي اتفاق حول حدود الكيان الفلسطيني يتم التوصل اليه ويكون مقبولا لـ م.ت.ف وفي الوقت نفسه، لا يتخذ اي موقف متصلب حيال تقليص صلاحيات هذا الكيان شريطة استيعاب لاجئين ونازحين. واما في حالة فشل المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، الامر الذي سيؤدي الى اضعاف موقف م.ت.ف فان الاردن سينظر الى هذا الامر بعين الرضى وسوف يبدي استعدادا لقبول فكرة سيطرة مشتركة اسرائيلية – اردنية مؤقتة على الضفة الغربية.

الفلسطينيون

يتضح لنا مما سبق ان موقف التيار المركزي في م.ت.ف ينادي باقامة دولة فلسطينية على كامل اراضي "يهودا والسامرة" وغزة وشرقي القدس، وبهذا يكون هذا التيار قد وافق على واكتفى بما مساحته ٢٣٪ من ارض "اسرائيل الانتدابية" ولذلك يطالب بعدم ممارسة الضغوط عليه لابداء تنازلات اقليمية اخرى. ان افضل من عبر عن ذلك هو ابو مازن عندما صرح للصحافة الاسرائيلية في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٩٤ قائلا: "انني مستعد للقبول بوجود اسرائيل ضمن حدود سنة ١٩٤٨، وتطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وبالمقابل على الاسرائيليين الموافقة على تطبيق الشق الثاني من هذه القرارات والانسحاب من جميع المناطق المحتلة"(٩).

لكن من الواضح للجميع بان هذا معسكرا فلسطينيا ذي قوة لا يستهان بها، بتبني مواقف متطرفة جدا، حيث يرى في اقامة دولة فلسطينية في المناطق خطوة اولى على طريق القضاء على اسرائيل ويرفض اي حل وسط مع الحركة الصهيونية حتى وان كان تكتيكيا. هناك امل في ان يزداد نفوذ المعسكر المعتدل في اوساط الفلسطينيين وتزداد فكرة التعايش بين الشعبين قوة، بعد اتخاذ القرار في التفاوض مع الفلسطينيين حول الحل الدائم لان ذلك يعبر عن مصلحة اسرائيلية على المدى البعيد.

وفي هذا الصدد نطرح السؤال التالي: هل باستطاعتنا تشخيص افكار تتفاعل في اوساط الفلسطينيين وتساهم في طرح حلول اقليمية وسطية وحلول اخرى مع اسرائيل اكثر اعتدالا من المواقف الرسمية المعلنة لـ م.ت.ف؟ هناك احجام كبير في اوساط الفلسطينيين عن بحث مثل هذه المسائل ولو بصورة تكتيكية خشية ان تتخذ الحكومة الاسرائيلية موقفا مشابها، لكن ومن خلال احاديث كثيرة اجريت مع شخصيات فلسطينية تتبنى مواقف مختلفة استخلصت ما يلي:

١- هناك جهات فلسطينية تولي مستوطنات غوش عتصيون والخليل نظرة تاريخية خاصة وتبدي استعدادها للاعتراف بوجودها عمليا في اطار الحل الدائم.

٢- هناك جهات فلسطينية تعترف بالاهمية الامنية لبعض المستوطنات بالنسبة لاسرائيل، لكن هذه الاهمية مؤقتة وتنتهي مع توقيع اتفاقيات السلام مع جميع جيراننا.

٣- هناك جهات فلسطينية اخرى تقر بان طلب الفلسطينيين القاضي ايجاد ممر يربط منطقتي "يهودا والسامرة" وغزة ينطوي على تنازل اقليمي من جانب اسرائيل حتى لو كان هذا الممر شارعا او خطا للسير السريع، لذلك تعتبر ان هذا التنازل الاسرائيلي، وان حدث، يجب ان يقابل بتنازل اقليمي من جانب الفلسطينيين وهكذا من الضروري حسب اعتقاد هؤلاء الفلسطينيين ان يتم النظر في قضايا مماثلة كاستخدام المطارات والموانى الاسرائيلية.

٤- بعض الاطراف الفلسطينية يزداد لديها الميل للاعتراف بان المعارضة الداخلية بشأن اخلاء المستوطنات هو امر اسرائيلي داخلي له ابعاد سياسية تؤثر على مواقف اية حكومة اسرائيلية قد تتفاوض حول مسألة الحل الدائم. وهناك عناصر قيادية فلسطينية من بين هذه الاطراف لها نفوذ واسع قامت بطرح فكرة التصدي المشترك لهذه المشكلة من خلال ايجاد منطقة امنية مشتركة او منطقة تطوير مشتركة في المناطق التي يكثر فيها مستوطنون يصعب على اسرائيل اخلائهم، مع اقامة اجهزة ادارية اسرائيلية - فلسطينية مشتركة في هذه المناطق تمثل نموذجا للتطوير الاقليمي بين الطرفين.

٥- هناك عمليات جارية لفحص امكانية ايجاد معسكر من رجال الاعمال الفلسطينيين في المنفى للمبادرة بطرح فكرة اقامة صندوق مالي، اما من اموالهم او من الاموال الامريكية المخصصة لمساعدة اسرائيل والتي تم اعتمادها على شكل قروض والبالغة عشرة مليارات دولار والتي اثارت جدلا اسرائيليا امريكيا حول ضمانات تلك القروض، وذلك من اجل شراء المستوطنات من المستوطنين لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلا منهم.

٦- هناك من الفلسطينيين من يعتقد بوجود علاقة متبادلة بين مسألة القدس ومسألة المناطق والمستوطنات، ويشيرون الى انه كلما بدأت اسرائيل تصلبا في موضوع القدس كلما تصلب الفلسطينيون في موضوع بقية المناطق، ولذلك فان اي تنازل اسرائيلي في موضوع القدس، يقابل بمرونة اكثر من قبل الفلسطينيين بخصوص الحل الاقليمي الوسط في يهودا والسامرة وغزة.

٧- هناك عدد متزايد من الفلسطينيين يبدي استعداده للقبول بفكرة تبادل مناطق متساوية في اطار التسوية وفي هذا المجال يطالبون بضرورة زيادة مساحة منطقة غزة على حساب منطقة النقب، اضافة الى ضم قرى المثلث ووادي عارة الى الكيان الفلسطيني.

٨- وفي الختام، فان الاستعداد الاردني الذي ظهر في اتفاقية السلام الاسرائيلية الاردنية الموقعة في تشرين اول (اكتوبر) سنة ١٩٩٤ حول مسألة تبادل او تأجير المناطق قد يشكل سابقة في تليين المعارضة الفلسطينية في سبيل تحقيق اتفاق مشابه معهم.

وفي الختام، نقول، مهما كانت المرونة التي قد يبديها الفلسطينيون في المسألة الاقليمية فانه يمكننا الافتراض اننا لن نشهد هذه المرونة لدى البدء في محادثات الحل الدائم، فالفلسطينيون لغاية الان لم يبدوا اي استعداد لاجراء محادثات واجراء تغييرات اقليمية ا في المجالات الثانوية. من هنا، فان الموقف الفلسطيني لا زا مصرا على ضرورة اقامة دولة فلسطينية لديها امكانات التوسع والتطوير واستيعاب اللاجئين، ومرتبطة بالدول العربية المجاورة. بمعنى آخر المطالبة بدولة تتمتع بامكانات البقاء على المدى الطويل. هذه هي المواقف التي ستضطر كل حكومة في اسرائيل الى التعامل معها عند البدء في المحادثات حول التسوية الدائمة.

الولايات المتحدة

لا زالت الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة ممتنعة عن اتخاذ اي موقف بشأن القضايا التي سيتم التباحث حوها بين اسرائيل والفلسطينيين في الحل الدائم. ولدى محاولة غير رسمية لاستشفاف السياسة الامريكية المتوقعة وموقف الادارة الامريكية الحالية يتضح ان السياسة المقبولة لدى اطراف متعددة في الادارة الامريكية تتمثل في النقاط التالية:

- الا تقوم الولايات المتحدة باتخاذ موقف رسمي بخصوص المسائل التي يتم التفاوض عليها الا اذا طلب الطرفان منها ذلك.

- لم تتبن الولايات المتحدة في يوم من الايام موقفا يطالب بالانسحاب الكامل الى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧، في حين طرحت في السابق مشاريع تطالب باجراء تعديلات على الحدود مثل مشروع روجرز، وفيما عدا المواقف التي تبنتها الادارة الامريكية في عهد نيكسون، فان

الموقف الحالي للادارة الامريكية، يتماشى مع الحل الاقليمي الوسط المتفق عليه، ويرى ان الوصول الى حل دائم وقوي لا يتطلب تدخلا او وجودا امريكيا.

- هناك تأييد في اوساط الامريكيين لفكرة التفريق بين الحدود الامنية والحدود السياسية.
- هناك موقف امريكي غير رسمي يؤيد بقاء القدس موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار منح الفلسطينيين مكانة سياسية وسيطرة على الاحياء السكنية الفلسطينية. ومع ذلك هناك موظفون في الادارة الامريكية يشيرون الى امكانية ضم مناطق قريبة من القدس واسرائيل شريطة ان يكون ذلك متفقا عليه، كمستوطنة معاليه ادوميم لان بقاءها خارج حدود مدينة القدس سيكون غير مقبول.

هناك دلائل تشير الى استعداد امريكي للنظر بايجاب الى الطلب الاسرائيلي بتوسيع الخط الاخضر في مناطق معينة مثل غربي "السامرة" التي يقطنها عدد كبير من المستوطنين، وكذلك ابداء المرونة في موضوع القدس الكبرى، والاعتراف بعدالة المطالب الاسرائيلية لتواجد اسرائيلي على طول نهر الاردن.

من الواضح ان المفاوضات الجادة مع م.ت.ف حول الحل الاقليمي الدائم ستجري بعد الانتخابات الامريكية في تشرين ثاني سنة ١٩٩٦. وبدون التنبؤ بما قد تسفرعنه تلك الانتخابات، من المناسب التذكير بمواقف الحزب الجمهوري وبخاصة في السنوات الاخيرة. ان ادارة بوش - بيكر هي التي بادرت لعقد مؤتمر مدريد الذي تمخض عن فتح الطريق امام المحادثات المباشرة بين اسرائيل وجاراتها، ولعبت دورا في تنشيط المحادثات حول المرحلة الانتقالية بين اسرائيل والفلسطينيين، وامتنعت عن اتخاذ موقف واضح يتطرق الى الحل الاقليمي الدائم مع انها اتخذت موقفا مختلفا تجاه المستوطنات، فكثيرا ما ادلى كل من بوش وبيكر بتصريحات اعتبرا فيها المستوطنات عقبة تهدد السلام.

اما في عهد ريغان فيجدر بنا ان نشير الى ثلاثة مواقف مهمة فالمشروع الذي حمل اسمه والمعلن عنه في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٨٢ حدد ان الموقف الامريكي حيال التنازلات الاقليمية المطلوبة من اسرائيل مرهون بمدى تحقيق سلام حقيقي يشمل تطبيع للعلاقات وتسوية امنية (١٠). ولكن، ومع بداية سنة ١٩٨٨ اعلنت الادارة اعترافها بالقرار رقم (٦٠٨) الصادر عن مجلس الامن والذي اشار الى ان الضفة الغربية هي اراض فلسطينية محتلة الامر

الذي تم رفضه من قبل ادارة كلينتون فيما بعد. وقد حاول وزير الخارجية شولتز استبدال ذلك "بخيار السيادة المشتركة" لانه يعالج بطرق مختلفة القضايا الاقليمية، الا انه لم يتطرق الى

كيفية الوصول الى تسوية اقليمية(١١). ولاجمال الموقف الامريكي نقول ان الادارة الامريكية الحالية تتبنى مواقف جيدة بالنسبة لاسرائيل على الرغم من سعيها لايجاد تسوية على اساس حل اقليمي وسط، يضمن لاسرائيل احتياجاتها الامنية. لذلك لا يوجد في الافق امكانية بان تقوم ادارة امريكية بفرض تسوية دائمة على اسرائيل الا اذا وصلت المباحثات الفلسطينية الاسرائيلية الى طريق مسدود، واصبحت عملية السلام في الشرق الاوسط مهددة بالانهيار. اما في حالة نجاح الحزب الجمهوري في انتخابات التي ستجري في نهاية سنة ١٩٩٦ فهناك ما يؤكد بان الموقف الامريكي سيتحدد وفقا لتطورات عملية السلام.

تحديد احتياجات اسرائيل في التسوية

لدى استعراض الحلول الممكنة، سنتطرق في البداية الى الاحتياجات الاسرائيلية، ومن ثم الفلسطينية في اطار حل دائم ومتفق عليه. ولتسهيل الامر منذ البداية نقول: لا توجد لاسرائيل اية مصلحة حيوية في قطاع غزة من جميع النواحي الامنية والمياه او الديمغرافيا او الناحية الاقتصادية او الدينية. وبمعنى اخر، فان قطاع غزة يعتبر بمثابة عبء وليس ذخرا، لان السلام مع مصر جعل صحراء سيناء منطقة عازلة تلبي الاحتياجات الامنية الاستراتيجية لاسرائيل.

من هنا، فان اعادة الانتشار خارج القطاع لا يحول دون التصدي للارهاب بنجاعة، وجمع المعلومات الاستخبارية، ولا توجد هناك حاجة لدفاع عن المستوطنين الذين يبلغ عددهم ٤٠٠٠ مستوطن فهذا العدد لا يشكل اختبارا دقيقا من ناحية ديمغرافية عند العزم على اخلاء المستوطنين، يضاف الى ذلك ان المستوطنات تسيطر على ثلث اراضي القطاع ذات الاهمية الحيوية لاي حكم ذاتي فلسطيني من ناحية التطوير وتوطين اللاجئين، اضافة الى ذلك لا توجد هناك اية اثار تاريخية او دينية يهودية ذات شأن، ولا توجد مصادر مياه حيوية لاسرائيل. ومن ناحية عملية فان الجمهور الاسرائيلي ومعظم رجال السياسة من كلا الحزبين الكبيرين مستعد للتنازل عن القطاع ويرون فيه نواة الكيان او دولة فلسطينية في حالة التوصل لاية تسوية، لكن الامر مختلف بالنسبة ليهودا والسامرة.

الامن

عند تحليل احتياجات اسرائيل الامنية في "يهودا والسامرة" فاننا لن نبحث في الوسائل والترتيبات التي ليس لها تأثير مباشر على المستوطنات والحدود. فهناك عدة مسائل يجب ان يتم اجمالها والاتفاق عليها وتطبيقها ومراقبتها ليس لضم المنطقة او لاقامة المستوطنات كسيطرة اسرائيل على المجال الجوي ووضع محطات انذار مبكرة على قمم الجبال، ونزع منطقة الكيان الفلسطيني من السلاح وعدم تواجد فرق عسكرية ذات مقدرة هجومية ولكن، اذا ما تم منع تواجد قوات عسكرية عربية ذات قدرة هجومية في منطقة الكيان الفلسطيني، يصبح من الجدير حينئذ ان نبحث في مسألة الاحتياجات الدفاعية التي يجب توفرها في حالة وجود تهديد من الجهة الشرقية على اسرائيل، والموقف الذي تحتاجه لمواجهة ذلك الخطر؟ على ضوء هذا الامر من المناسب ان نفحص العلاقة بين المستوطنات والحدود والمشاكل الامنية المتمثلة في منع الارهاب من الكيان الفلسطيني.

فيما يتعلق بالامن الاستراتيجي، لو افترضنا عدم تحقيق تسوية دائمة مع الفلسطينيين – الامر الذي يرافقه عدم تحقيق السلام والامن مع الاردن حينئذ ستمضي سنوات طويلة على اسرائيل دون ان تستطيع العيش بسلام حقيقي وشامل مع جيرانها من جهة الشرق، حتى لو تعهدت الاردن بعدم السماح لدخول قوات اجنبية الى اراضيها، لان ذلك سيزيد المنطقة وبصورة ملحوظة – توترا، الامر الذي يترتب عليه مراقبة العمق الاسرائيلي، وهذا سيكلفها وعلى مدار عشرات السنين تقديم المزيد من الضحايا ووضع القوات على نهر اردن بدون قيود. وقد تأتي ظروف نضطر فيها لبذل الجهود لصد هجمات الحزبين في حالة تدهور الاوضاع الداخلية في الاردن، لكن توجد هناك بدائل لمثل هذا تتمثل فيما يلي:

١- ضم منطقة غور الاردن وسفوح الجبال الشرقية – بعد ربطها من الشرق والجنوب – لاسرائيل، حسبما جاء في خطة الون، وهذا البديل سيبقى على مستوطنات غور الاردن (انظر خريطة رقم ٤).

٢- ضم مناطق تقع على اطرا ف الغور مع تواجد دائم لقوات اسرائيلية تتمتع بحركة سريعة للانتقال والانتشار على نهر الاردن، والمقصود هنا مواقع تقع الى الجنوب من بيسان وعلى الشاطىء الشمالي الغربي من البحر الميت (منطقة قمران) والمنطقة الواقعة شرق معاليه ادوميم والمطلة على

منطقة اريحا، وفي هذه الحالة سيتم ضم جزء من مستوطنات الغور والبحر الميت ومعاليه ادوميم (١٢) (انظر خريطة رقم ٥).؟

٣- المحافظة على التواجد العسكري الاسرائيلي على طول نهر الاردن والسفوح الشرقية من الجبال المحاذية، سواء اكان هذا التواجد ثابتا ام متحركا، وبدون التقيد بعامل الزمن، مع عدم اخلاء المستوطنات او ضم المنطقة (انظر خريطة رقم ٦).

من زاوية امنية لا شك ان ضم غور الاردن والسفوح الموازية له مزايا جيدة، ولكن له مضاعفات اخرى منها عدم ارتباط الكياه الفلسطيني بالاردن والعالم العربي، اضافة الى ان حجم هذا الضم يقضي على امكانية قبول الفلسطينيين لمثل هذا الاقتراح في حالة عرضه.

ومن زاوية اخرى، فان عملية تمركز قوات اسرائيلية في منطقة الغور او المناطق المطلة عليه - حتى لو كان ذلك بدون ضمها - ستواجه صعوبات مستقبلية، خاصة في حالة طلب الفلسطينيين تعمير تلك المنطقة وتطويرها. كذلك فان تواجد عسكري اسرائيلي هناك - وبدون ان يكون هذا التواجد متصلا مع الحدود الاسرائيلية - قد يتعرض في حالات الطوارىء الى عمليات المحاصرة، الامر الذي قد يقود الى كثير من المشاكل بدلا من ان يكون اداة للحل. اما مسألة استدعاء قوات من الشمال والجنوب للسيطرة على نهر الاردن فانها تثير خلافا وجدلا في الاوساط الامنية فيما يجب عمله في اوقات الطوارىء لان هذا التواجد لا يشكل جوابا عمليا في حالة وجود عوامل كالتي اشرنا اليها آنفا.

هناك طريقة اخرى لتحسين طريقة الدفاع عن مركز البلاد ضد اي هجوم يأتي من جهة الشرق، تتمثل في ايجاد خط دفاع ثان قريب جدا من مراكز التجمعات السكانية في السهل الساحلي، لذلك يجب العمل على ضم مناطق قريبة من الخط الاخضر لاجل منع عمليات ارهابية يكون مصدرها المناطق.

وعليه، فان احدى الطرق المناسبة للابقاء على المستوطنات في غرب السامرة هي السيطرة على المناطق المطلة على المدن الساحلية ومطار بن غوريون، والسيطرة على المنافذ الغربية لمحاور الطرق التي تقطع السامرة من الغرب الى الشرق وبالطريقة نفسها يمكن النظر الى المستوطنات الواقعة في شمال وجنوب الممر المؤدي الى القدس على انها احدى الطرق

لتعزيز مسألة الدفاع عن القدس، حيث تشكل مستوطنة معاليه ادوميم حزاما دفاعيا عن القدس من جهة الشرق (انظر خريطة رقم ٧).

يتضح مما سبق ان اهمية المناطق السابق ذكرها تزداد كلما ازدادت محاولات اضعاف وجودنا في مناطق الغور والعكس صحيح. فمن زاوية عسكرية استراتيجية تزداد اهميةالحزام الامني في مناطق الاغوار بشكل ملحوظ اكثر من اهمية مستوطنات غرب السامرة والمستوطنات الواقعة على سفوح التلال المؤدية الى القدس.

ولدى الاخذ الاعتبار اهمية الخطر الكامن من جهة الشرق سواء في سوريا او العراق او ايران من المناسب – ولو على المدى المنظور ولغاية تحقيق السلام مع الدول العربية وربما مع ايران – ان نعمل على ايجاد خط دفاعي مضاعف يستند الى جعل غور الاردن الحدود الامنة لدولة اسرائيل، مع تعديل الخط الاخضر في المناطق الحساسة جدا.

اما بخصوص المسألة الامنية القائمة، فنعتقد ان اساسها قائم على التداخل السكاني في المناطق، الامر الذي يزيد من صعوبة احراز الامن لكلا الطرفين، فالمستوطنون يقيمون ادعاءهم في هذه المسألة على ضرورة فرض السيادة الاسرائيلية على المناطق، اما الفلسطينيون فهم على العكس من ذلك تماما. ان هذه الادعاءات باختصار، هي اساس الصراع العنيف على المناطق، لكن يبدو لنا ان تجربة الاشهر الاخيرة من تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة وما رافقها من فصل للسكان اليهود والعرب وتقليص للاعمال الارهابية يدعم اعتقادنا الانف الذكر. من هنا، فان اي حل يبقى على جيوب من المستوطنات في قلب اي منطقة فلسطينية سيشكل مصدر احتكاك واخطار على الصعيد الامني القائم، فالافضل اذن ان يكون هناك فصل بين السكان ومناطق عازلة بين الطرفين.

المياه

لقد استغل رواد الاستيطان اليهودي الذين استوطنوا السفوح المطلة على السهل الساحلي قبل قيام الدولة مصاد مياه متعددة، اما عن طريق التزود بها من اماكن اخرى او عن طريق استخراجها من مجمعات مائية سطحية مصدرها منطقة "يهودا والسامرة" ويعترف القانون الدولي ووثيقة هلسنكي سنة ١٩٦٦ بهذه الحقوق التاريخية. وهذا يسمح لاسرائيل ان تطلب اجراء تعديلات ضرورية في حالة مطالبتها بالانسحاب للمحافظة على حقوقها في المياه، على الرغم من ان القانون الدولي انف الذكر يعترف ايضا بحقوق سكان المناطق

العرب بالمياه، والذين لا زالوا يتهمون اسرائيل المسيطرة عليهم منذ سنة ١٩٦٧ بممارسة الظلم وسلب الحقوق باستغلال مصادرهم المائية انطلاقا من الاهمية البالغة للمصادر المائية، يجب على اسرائيل عدم ابداء تنازلات متسرعة في هذا المجال، لان ذلك، في حالة حدوثه، يجلب الكارثة والدمار عى الدولة في المجالات الاقتصادية والزراعية والبيئية. ان استغلال الفلسطينيين لكميات كبيرة من المياه سيحرم اسرائيل من كمية كبيرة مما تستهلكه الان. كما انهم قد يتسببون في تلويث الكميات المتبقية في حالة عدم برمجتهم واستهلاك المياه في الصناعة والتطوير. لذلك على اسرائيل وفي حالة الاتفاق حول اطار الحل الدائم، ان تعزز من سيطرتها على هذه المصادر المائية او ان تضع ترتيبات مراقبة وتطوير ثنائية مناسبة. ومن شأن هذه الترتيبات ان تؤمن المصالح الاسرائيلية بدون عملية ضم المناطق، من خلال وضع اجهزة مشتركة وتقوية موقف اسرائيل في الحل الدائم.

ومن هنا، فان مسألة المياه لا تشكل تبريرا اساسيا لضم المناطق، على الرغم من ارتباطها بمسائل حيوية اخرى كالناحية الجغرافية والامنية والديمغرافية تزيد من الدفع باتجاه ضم المناطق.

تظهر الخارطة رقم "٨" خطوط الانسحاب الاسرائيلية المحتملة من "يهودا والسامرة" والتي تبقى على المصادر المائية التي نتزود منها بايديها (١٣)، ويجب الانتباه انه في حالة حدوث مثل هذا الانسحاب، فان المناطق المرشحة للضم هي المناطق المكتظة بالمستوطنين منذ سنة ١٩٦٧ وهي مناطق غرب السامرة وضواحي القدس، مع الاخذ بعين الاعتبار المشاكل الامنية التي قد تنجم عن ذلك.

الديمغرافيا والسياسة

من خلال استعراضنا السابق يتضح ان نسبة المستوطنين اليهود في المناطق هي نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٧٪ من عدد السكان في المناطق، و ٣٪ من عدد سكان اسرائيل. وعلى الرغم من ذلك يحق لنا ان نتساءل اليست هذه النسبة من المستوطنين البالغ عددهم ١٢٠ الف اضافة الى ١٨٠ الف مستوطن يسكنون المناطق التي تم ضمها في منطقة القدس، قادرة على منع تحقيق تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، من زاوية انهم يشكلون كتلة ديمغرافية سياسية حساسة لها القدرة على الاحتجاج والتأثير على الرأي العام الاسرائيلي؟

لو افترضنا وجود ان حكومة اسرائيلية منتخبة لديها اغلبية واضحة ونسبة ٦٠٪ تدعم اخلاء المستوطنات واجراء تعديل واسع او كبير على حدود سنة ١٩٦٧ فان الواجب يملي ان يتم الاخذ بعين الاعتبار رأي الـ ٤٠٪ من الناخبين، من هنا، باستطاعتنا ان نحدد وبشكل حذر امكانية حدوث ازمة داخلية حادة لم تشهد لها الدولة مثيلا في السابق.

استنادا لما ذكر، فان وجهة النظر الاسرائيلية فيما يتعلق بتحقيق تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، لها ما يضفي عليها الشرعية نظرا لاهمية المسألة الديمغرافية، والخريطة رقم "٩" المرفقة توضح فكرة الضم استنادا لما للمسألة الديمغرافية من اهمية، وتبين ان المناطق التي يجب ضمها الى اسرائيل هي مناطق ذات مساحة قليلة يتواجد فيها اكبر عدد من المستوطنين. ولكن، اذا اقتضى الامر ضم سكان عرب فسيكون عدد المضمومين قليلا جدا، وتوضح هذه الخريطة كذلك خطوط الضم لمناطق تصل مساحتها الى ١٢٪ من مساحة "يهودا والسامرة" حيث يتواجد فيها ٧٠٪ من عدد المستوطنين (حوالي ٨٠ الف ٩ اضافة الى ٥٠ الف عربي) (١٤).

حسب وجهة النظر الانفة الذكر، يجب الاشارة الى ان المستوطنين بدوافع اقتصادية هم الذين سيشملهم الضم وليس المستوطنين ذوي الاعتقاد الديني الذين استوطنوا في قلب المناطق ويتمتعون بالقوة على التحريض ضد اي حل وسط. لذلك يجب علينا ان نتوقع ان مثل هذا الحل الديمغرافي الانف الذكر سيكون له تأثير نوعي على زيادة اعمال الاحتجاج ذات الطابع الايدولوجي الديني دون الالتفات الى عدد المستوطنين.

ابعاد تراثية

من المهم ان نمعن النظر بشكل مباشر في الادعاءات التي يسوقها المستوطنون الذين استوطنوا روابي الجبال. فالخليل وشيلو وبيت ايل والون موريه ونابلس بالنسبة لهم هي القلب النابض لارض اسرائيل التوراتية. والنضال الصهيوني على مدار ١٠٠ سنة واكثر لن يحقق غاياته واهدافه بنظرهم اذا تم التنازل عن هذه المناطق من ارض الوطن لانها اساس توراتنا ومبرر مطالبنا الصهيونية، لذلك فان كل محاولة لربط هذه المستوطنات باطار تسوية اقليمية وسط سيرافقها، اما ايجاد خطوط من شأنها ان تقسم المنطقة وعند ذلك ستحول دون ايجاد منطقة اقليمية فلسطينية، واما ان يتم ضم ما نسبته ٥٠٪ من المناطق، وهذا سيؤدي الى القضاء على اية امكانية للوصول الى تسوية مع الفلسطينيين.

وحسب هذا الاعتقاد فان الاصرار على البقاء في هذه المستوطنات هو افضل عمل لمنع اية تسوية تقوم على التقسيم الاقليمي، وحينذاك لا يكون هناك الا بديل وحيد وممكن لاية تسوية دائمة الا وهو السيطرة المشتركة.

البعد التاريخي

اشرنا في الفصل السابق الى المستوطنات التي اقيمت قبل سنة ١٩٤٨ ويبدو ان مستوطنات غوش عتصيون التي اقيمت من جديد هي المستوطنات الوحيدة التي تركت اثارا قوية على سكان المنطقة سواء اليهود او العرب. ويعود السبب في ذلك الى حجم الاستيطان اليهودي في ذلك المكان قبل قيام الدولة بالرغم من ان ذلك الحجم كان اصغر مما هو عليه اليوم، اضافة الى الاسطورة التي تم نسخها حول مسألة سقوطها بايدي العرب. فهناك قرار بعدم اخلاء تلك المستوطنات، لان اخلاءها سيوصل الى قمة المأساة التي ستشغل اوساطا واسعة من الجمهور الاسرائيلي.

هناك مستوطنتان، من المستوطنات التي اتينا على ذكرها والموجودة في منطقة غوش عتصيون هما بيتار وافرات يعتبر ضمهما لاسرائيل مريحا نسبيا، نظرا لان مجموع سكان هاتين المستوطنتين اكبر من عدد السكان العرب حيث يبلغ ١٥ الف يهودي وذلك مقابل ٦ الاف عربي، اضافة الى ضمهما يساعد على توفير الامن والثبات للمستوطنات الواقعة على مداخل القدس والخط الاخضر، وسيترتب على ذلك ضم قرى عربية مثل بتير وحوسان لتأمين ضم الشارع الجديد الذي يربط القدس مع غوش عتصيون الى اراضي الدولة.

الخليل

تشكل كل من الخليل وكريات اربع الوضع الذي تتداخل فيه مسألة المستوطنات ذات البعد التوراتي مع المستوطنات ذات البعد التاريخي. وتختلف هذه المستوطنات ايضا عن مستوطنات الون موريه وغوش عتصيون. ففي الخليل وكريات اربع يتواجد اكبر تجمع يهودي (بالقياس مع المستوطنات الموجودة على قسم الجبال) يصل الى ٤ الاف نسمة، وهي ايضا من اقدم المستوطنات في البلاد، وتعتبر المكان المقدس الثاني لليهود بعد القدس.

اما بالنسبة لمستوطنات المرتفعات الجبلية، فمن الصعوبة بمكان رسم خريطة تربط الخليل والخط الاخضر دون بروز صعوبات تحول دون امكانية التوصل لحل يتفق عليه.

كذلك فان مكانة مستوطنة كريات اربع وحرية وصول اليهود الى "مغارة المكفيلا" (الحرم الابراهيمي)، ستظل تشكل مشكلة اساسية لا يمكن ان تحلها مسألة اخلاء المستوطنة اليهودية الصغيرة الموجودة في قلب مدينة الخليل والتي تشكل مصدر استفزاز للسكان العرب هناك. وعليه من الممكن ان تشكل مسألة الخليل وكريات اربع المسألة الشاذة، وربما الوحيدة على الخريطة الاقليمية لاية تسوية متفق عليها، في حالة اعطاء حكم ذاتي لليهود هناك.

عرب اسرائيل وخطر انفصالهم

يتفق جميع الخبراء في مسألة عرب اسرائيل على انه في حالة تحقيق حل دائم في المناطق سيزداد الخطر الناشيء عن التوجهات الوحدوية بين عرب اسرائيل وعرب الكيان او الدولة الفلسطينية. وعلى العكس من ذلك، فهناك من يعتقد بان مسألة التعبير عن الهوية المستقلة للاقلية العربية الفلسطينية الكبيرة، التي يبلغ حجمها ١٨٪ من اسرائيل، ستصبح وبشكل سريع المشكلة الداخلية الاساسية التي ستواجهها دولة اسرائيل في عهد السلام.

ترتبط هذه المشكلة بشكل كبير بمسألة تحقيق حل دائم مع الفلسطينيين ونحن كاسرائيليين علينا ان نشير الى ان من يعتقد ان حلا يقوم على ضم مناطق لاسرائيل عليه في الوقت نفسه ان يضع في اعتباره الا يؤدي ذلك الى ضم سكان عرب اضافيين الى ما هو موجود في اسرائيل، او حتى التفكير في اخضاعهم للقانون الاسرائيلي.

المقياس الاقتصادي

ان القليل من الاراضي التي تمت مصادرتها لاغراض الاستيطان في المناطق لها اهمية اقتصادية، وتنحصر هذه الاراضي في غور الاردن والمناطق الواقعة على الشاطيء الشمالي الغربي من البحر الميت. لكن الاستيطان الزراعي في مناطق الغور وساحل البحر الميت قد مني بفشل ذريع، والسبب في ذلك يعود الى ان تلك المناطق ذات المناخ الصعب لم تشكل ذلك الحافز الذي يجذب اليه المستوطنين بكثرة، حيث لم يتجاوز عدد المستوطنين اليهود وعلى مدار ٢٧ عاما من الاستيطان ٣٥٠٠ نسمة، على الرغم من التأييد الذي تمتعوا به من جميع التيارات السياسية في الدولة. في الوقت ذاته زاد عدد السكان العرب في مناطق الاغوار، باستثناء اريحا، بنسبة كبيرة جدا.

اما المنطقة الثانية التي تم تطويرها لتكون مصدرا اقتصاديا لا يستهان به، فهي منطقة "برقان" في غرب السامرة، حيث شجعت الحوافز الكثيرة على انشاء منطقة صناعية تعتبر الاكبر في الدولة (انظر خريطة رقم ٧).

هناك مسألة اقتصادية اخرى يجب التطرق اليها وتتمثل في الثمن الذي ستدفعه اسرائيل في حالة اخلائها للمستوطنات. اذ في مثل هذه الحالة، ستضطر اسرائيل وبشكل شبه مؤكد الى ايجاد مصادر تمول هذه العملية في ضوء تبلور اي اتفاق مستقبلي. ومن المهم كذلك ان نتصور التكاليف الباهظة التي تكلفها عملية اخلاء ما مجموعه ٢٠ الف عائلة وهو عدد جميع المستوطنين تبلغ تكاليف اخلاء العائلة الواحدة حوالي ٣٠٠ الف دولار وهذا يعني اننا نتحدث عن ٦ مليارات دولار. اما في حالة اخلاء ٤٠٪ من المستوطنين اي ٨ الاف عائلة، فان ذلك سيكلف ٢,٤٪ مليار دولار.

المقياس الجغرافي - تعديل الحدود

ان خط وقف اطلاق النار الذي كان يفصل بين الضفة الغربية واسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ قد ساعد على وضع حد لحالة الحرب، لكنه في بعض الاماكن فصل القرى التي مر بها الى قسمين وشكل عازلا بين اصحاب الاراضي واراضيهم في تلك القرى. لذلك، ومن ناحية طبوغرافية، هناك امكانية لادخال تعديلات على الخط الاخضر لايجاد خط حدود يستفيد منه الطرفان. وحتى يقترب الطرفان من تحديد خط الحدود الذي يفصل بين الكيان الفلسطيني واسرائيل، سيكون في مسألة التعديل مصلحة مشتركة لهما.

متطلبات الفلسطينيين في التسوية

قبل الدخول في محاولة استعراض وتحليل الحلول الممكنة التي قد يتم الاتفاق عليها، دعونا نذكر الاحتياجات الفلسطينية المستندة الى تحليل الموقف الفلسطيني للخروج برؤيا متوازية، وتتمثل هذه الاحتياجات بما يلي:-

- السيطرة التامة على جميع السكان العرب الفلسطينيين في كافة انحاء الضفة وقطاع غزة وشرقي القدس.
- ممر ارضي يربطهم مع العالم العربي عن طريق مصر والاردن.
- ممر امن عن طريق اليابسة يربط قطاع غزة ومنطقة "يهودا".

- عدم وضع العراقيل امام استخدام المطارات والموانىء.
- المزيد من الاراضي الضرورية لتطوير القرى العربية التي ضيق عليها الخناق، ولم يحدث فيها تطوير منذ سنة ١٩٦٧ اضافة الى اراض اخرى لاغراض التطوير وتوطين اللاجئين.
- السيطرة على الاراضي ومصادر المياه.
- توفير الامن للمواطنين الفلسطينيين المعرضين للاعتداء من قبل المستوطنين او غيرهم ممن يسعون لافشال المسيرة السلمية.

ثلاثة حلول ممكنة

على ضوء التحليل الذي تم التطرق اليه بخصوص الاراء المتنوعة للطرفين والمتضاربة احيانا تجاه مصير المستوطنات والحدود المستقبلية يمكننا طرح ثلاثة حلول ممكنة وتحليلها، وهذه الحلول هي:-

الحل الاول: التنازل عن جميع المناطق

يمتاز هذا الحل عن جميع الحلول الاخرى ببساطته، حيث تقوم اسرائيل باخلاء جميع المناطق ما عدا القدس والعودة الى حدود ١٩٦٧، مع امكانية تبادل مناطق صغيرة كضم مناطق اللطرون وغوش عتصيون الى اسرائيل مقابل ضم عدة قرى عربية في المثلث ووادي عاره او مناطق خالية من السكان تقع الى جنوب الخط الاخضر في منطقة "يهودا" الى المنطقة الفلسطينية بهدف تعديل الحدود. وفي حالة حدوث مثل هذا الامر تكون اسرائيل قد استجابت لمعظم المطالب الفلسطينية التي مر ذكرها انفا، الامر الذي يؤدي الى جعل المسائل الامنية للطرفين في متناول اليد ويسهل حلها، ويقوى موقف اسرائيل في المساومة حيال قضايا اساسية كقضية القدس.

في حالة نجاح هذا الحل، تستطيع اسرائيل تحقيق عدة مسائل هامة، كتأمين حقوقها في المياه (مثل اقامة ادارة مشتركة تتمتع فيها اسرائيل بحق النقض "الفيتو") وكذلك ضمان تواجدها على طول نهر الاردن، واخيرا، فان مثل هذا الحل سيجعل الفلسطينيين من منطلقات موضوعية يوافقون على اعطاء الحرم الابراهيمي مكانة خاصة لتأمين وصول الاسرائيليين اليه.

سيواجه هذا الحل عند تطبيقه عقبات صعبة في ثلاثة ميادين هي:

١- على صعيد الوضع الداخلي في اسرائيل: فحتى لو نجحت اسرائيل في تقوية موقفها بشأن القدس الكبرى، فان اخلاء جميع المستوطنات سيثير حفيظة جزء لا بأس به من المستوطنين البالغ عددهم ١٢٠ الف مستوطن وكذلك مؤيديهم في الاحزاب، وقد تؤدي الى التمرد على الحكومة، خصوصا وان تصريحاتهم واضحة حيث يهددون في حالة حدوث مثل هذا الوضع بشل الدولة. ومن هنا يجب علينا التفكير مليا في مصير اية حكومة اسرائيلية تقوم باتخاذ قرار الانسحاب الشامل من يهودا والسامرة، وكذلك في التكاليف الباهظة التي ستكلفها عملية الانسحاب والمقدرة بـ ٦ مليارات دولار.

٢- في حالة حدوث خرق خطير لمثل هذا الاتفاق، المشار اليه سابقا، فان اسرائيل لن تملك الا خيارا واحدا هو اعادة احتلال المنطقة لان الانجازات التي تكون قد حققتها كتوفير الامن وحرية الوصول الى الاماكن المقدسة كالخليل ستكون في موضع شك.

٣- نود ان نشير الى ان تسوية تقوم على الانسحاب الكامل لن تعكس باي حال من الاحوا موازين القوى بين اسرائيل والفلسطينيين، وعندما يحين الوقت لحديث عن الحل الدائم، تستطيع اسرائيل اتباع تكتيك يوصلها الى اتفاق افضل، وهذا ما سنناقشه لاحقا.

الحل الثاني: حل اقيمي وسط

تطرقنا في هذا البحث الى عدة مشاريع تتحدث جميعها عن الحل الاقليمي الوسط، بدءا من خطة شارون - بيلي التي تقترح ضم ٥٠٪ من المناطق تكون فيها المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية عبارة عن جيوب او جزر، مرورا بخطة المحور المضاعف التي تدعو الى ضم غور الاردن، وانتهاء بالمشاريع المحلية كالتي تنادي بضم غوش عتصيون وتوسيع حدود الخط الاخضر في منطقتي السامرة والقدس.

من خلال تفحصنا لهذه الخطط، نجد ان اثنتين منها وهما خطة شارون والمحور المضاعف تتناقضان مع المطالب الرئيسية للفلسطينيين التي لا يمكنهم التنازل عنها وهي

السيطرة على الغالبية العظمى، - على الاقل - من المناطق، مع الارتباط بالدول العربية المجاورة.. ولذلك هناك شك في ان واضعي هذه الخطط والمشاريع قد اخذوا بالحسبان قدرة الطرف العربي على بحث مثل هذه الافكار، مع العلم ان خطة المحور المضاعف المرتكزة على تطلعات اقتصادية قد وضعت على المحك على مدار ٢٧ عاما وفشلت فشلا ذريعا.

يبقى علينا اذن، ان نتمعن في مدى تطبيق الخطة التي تنادي بضم ١١٪ من مساحة المناطق بما في ذلك القدس، وعلى ماذا تستند الفرضية القائلة بان اسرائيل تستطيع الحصول على موافقة م.ت.ف على تنازلات اقليمية بهذا الحجم في الضفة الغربية؟ انسجاما مع المواضيع التي تم التطرق اليها انفا، يمكننا ايضا سرد سلسلة من التحفظات منها:

- المطلب الفلسطيني بوجود ممر يربط غزة بمنطقة "يهودا" عن طريق اليابسة ويتمتع بمكانة اقليمية، وبوسع اسرائيل ان تقترح على الفلسطينيين كذلك استخدام موانئها ومطاراتها لتلبية احتياجاتهم، واذا ما حدث هذا فانه سيؤدي ليس الى تعلق الفلسطينيين باسرائيل وحسب، بل والى تنازل اسرائيلي عن جزء من سيادتها وسيتطلب هذا بالمقابل تنازلا فلسطينيا.

- ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والذي استندت اليه المباحثات يدعو الى اجراء تعديلات على الحدود ويعترف بحق اسرائيل في حدود امنة وهذا ما تدعمه الولايات المتحدة، اما الادارة الامريكية الحالية فتعطي تفسيرا اوسع لمسألة الحل الاقليمي الوسط التي يتضمنها قرار ٢٤٢. ومن هنا، فانه اذا انتهت المحادثات السورية الاسرائيلية بانسحاب اسرائيلي الى الحدود الدولية، فان المحادثات الاسرائيلية الفلسطينية التي ستجري بعد ذلك، وعلى افتراض عدم مطالبة اسرائيل بضم مناطق من قطاع غزة، لن يبقى لديها ما تبحثه للتوصل بشأنه الى حل اقليمي وسط يستند الى القرار ٢٤٢، الا الضفة الغربية.

وجدير بالذكر ان التفسير العربي للقرار ٢٤٢ ينادي بضرورة انسحاب اسرائيل الشامل من جميع المناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. من هنا فان محاولة اسرائيل الاعتماد على القرار ٢٤٢ لتبرير مطالبتها بتعديل الحدود ستثير جدلا حول المعنى الذي قصده واضعو القرار ٢٤٢.

- ان المطالبة الاسرائيلية بحقها في المصادر المائية التي تعتبرها ملكا لها، وخاصة في غرب "السامرة" وعدم تلويثها بالنفايات يشكل مبررا لها لضم هذه المناطق على الاقل لضمان سيطرتها.

- باستطاعة اسرائيل الاشارة الى الوضع الديمغرافي في مناطق "غرب السامرة" والمؤدية الى القدس وضواحيها التي تسكنها اغلبية يهودية، وهذا ما يجب اخذه بعين الاعتبار. يمكن لاسرائيل ان تدعي بان اخلاء جميع المستوطنات امر غير ممكن لاعتبارات سياسية داخلية، يجب اخذها بالحسبان، وذلك مثلما تطالب م.ت.ف بعدم الاستهانة بما تواجهه من مشاكل سياسية داخلية. ان هذه القضايا محفوفة بالمخاطر كقضية الاغلبية اليهودية الانفة الذكر، لان الفلسطينيين عند طرح مثل هذه المسألة سيثيرون مسألة المناطق التي تسكنها اغلبية عربية داخل اسرائيل.

- وعلى المنوال نفسه، فان الفكرة التي تستند الى تبادل المناطق هي فكرة جديرة بالبحث والمناقشة من اجل زعزعة "قدسية" حدود سنة ١٩٤٨ اضف الى ذلك، وبما انه ليس مؤكدا ان يوافق عرب اسرائيل على الانتقال من اسرائيل الى الدولة الفلسطينية، فان عرض فكرة التنازل عن مناطق خالية من السكان سيكون في منطقة يهودا جنوب الخط الاخضر هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان اقتراح مسألة التعويض على م.ت.ف من خلال اعطائها منطقة صحراوية جرداء، او منطقة في المثلث او وادي عارة او في منطقة قريبة من قطاع غزة، يمكن ان يكون مقبولا لديها لان ذلك سيكون بمثابة الحفاظ على ماء الوجه، وتحقيق نصر سياسي مهم، مقابل اقدامها على تقديم تنازلات كبيرة في منطقة "يهودا والسامرة".

- وفي الختام نقول ان اسرائيل ستكون الطرف الاقوى في المحادثات حول الحل النهائي، لان الفلسطينيين سيتعرضون الى ضغوط قوية من جانب يالدول العربية وبدعم امريكي لاجبارهم على التسليم "بالصفقة" ليتمكنوا هم، اي العرب، من الانتهاء من التسويات التي عقدوها مع اسرائيل. لذلك فان اية محاولة من قبل م.ت.ف لنسف المحادثات او عرقلتها سيثير الغضب لديهم. لقد سبق وان ذكرنا ان هناك وجهات فلسطينية تدرك الصعوبات التي تنطوي عليها المطالب التي تنادي بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

استنادا الى هذه المعطيات يمكننا اعطاء تقدير حذر بان الفلسطينيين، وفي نهاية الميطاف، سيسلمون بحل اقليمي وسط معتدل، يقضي بضم اسرائيل لمناطق تعتبرها حيوية جدا، والاخذ بعين الاعتبار لمصالحها عندما يكون الامر ممكنا، ويعني هذا الموافقة على ضم ما نسبته ١١٪ من المناطق. والخارطة رقم ١٠ توضح هذه الفكرة، والمنطقة المظللة هي المقصودة، اما المركبات الاساسية لهذه الخطة فهي:-

١- ضم المناطق الاهلة بالسكان اليهود في غرب "السامرة" وذلك بتعديل خط الحدود الى مسافة ٥-٨ كم على الاقل، مع العمل قدر الامكان على عدم ضم مناطق مأهولة بالسكان العرب كطولكرم وقلقيلية اللتين يبلغ عدد سكانهما ٥٠ الف نسمة، والطريقة المقترحة لذلك تتمثل كما توضح (الخارطة رقم ١٠) بتجاهل هاتين المدينتين وابقائهما متصلتين باطراف المناطق العربية، وهناك بديل لهذا الامر يتمثل بتسوية خط الحدود في المناطق الواقعة الى الشرق منهما مع ابقائهما على شكل جيوب فلسطينية في المنطقة الاسرائيلية.

٢- ضم جيب اللطرون ومنطقة بسغات زئيف المؤدية الى القدس ومنطقة غوش عتصيون في المنطقة الجنوبية المؤدية الى القدس.

٣- ضم منطقة معاليه ادوميم ومن الافضل ان يتم ذلك على اساس اعتبارها جزءا من القدس (وكجزء من الحل الشامل للقدس وهو موضوع خارج نطاق هذه الدراسة). ولكن في حالة تعذر ذلك يمكن اعتبار ذلك جزء من تعديلات الحدود بين اسرائيل والكيان الفلسطيني. وان ضم هذه المنطقة يجعل اسرائيل قادرة على التدخل السريع في حالة اغلاق الممرات الواقعة على نهر الاردن وتوفير الحماية اللازمة للحدود في وقت الطوارىء.

٤- ضم منطقة صغيرة تقع الى الجنوب من بيسان لانها تشكل المنطقة الثانية للتدخل السريع.

٥- يضاف الى ذلك وضع ترتيبات امنية في عدة مجالات كالاستخبارات والسيطرة الحيوية ووضع قوة عسكرية اسرائيلية، سواء متحركة او ثابتة في غور الاردن والسفوح المطلة عليه داخل مناطق الكيان الفلسطيني لاستكمال الترتيبات الدفاعية على الحدود الامنة، شريطة اتفاق الطرفين على بقاء هذه الترتيبات لمدة ١٥ سنة او اكثر، ولا يمكن الغاؤها الا في حالة استتباب السلام في المنطقة.

٦- اما بخصوص الحرم الابراهيمي فيجب اعطاءه مكانة خاصة بحيث يتم تأمين حرية الوصول اليه للاسرائيليين والفلسطينيين، اما المستوطنات اليهودية في قلب مدينة الخليل مع مستوطنة كريات اربع فسيتم اخلاؤهما.

٧- يتم تسليم مناطق "يهودا والسامرة" الى الكيان الفلسطيني، اما المستوطنون الراغبون بالبقاء فيمكنهم ذلك لكن تحت سيادة القوانين الفلسطينية.

تستطيع اسرائيل في حالة تطبيق ما ورد انفا، تحقيق عدد لا بأس به من مقومات تفوقها مثل: تحسين قدرتها الدفاعية على الجبهة الشرقية، سواء في منطقة الغور او في منطقة غرب السامرة، مع تحسين الوضع الدفاعي عن القدس، وسيطرة جزئية على الاقل على المصادر المائية الرئيسية المتواجدة في المناطق، والاهتمام بالاماكن الدينية الرئيسية في كل من منطقة غوش عتصيون، والخليل، وضم ما نسبته ٧٠٪ من المستوطنين اليها وبذلك تقلل بصورة ملحوظة خطر عدم الاستقرار السياسي الداخلي في حالة الانسحاب من المناطق، اضافة للتخفيف من العبء الاقتصادي الناجم عن الانسحاب.

ان جميع المناطق التي اشرنا اليها انفا قريبة من الخط الاخضر، وكذلك فان عدد العرب الفلسطينيين الذين سيتم ضم قراهم الى اسرائيل هو عدد ضئيل يصل الى عشرات الالاف، وهذا ما تؤيده الاغلبية الصامتة من المواطنين في اسرائيل. اما بالنسبة للفلسطينيين، فسيكون تحت تصرفهم معظم المناطق، مع حرية الانتقال الى كل من مصر والاردن، مع تواجد على شاطىء البحر الميت، وسيطرة لا بأس بها على المصادر المائية من خلال الاتفاق مع اسرائيل على فرض سيطرة مشتركة في مسألة توزيع المياه وبشكل معقول، وكذلك امكانية استخدام الموانىء الاسرائيلية.

ان مثل هذه الخطة تتضمن وبدون شك صعوبات جمة. فالترتيبات الامنية الناتجة عن هذا الاتفاق ستكون غير مقبولة لدى الفلسطينيين اذ تتضمن ضم بضع عشرات من الاف الفلسطينيين الى اسرائيل، وكذلك فان حل قضية مدينة الخليل سينجم عنه احتكاكات بين العرب واليهود، ومن هنا التصلب الاسرائيلي في المطالبة بضم المناطق الانفة الذكر سيزيد من صلابة الموقف الفلسطيني في مسألة القدس، علاوة على ذلك فان القرارات التي ستتخذ في الاشهر القليلة القادمة، والقاضية بتسليم الفلسطينيين مناطق لا بأس بها من "يهودا والسامرة"، تتناقض مع ما تشير اليه الخريطة التي توضح هذا المشروع وكذلك فان اسرائيل ستطالب في محادثات الحل الدائم بالمناطق التي اوجدت فيها "حقائق ثابتة" والتي تقع عمليا في نطاق السيطرة الفلسطينية.

الحل الثالث: اعطاء المناطق مكانة خاصة

قد يقبل هذا الحل المعتدل من قبل احد الاطراف، فحتى لو توصل الطرفان الى اتفاق حول مناطق "يهودا والسامرة" فانهما سوف لا يتفقان حول مسالة القدس او اية مسألة اخرى مثل قضية اللاجئين او مسألة الوضع السياسي مع الاردن. علاوة على ذلك هناك امكانية لتغير الحكومة الحالية بحكومة يتزعمها الليكود الذي يرفض النقاش في امكانية قيام اسرائيل بالتنازل عن سيادتها في المناطق لصالح سيادة عربية، ما عدا غزة، وستطرح مثل هذه الحكومة في حالة تشكيلها ما كان قد طرحه مناحيم بيغن حين ادعى بان الحل يجب ان يستند الى احقية اسرائيل في السيادة على المناطق.

ان مثل هذه الافكار تقودنا الى التفكير يفي حل آخر لمسألة "يهودا والسامرة" يعتمد على التقسيم الثنائي في جميع الصلاحيات الميدانية، وبدون اللجوء الى تقسيم اقليمي لها. ولكن هناك مشكلتان اساسيتان لهذا التقسيم الثنائي هما: ان تكون هناك سيادة مشتركة او حكم مشترك. يتفق عليه الطرفان بان لا تخضع المنطقة لاي طرف ثالث، اما المواطنون فيتبع كل واحد منهم للمنطقة التي يعيش فيها. وبمعنى اخر اعطاء المناطق مكانة المنطقة الخاصة، يحافظي فيها كل شعب على انتتمائه السياسي الخاص به، اما السيادة على الارض فيجب تأجيل الحسم بشأنها.

وفي هذا المجال، يمكن الاشارة الى بعض الحالات في العالم التي اتبعت نموذج السيادة المشتركة والتي فشلت بعد مضي بضع سنوات (١٥). وعلى اية حال فان اصحاب القرار السياسي في اسرائيل سواء من اليمين او من اليسار والذين تراودهم مثل هذه الطروحات ينطلقون من منطلق ان السيادة على المناطق لم تحسم بعد. ومن الجدير ذكره هنا ان عدم التوصل الى الحسم في مسألة السيادة هو الذي ادى بهم الى التفكير بمثل هذا الحل. (ويذكر انه قد جرت محاولة لتطبيق مبدأ السيادة المشتركة مع الاردن دون اعطاء اي دور سياسي للفلسطينيين، لكن يبدو ان هذه المحاولة غير واقعية في هذه الايام).

تدعو فكرة السيادة المشتركة الى موافقة الطرفين ولمدة طويلة على تجميد البحث في القضايا التي تشكل خلافا بينهما في يهودا والسامرة، وفي المقابل يتم اقامة دولة فلسطينية في غزة مع احتمال ضم مناطق من النقب او مصر اليها. اما المواطنون اليهود في يهودا والسامرة فيسمح لهم بالحفاظ على جنسيتهم الاسرائيلية وحراستهم من قبل قوات جيش الدفاع الاسرائيلي.

اما المواطنون الفلسطينيون فيتم اعطاؤهم حرية الخيار، اما حمل الجنسية الفلسطينية او حمل الجنسية الاردنية، وادارة مؤسساتهم وتوفير الامن لهم في اطار حكم ذاتي واسع، فهم الذين بامكانهم تطوير ما تم انجازه في المرحلة الانتقالية الحالية، حيث يتم التباحث معهم على نقل الصلاحيات. وهناك رأي اخر يرى يرى ان يتم الاعتراف بالتجمعات السكانية الفلسطينية، الموجودة على شكل جيوب في "يهودا والسامرة"، على انها مناطق تابعة للدولة الفلسطينية في غزة. ان قضايا الارض وحقوق المياه والوضع الديمغرافي سيتم تجميدها. اذا كانت نسبة المستوطنين في وقت اتخاذ القرار هي ٧٪ من السكان ونسبة الفلسطينيين هي ٩٣٪ فان الاطراف ستتفق على ايجاد الية للحفاظ على هذه النسب وذلك بالسماح لطرف بزيادة سكانه من اجل تصحيح خلل طرأ على هذه النسب وذلك عن طريق توطين لاجئين فلسطينيين او جلب مستوطنين اخرين. ويمكن ايجاد الية مماثلة لتنظيم اراضي الدولة ومصادر المياه. وعلى المنوال نفسه يمكن تجميد وضع القدس. اما مسألة السيادة سواء على الارض او على الممتلكات فيتم تجميدها لمدة ٢٠-٢٥ سنة وهذه الفترة كفيلة بايجاد ظروف افضل.

اما العيوب الكامنة في هذا الحل، فتتلخص في عدم تلبية الحاجات الضرورية والالية للفلسطينيين وبخاصة في مجال توطين اللاجئين، وكذلك هناك شك في ما اذا كانت سيادتهم على القطاع تلبي تطلعاتهم السياسية ام لا. فحتى لو وافقت م.ت.ف على مثل هذا الحل من جراء اليأس فهناك اعتقاد منطقي وقوي يحمل في ثناياه بوادر تجدد الانتفاضة وافشال محاولات التقدم في محادثات التسوية مع الدول العربية المجاورة. قد يرى الاردن، بشكل خاص، في مثل هذا الحل خطوة تفشل مسعاه في التخفيف من عبء الفائض السكاني الفلسطيني من اللاجئين والنازحين الذين ترغب في توطينهم في فلسطين، لذلك ستعارض اي حل يعقبها عن تحقيق ذلك، لان حدوث العكس سيخلق ظروفا مشجعة "لفلسطنة" المملكة الهاشمية.

وهناك عيب رئيسي اخر لا يستهان به ينطوي عليه مثل هذا الحل، ويتمثل بانه لا يستجيب لمسألة العاطفة الوطنية لكلا الطرفين، فتجميد البحث في مسألة السيادة وجعل الضبابية تلف الوضع في "يهودا والسامرة" قد يزيد من عوامل التحريض في اوساط الاتجاهات المتطرفة لكلا الطرفين والتي ستحاول تجديد النضال حتى اقصى درجاته، الامر الذي يتناقض مع المسيرة السلمية والاستقرار في المنطقة.

وبالمقابل هناك ايجابيات تكمن في ثنايا هذا الحل، واهمها انه يشكل البديل الصعب والافضل من انهيار المباحثات حول تقسيم المناطق. قد يقبل الفلسطينيون دولة في غزة وبعض الاجزاء اي (الجيوب) في "يهودا والسامرة". ان تحويل غزة الى عاصمة للفلسطينيين سيشكل عامل اضعاف تحويل غزة الى عاصمة للفلسطينيين سيشكل عامل اضعاف لمطالبتهم في جعل القدس عاصمة لهم. اما اسرائيل فيمكنها التسليم بالوضع الراهن في المرحلة الانتقالية شريطة ان يسود الهدوء، وبهذا تتضمن عدم حدوث انقسام في اوساط الشعب وكذلك تأييد الرأي العام لهذا المشروع، وربما ستشكل الانجازات التي قد تتمخض عن الحكم الذاتي عامل تقارب بين المستوطنين و م.ت.ف ويشرعون في فتح محادثات بينهما، الامر الذي سيساعد على استتباب الهدوء.

من المهم ان نشير الى ان هذا المشروع - وعلى افتراض ان يبدأ العمل به على مدار الفترة التي يتم فيها تطبيق الحكم الذاتي على التجمعات السكانية الفلسطينية في "يهودا والسامرة" قد يؤدي من ناحية جغرافية الى وضع لا يختلف كثيرا عما اشرنا اليه في استعراضنا لخطة شارون والتي تشير اليها (خارطة رقم ٣) او خطة غوش ايمونيم، طالما لم يتم الحسم في مسألة السيادة لصالح اسرائيل ومنح الفلسطينيين صلاحيات اكثر فعالية.

وعلى عكس ذلك، فان الحكم الذاتي لمنطقة "يهودا والسامرة" تم تحديده من قبل المستشار القانوني للحكومة واحد مهندسي اتفاق اوسلو يوئيل زينغر على انه محاولة جادة تشبه الى حد بعيد مسألة السيطرة المشتركة (١٦). من هنا، فان مسألة تطبيق مثل هذا الحل ليس مستحيلا وبخاصة في حالة توفر استعداد فلسطيني لتقبل ذلك.

وفي الختام، نود ان نشير ايضا الى ان الحل يمكن تطبيقه جزئيا من ناحية نظرية، اما في حالة بروز عوامل قد تفشل طريقة تطبيقه - وناتجة عن خلافات حول قضية ميعنة مثل قضية المناطق في غرب "السامرة" او القدس - فمن المستحسن العمل على ايجاد مبدا السيادة المشتركة غير واضحة المعالم وتطبيقها في المناطق التي تشكل بؤر هذا الخلاف، على غرار ما جاء في المشروع الثاني الذي ذكرناه انفا، وليس من المستبعد كذلك ان يجلس الطرفان بعد مضي فترة من التعايش السلمي بينهما ويتباحثان من جديد في مشروع الفصل الموضح في الحل الاول او الثاني.

الخاتمة:

استعرضنا في هذا البحث ثلاثة نماذج للحل الدائم مع الفلسطينيين يمكن ادخال تعديلات كثيرة ومختلفة عليها، خصوصا وان هناك امكانية للتلاعب بالمواقع التي ستضم ومساحتها على الصعيد الجغرافي والنظري ما بين المشروع الاول والثاني.

ان التمعن في مسائل النقص والزيادة لهذه النماذج وبخاصة مسألة تنفيذها يقودنا الى معرفة نتيجة مفادها ان المشروع الثاني الذي ينادي بالحل الاقليمي المعدل يمتلك افضل الامكانيات للتطبيق ويعتبر الافضل لاسرائيل. اما المشروع الاول، الذي يتضمن افكارا تدعو الى التنازل عن جميع المناطق مع اخلاء المستوطنات فيعتبر سيئا وغير قابل للتطبيق لعدم تقبل الرأي العام الاسرائيلي له. اما المشروع الثالث، الذي يدعو الى سلطة مشتركة على المناطق، فالاخذ به قد يؤدي الى تدهور العلاقات وتجدد الحرب بين اسرائيل والفلسطينيين ووضع مسيرة السلام جميعها في مهب الريح. ومع ذلك، يمكن الجمع بين المشروعين الاول والثالث في حالة تعثر الوصول الى حل اقليمي كما ينص عليه المشروع الثاني.

بالنسبة للمشروع الثاني، فان العقبة الكبرى التي تمنع تطبيقه لا تكمن - اولا - في اقتناع الفلسطينيين بان عليهم انتهاج التعقل السياسي الذي يقضي بالاعتراف بعدم امكانية الانسحاب الى حدود سنة ١٩٦٧، ومطالبتهم بفرض السيادة المطلقة على جميع انحاء المناطق، وانما - ثانيا - في اقناع معسكر اليمين الاسرائيلي بالتنازل عن فكرة ارض اسرائيل الكاملة، لتعبيد الطريق امام تحقيق اهداف صهيونية اخرى لا تقل اهمية، كالمحافظة على الطابع اليهودي للدولة والديمقراطية والعيش بسلام مع الدول المجاورة.

اما بالنسبة لما يتعلق بمسألة اخلاء المستوطنات، فتجدر الاشارة الى امكانية اجراء تغييرات حقيقية على المشروعين الاول والثاني تمكن المستوطنين من البقاء في المستوطنات المتواجدين فيها والتي ستخضع للسيطرة الفلسطينية مع تواجد قوات اسرائيلية باية صورة من الصور لعدة سنوات، لتوفير الحماية لهم، قبل ان يطلب منهم اما البقاء كمواطنين في الكيان الفلسطيني او الرحيل. ويرى مؤيدو هذه الفكرة انها الطريقة الكفيلة بتليين مواقف المستوطنين نحو فكرة الرحيل مفترضين بانه سيأتي الوقت الذي يرحل فيه المعارضون بارادتهم. اما المعارضون لها فيرون بانها ليست سوى دعوة للاستفزاز الناجم عن استمرار الاحتكاك بين الطرفين، اضافة الى ذلك فهناك اعتقاد ان الفلسطينيين سيرفضون هذه الفكرة.

وعلى اية حال، فان اسرائيل ملزمة بان توضح للفلسطينيين عند البدء في محادثات الحل الدائم، الصعوبات الجدية التي تعترض مسألة اخلاء اعداد كبيرة من المستوطنين، لانها تشكل تنازلا عن جزء من ارض اسرائيل، اضافة الى الالم الناجم عن الرحيل. لذلك على الفلسطينيين بالمقابل دفع ثمن باهظ، هذا على افتراض بروز ظروف تساعد على تطبيق هذه الفكرة في السنوات القليلة القادمة، شريطة ان تكون اسرائيل قد اتمت الاستعدادات لتنفيذ ذلك، كايجاد بدائل للمستوطنين تشمل الاماكن التي سيتم توطينهم فيها وحجم التعويضات المقترحة عليهم.

لقد امتنعنا في هذا البحث عن تحليل الموقف بالنسبة للقدس، لاعتقادنا بان هذه المسألة بحاجة لبحث خاص ومكثف، ومع ذلك يجب الاشارة هنا، الى الاحتمالات والاستنتاجات المؤقتة المرتبطة بهذه المسألة في هذا التحليل، والمتمثلة بما يلي:

سترتبط المطالبة الاسرائيلية بضم مناطق في "يهودا والسامرة" من وجهة نظر الفلسطينيين بمطالب اسرائيل في القدس، لذلك فان اي تنازل فلسطيني في مسألة القدس سيؤدي الى تصلب مواقفهم في "يهودا والسامرة"، والعكس صحيح من هنا، فعلى اسرائيل ان تدمج قضية القدس بجميع تفرعاتها المختلفة مع تحديد الاولويات في "يهودا والسامرة" في الحل الدائم، وفي هذا المجال من المهم البحث عن الكيفية التي سيتم التعامل بها لدى طرح مصير كل من معاليه ادوميم وبسغات زئيف، سواء في المباحثات حول "يهودا والسامرة" او القدس.

وفيما يتعلق بموضوع الحرم الابراهيمي، على اسرائيل بلورة موقف يجعلها قادرة على المطالبة بالمساواة بين موقف المسلمين حيال المسجد الاقصى والمسيحيين حيال كنيسة القيامة وحرية اداء الشعائر الدينية والحراسة على هذه الاماكن مع الموقف اليهودي حيال الحرم الابراهيمي.

لقد نشر عن اتفاق اوسلو انه ابقى الباب مفتوحا حول طبيعة الحل الدائم، لكن التحليل الانف ذكره يشير الى وجود ارتباط قوي بين ما يحدث اثناء مرحلة الحكم الذاتي وبين طبيعة هذا الحل الدائم. والان وبعد مضي بضعة اشهر على تطبيق الحكم الذاتي الموسع نشير الى ان غالبية الجمهور في اسرائيل تنظر الى قطاع غزة على انه نواة لدولة فلسطينية، اضافة الى ذلك - وعلى افتراض ان الراي العام الاسرائيلي قد تقبل المشروع الثاني، - فمن الواجب على الجهات المعنية في اسرائيل ان تدرس ما يتلاءم مع هذا اثناء الحكم الذاتي عندما يتم البدء بتطبيقه في يهودا والسامرة، اما اذا تم تسليم الفلسطينيين مناطق معدة للضم في اطا الحل

الدائم مثل منطقة غرب "السامرة" فسيؤدي ذلك الى وضع العراقيل امام اسرائيل لتنفيذ ضمها في المراحل النهائية، وحتى في حالة قبول الفلسطينيين بصلاحيات محددة في مكان ما اثناء تطبيق الحكم الذاتي، فمن الطبيعي ان يؤدي مثل هذا الامر الى اعتبار ذلك المكان منطقة محررة. ومن هنا، فمن المؤكد ان المشروع الثالث الداعي الى التقاسم الثنائي للصلاحيات سيكون له تأثير قوي وافضل مما هو في تطبيق الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية.

وفي نهاية الامر نقول ان اي حل دائم مع الفلسطينيين يجب ان يستند الى التزامات متبادلة تؤدي الى انهاء الصراع بين الشعبين، وان يتضمن اعلانا مشتركا ينص على ان الحدود الدائمة بين اسرائيل والكيان الفلسطيني، مهما كانت، هي حدود دائمة وملزمة، وتلغي الحدود السابقة سواء التي حددتها الامم المتحدة حسب مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧، او الحدود التي نتجت عن حروب سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧ واخيرا فان مثل هذه الالتزامات ستوفر امكانات واحتمالات افضل لنجاح الحل الدائم.

الهوامش

١- طالع اقوال رابين في التلفزيون الاسرائيلي "القناة الاولى" في يوم الاستقلال ١٩٩٣/٤/٢٥ وفي مقابلة مع مجلة هعولام هزيه في عددها الصادر في تاريخ ١٩٩٣/٥/٥ ومع جريدة الجروزاليم بوست، الصادرة في تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٣.

٢- النزاع العربي الاسرائيلي: تحرير وتقديم البروفيسور "يوسف ندفا"، رفيميم ١٩٨٣، ص٣١٢.

٣- مشروع "المحور الثنائي" لابراهام فاكمن الذي قدمه لرئيس الحكومة على شكل مذكرة بتاريخ كانون اول سنة ١٩٧٥، ص ١٠-١١.

٤- خطة شارون وكانت قد نشرت من قبل شارون نفسه مرات عديدة في الصحف الاسرائيلية، انظر هآرتس الصادرة في تاريخ ١٩٩٣/٥/٧ ص٣، وكذلك نكوداه ١٧٢، اكتوبر ١٩٩٣، ص١١. اما خطة "الافق الازرق" تحت عنوان "مبادىء مفتوحة لتطبيق التسوية الانتقالية في يهودا والسامرة" فلم يتم نشرها.

٥- انظر كراس "ماذا يجري في يهودا والسامرة" تأليف مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة، شباط ١٩٩٤، وقد نشر في جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٧، وكتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي ١٩٩٣، عدد ٤٤، الذي نشره مكتب الاحصاء المركزي ١٩٩٤، ونشرة حركة السلام الان، بعنوان "الخارطة الحقيقية": تحليل ديمغرافي جغرافي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة تشرين ثاني ١٩٩٢،

٦- طالع باللغة الانجليزية: Esther Rosalind Cohen, "The Fourth Geneva Convention and Human Rights in the Israeli Ocuupied Territories, ١٩٦٧-١٩٧٧" وهي رسالة ماجستير غير منشورة صادرة عن الجامعة العبرية في عام ١٩٨١، ص ١٩٨-٢٢٤.

وفي عرض موقف مبرر يعتمد على النواحي القانونية انظر ما نشره المستوطنون:

Eugene V. Rostow, "The Future of Palestine, "McNair Paper ٢٤, Nov. ١٩٩٣, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Washington, D.C.

٧- لمزيد من المعرفة طالع التوجيه الاجتماعي الاقتصادي الايدولوجي للمستوطنين باللغة الانجليزية.

David Newman "Colonia in Suburbia: Reflections on ٢٥ year of Jewish Settlements in The West Bank and Gaza Israeli-Palestinian Peace Research Project Working Paper series, in ١٨, ١٩٩١/٩٢, Trumen In stitute, Hebrew University, Jerusalem.

٨- المصدر السابق

٩- مقابلة في جريدة يديعوت احرنوت ملحق يوم الغفران، ١٤ ايلول ١٩٩٤، ص٦.

١٠- George P. Shultz, *Turmoil and Triumph* (New York: Scribners, ١٩٩٣) p. ٩٧

١١- المصدر السابق، ص ١٠٢٧.

١٢- تطويرا لهذه الفكرة انظر

Zeev Schiff, Security for Peace: Israel's Minimal Security Requirements in Negotiations with the Palestinians (Washington D.C.: The Washington Institute for Near East Policy), ١٩٨٩.

١٣- يهوشع شفيرتس، اهارون زوهر، مشكلة المياه في اطار تسوية عربية اسرائيلية، بحث مشترك مع مركز جافي للابحاث الاستراتيجية، ١٩٩١، عرض موجز من قبل زئيف شيف، جريدة هآرتس ٨ تشرين اول ١٩٩٣.

١٤- استنادا الى *Jon Emmanuel Jerusalem Post*، في ١٩٩١/١٠/٢٢.

وقد افترض عمونيئيل في سنة ١٩٩١ ان السكان اليهود في المناطق يبلغ عددهم ١٠٠ الف نسمة، الا ان اعتقاده حول نسبة السكان اليهود الذين يسكنون في المناطق المضمومة لاسرائيل لا يتناسب ايضا مع العدد الكبير لمجموع السكان اليهود الذين يبلغ عددهم ١٢٠ الف نسمة.

١٥- احاديث مع د. جوار كالفو من الجامعة العبرية في الفترة الممتدة من تموز الى ايلول ١٩٩٤، حيث اشارت د. جوار كالفو الى منطقتي تریاست ودانسينغ وجنوب طيرول على انها مناطق تم التعامل كمناطق ذات مكانة خاصة في هذا القرن اما النموذج الوحيد الذي يتم فيه تطبيق مبدأ السيادة المشتركة فهي جزيرة Conference بين كل من فرنسا واسبانيا.

١٦- جريدة هآرتس، ٢٦ آب ١٩٩٤، ص أ ٢.

خريطة ١ مشروع الون

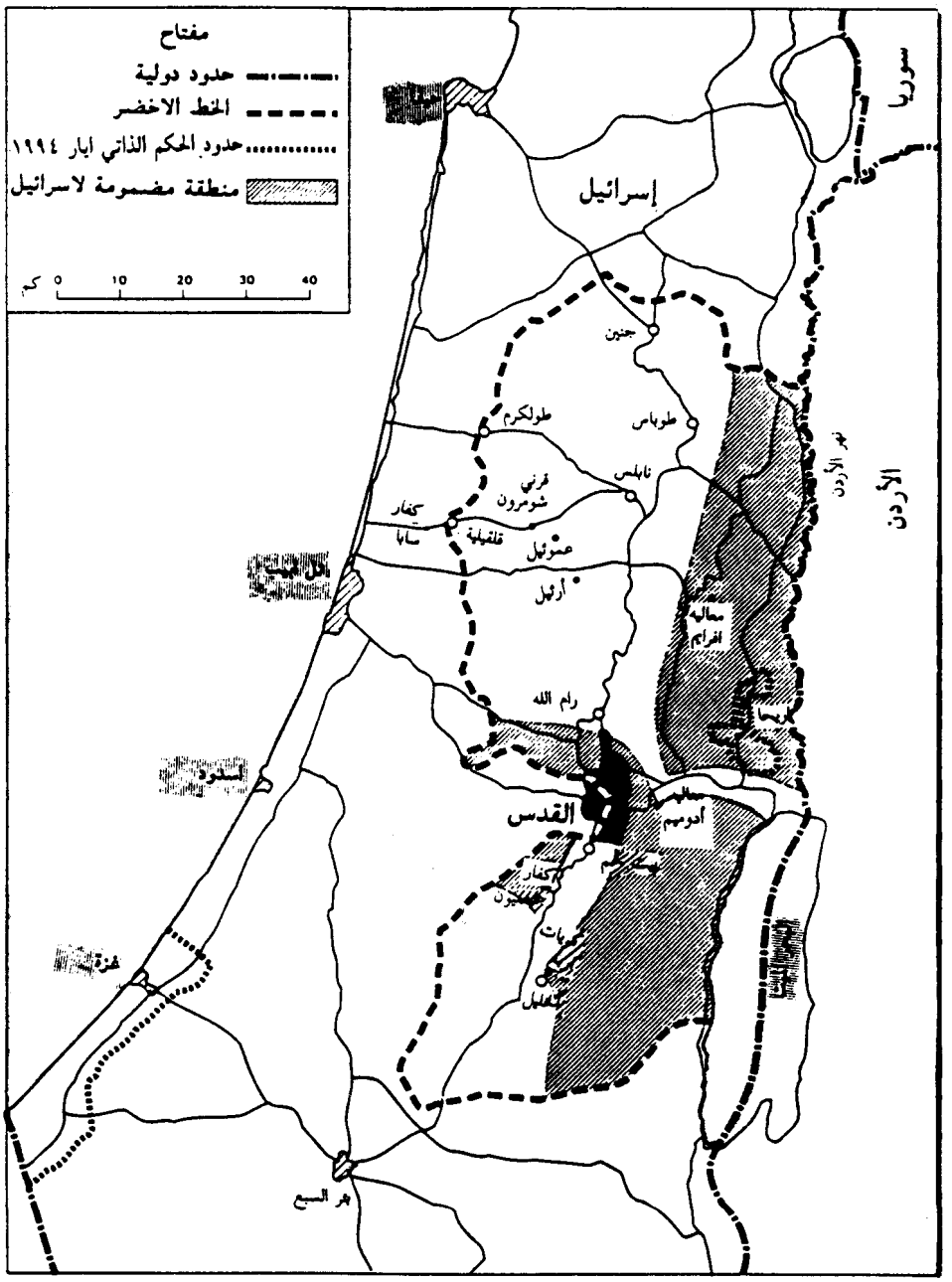

خريطة ٢ مشروع المحور المضاعف

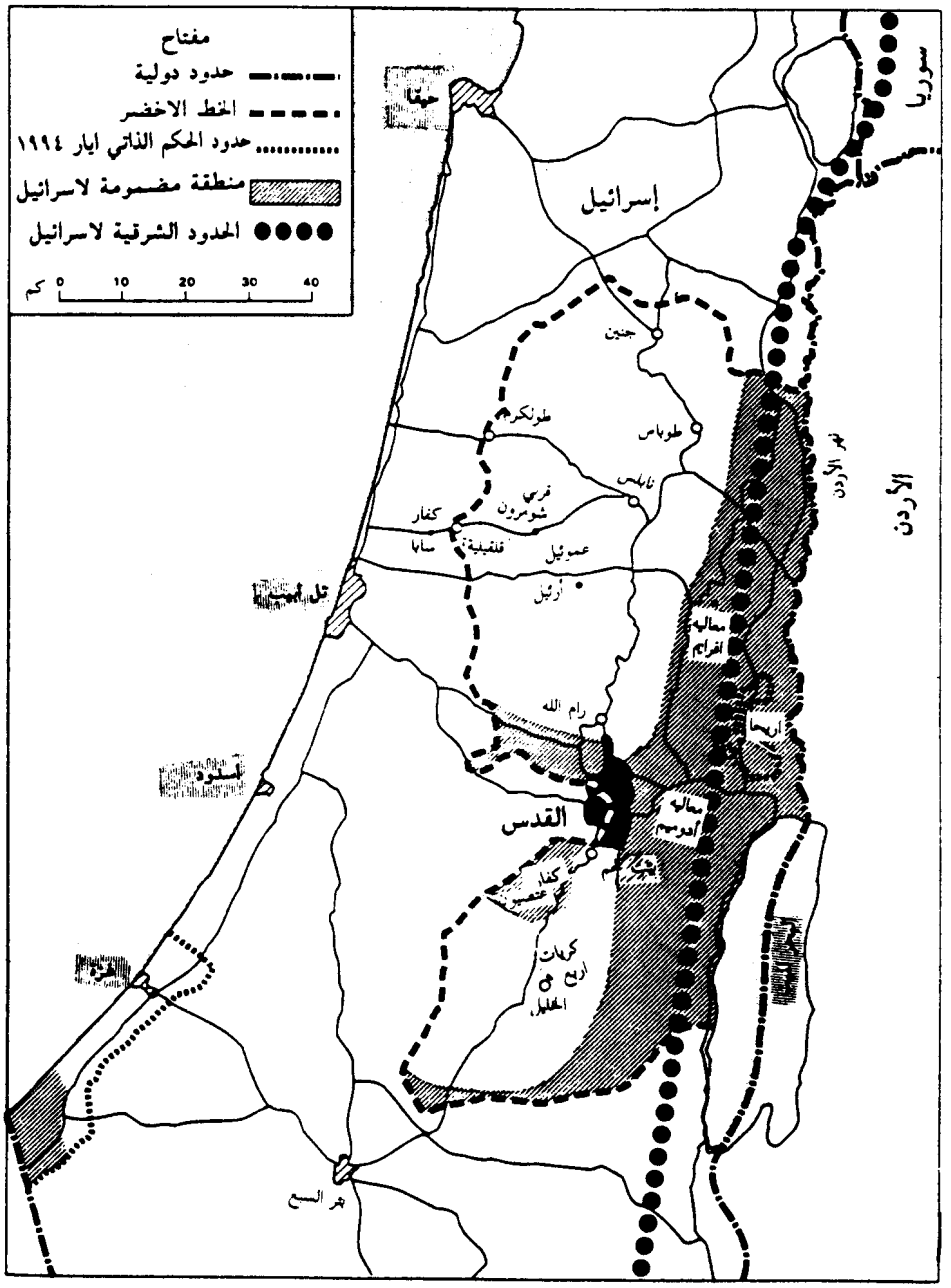

خريطة ٢ خطة شارون

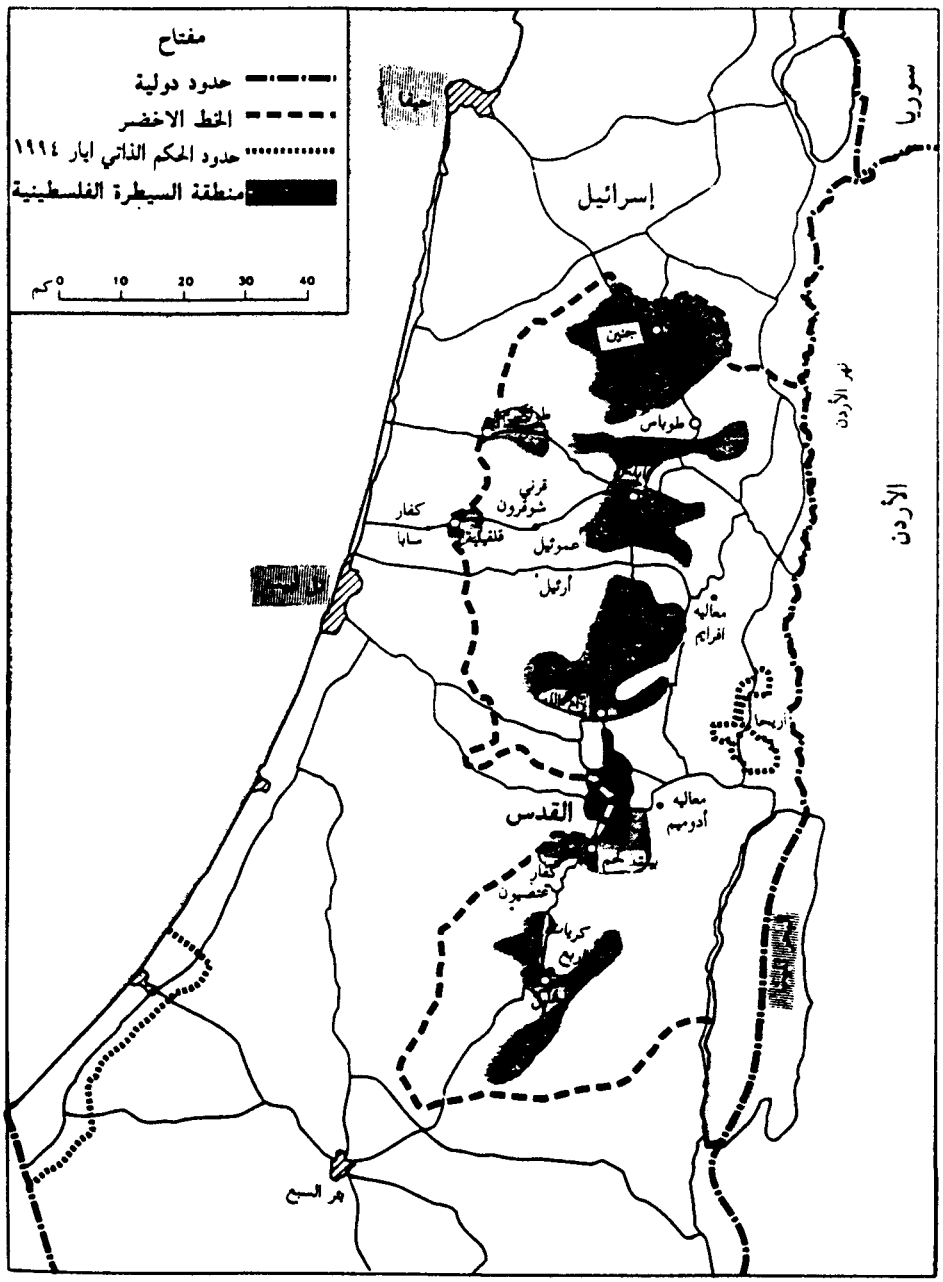

خريطة ٤ ضم غور الأردن للضرورات الأمنية

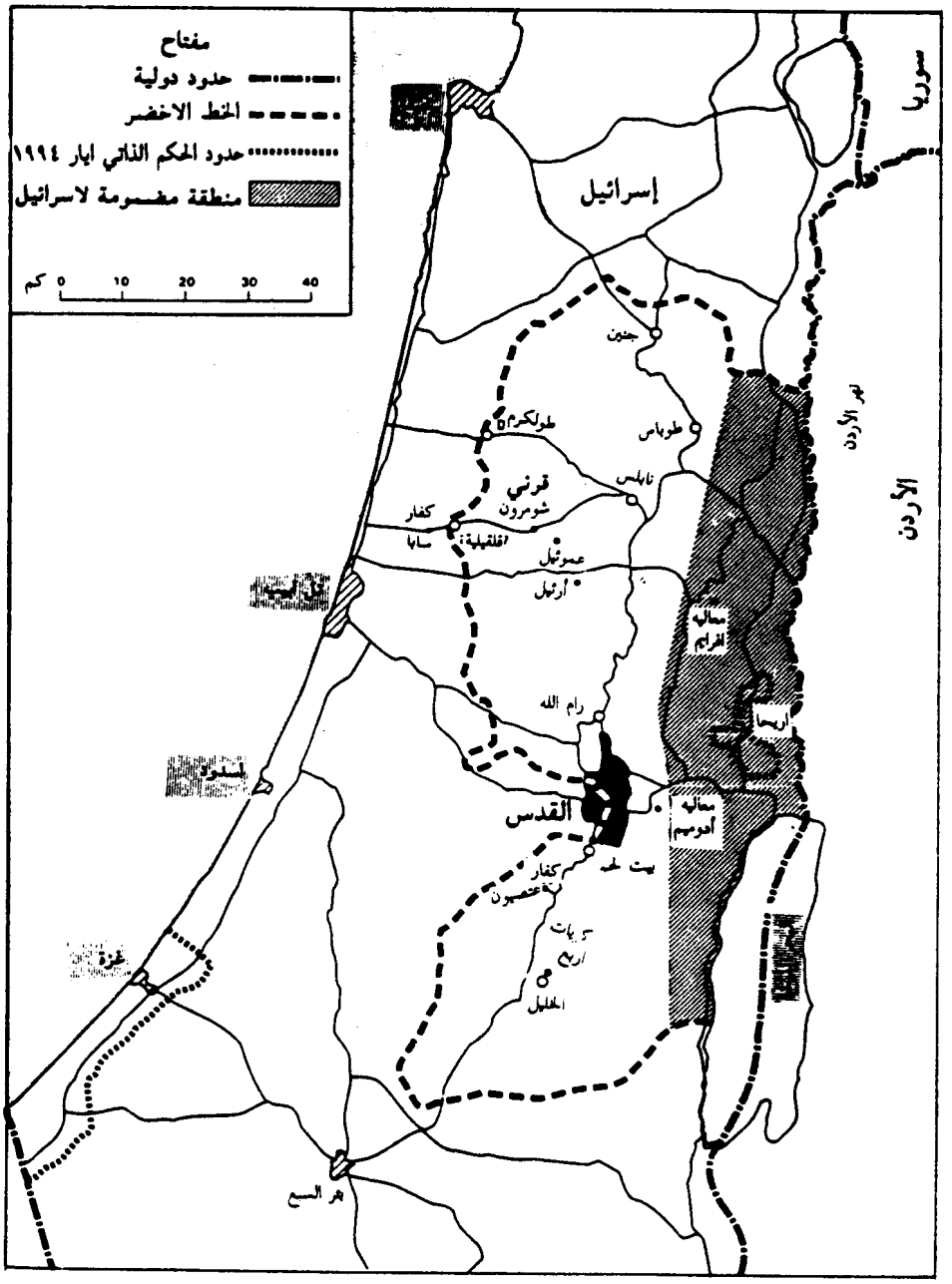

خريطة ٥ ضم مناطق تقع في أطراف الغور للضرورات الأمنية

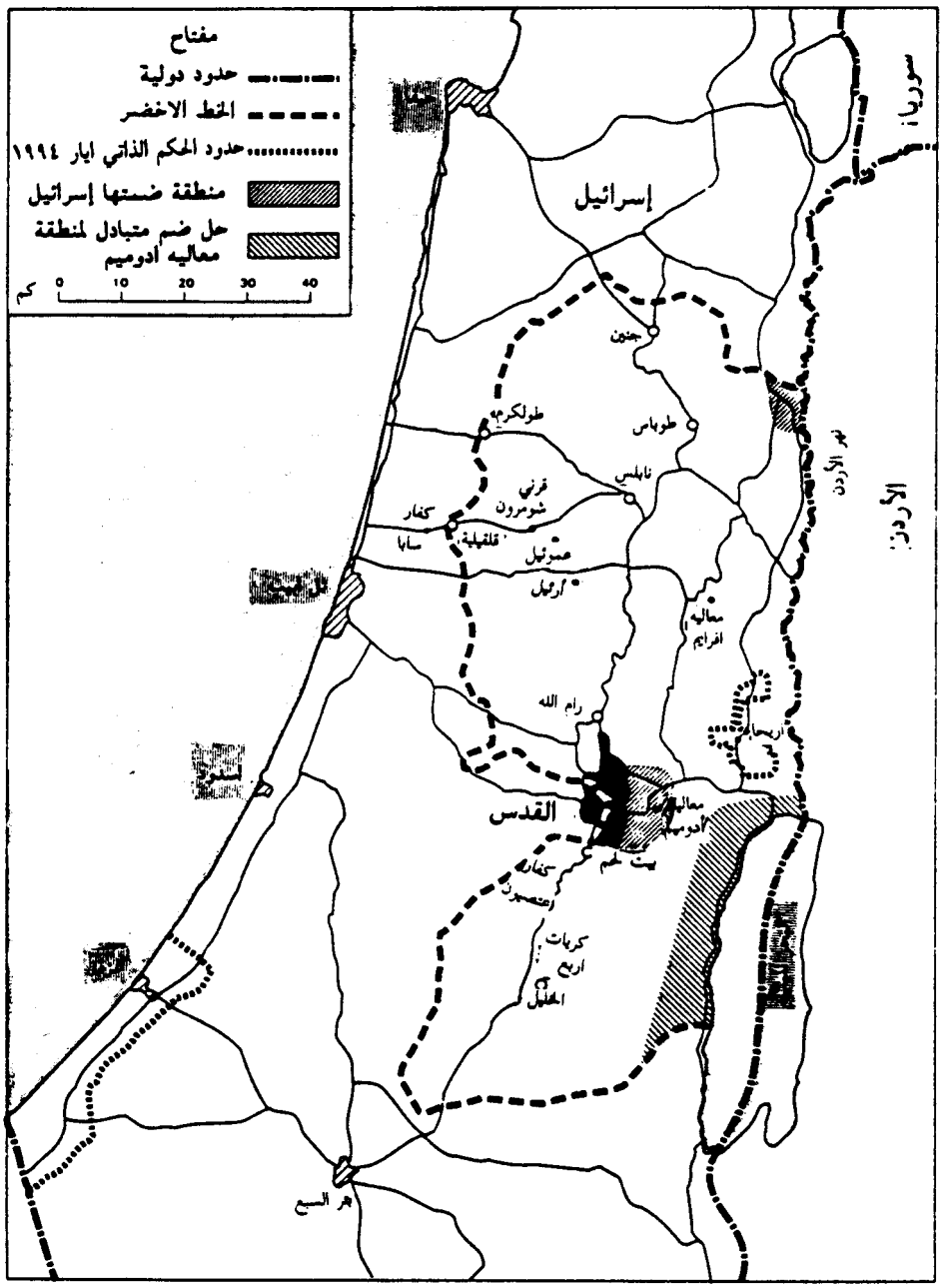

خريطة ٦ مرابطة قوات عسكرية إسرائيلية في منطقة الغور

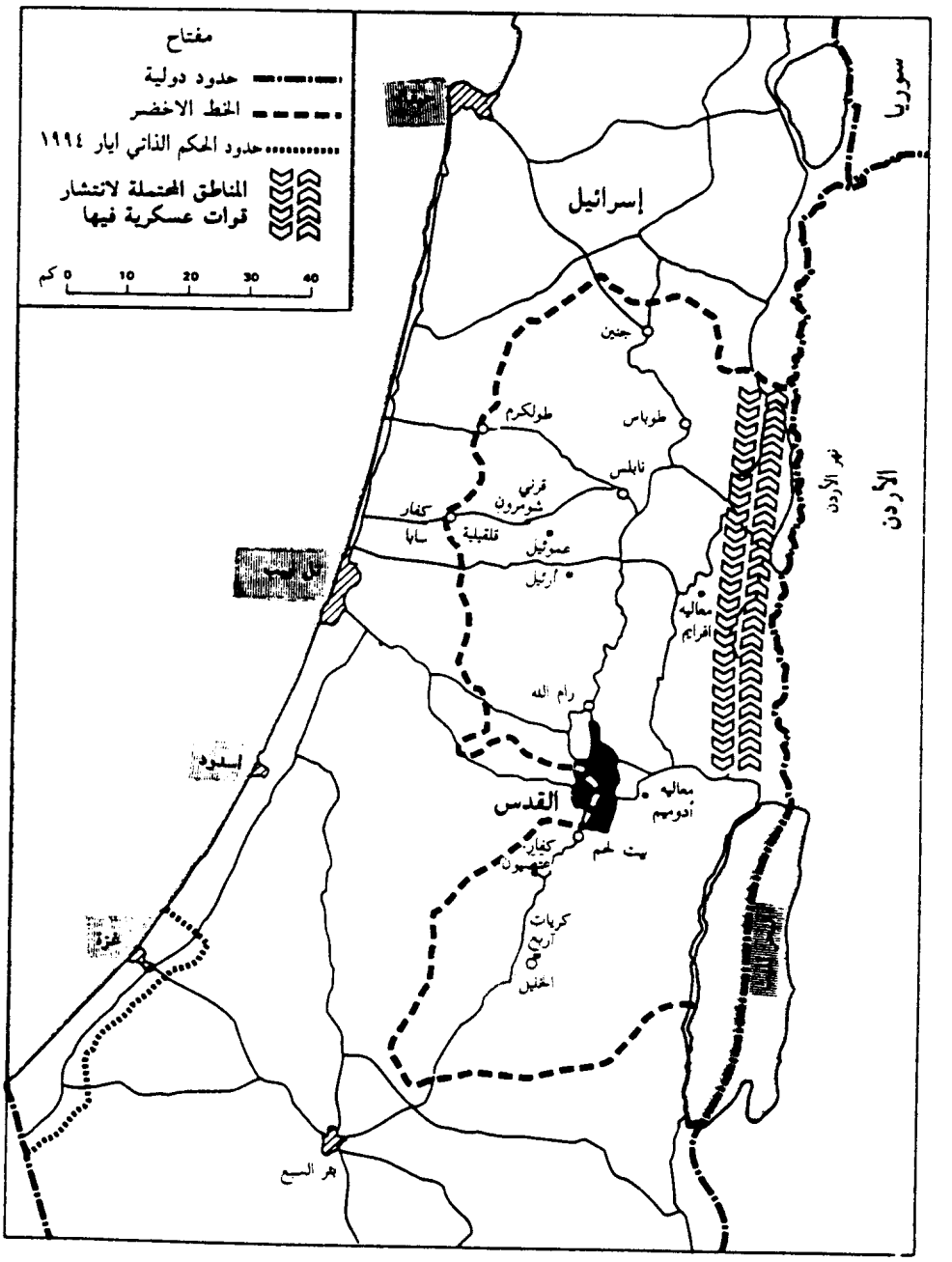

خريطة ٧ مستوطنات غرب السامره ومداخل القدس وشرقي القدس التي تشكل حزاماً امنياً

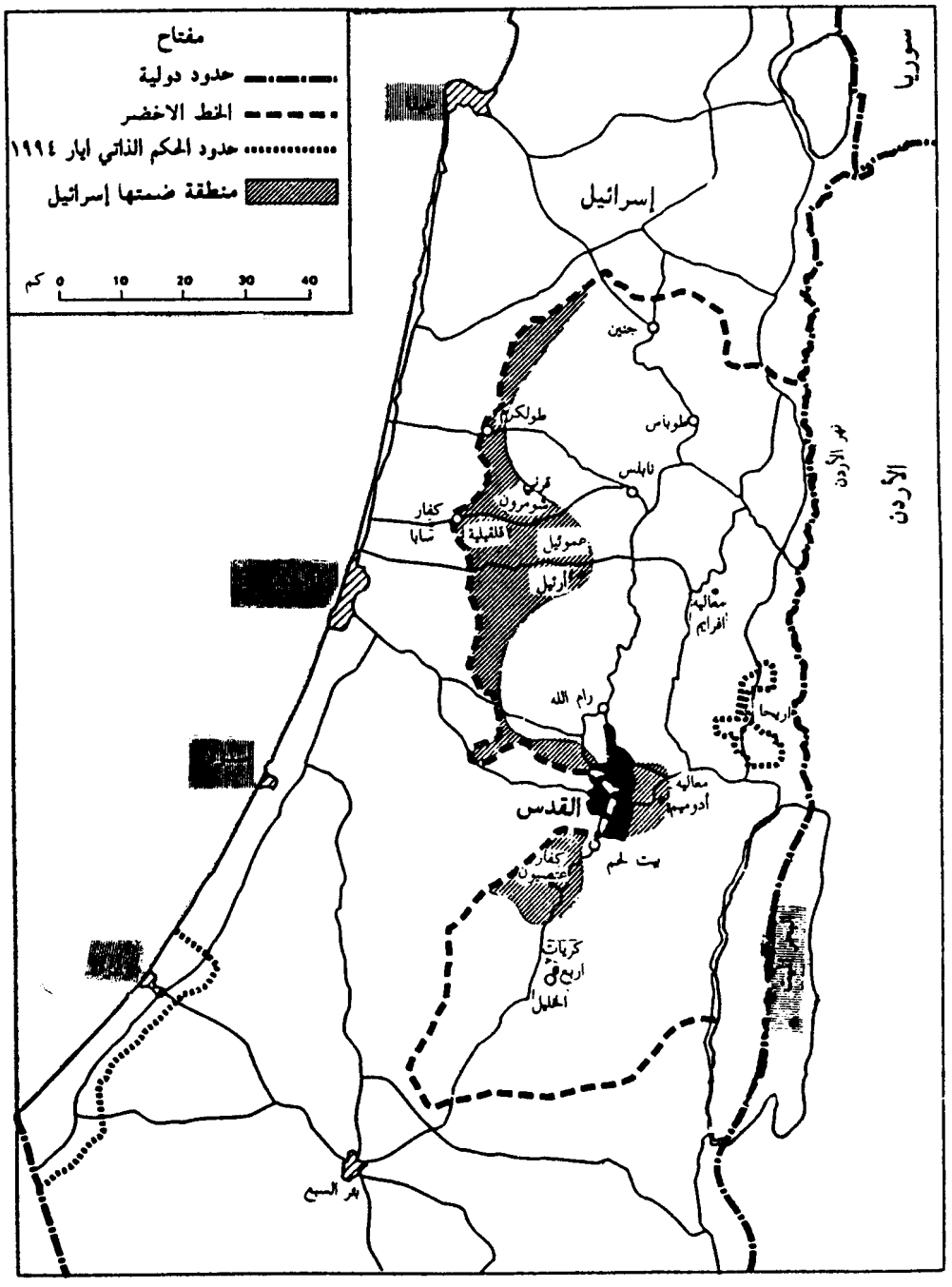

خريطة ٨ خطوط ضم مقترحة لتامين السيطرة على المياه

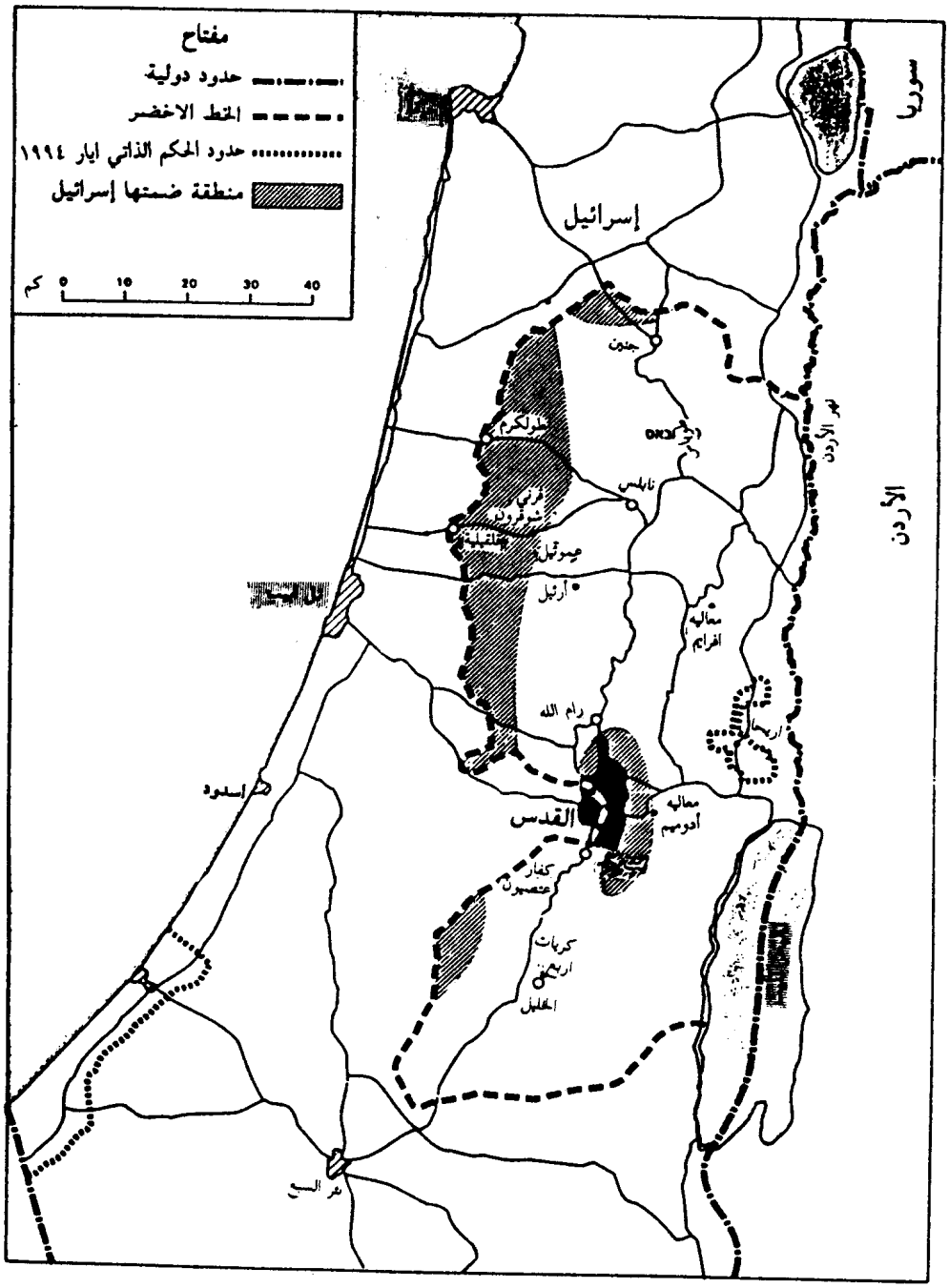

خريطة ٩ ضم مناطق وفقاً لاعتبارات ديمغرافية

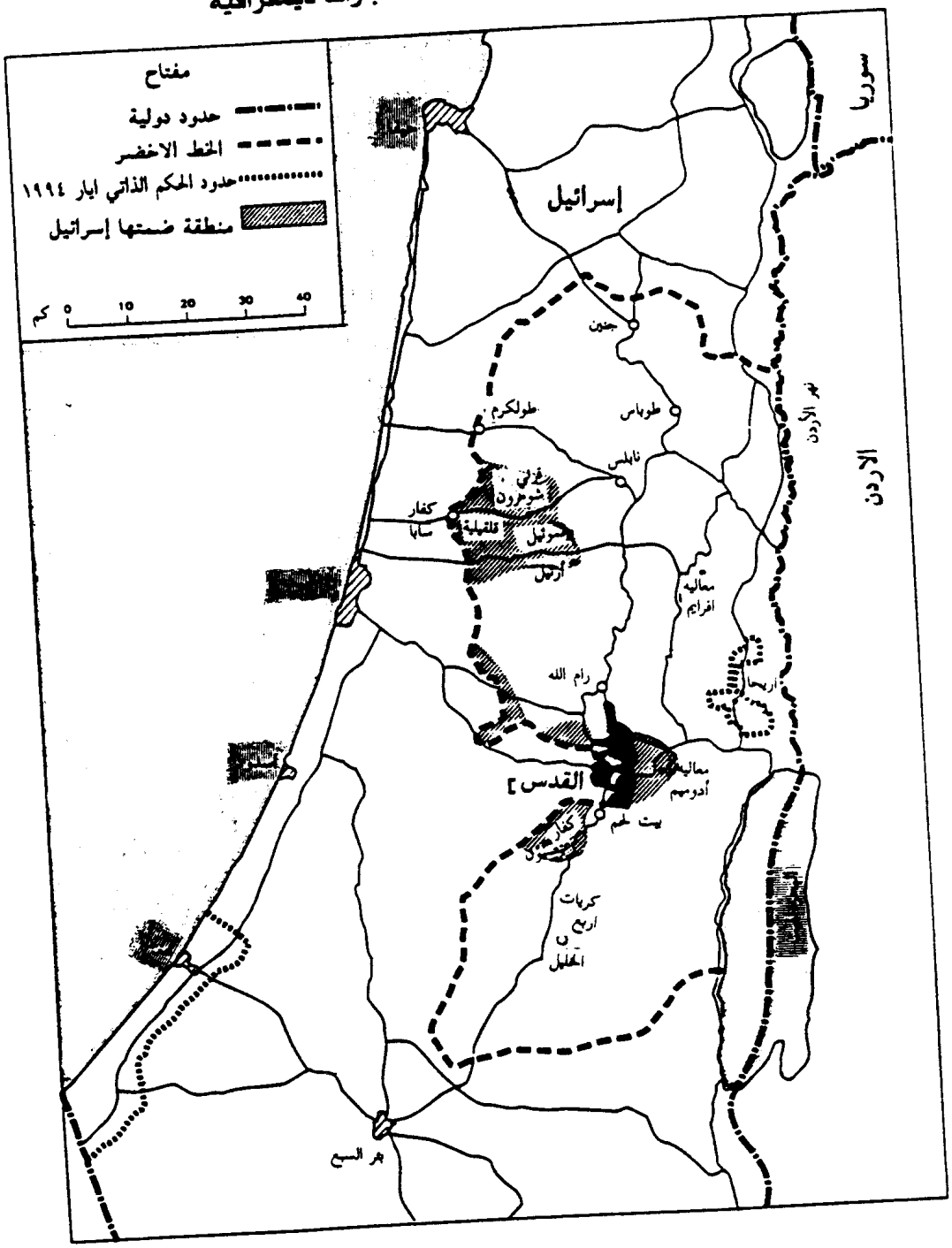

خريطة ١٠ الخطة ب : حل وسط ومعتدل

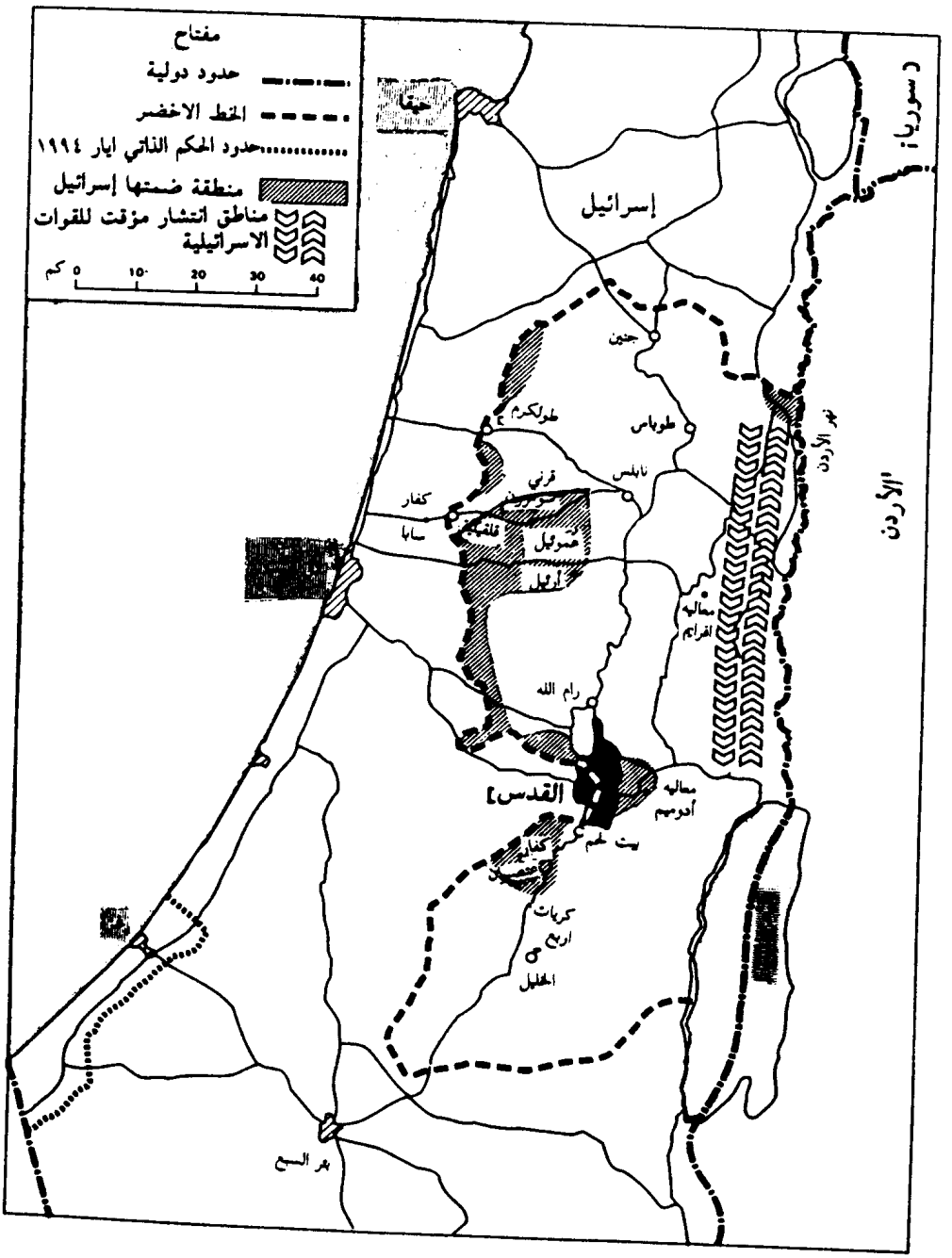

نقاش

الجلسة الثانية

سؤال: هل ترى ان الحكومة الإسرائيلية، مع قدوم مفاوضات اعادة الانتشار ومع ما يحدث على ارض الواقع من اعمار وبناء طرق، ان هذه الحدود قد تكون خطوط لوضع دائم او لفترة طويلة (٢٠-٢٥ سنة)؟ ماذا نفعل بالنسبة لترتيبات المرحلة الإنتقالية، يظهر انها ترتيبات دائمة؟

يوسي الفر: كما افهم موقف حكومته رابين، هذه ليست صيغة لترتيبات دائمة. فاذا نظرت إلى تصريحات رابين، فجميعها متناسقة. فقد عرض رابين خارطة مشابهة لهذه. فلن نبقي كل الضفة الغربية ولا نريد ان نحكم شعباً آخر. انا اقوم باعادة كلامه؛ غور الاردن يمثل حدودنا الامنية، لكنه لم يعد المستوطنين هناك انهم باقون. اما منطقة القدس الكبرى فستبقى لنا. رابين لم يقل شيء عن غربي السامرة (شمال غرب الضفة الغربية) ولكن اذا اطلعتم على قراراته للسماح ببناء المستوطنات سترون ان مشاري بناء جديدة كانت قد بدأت في اماكن متعددة قبل بكثير من مشكلة افرات التي بدأت قبل عدة اشهر.

لذا فانا لا ارى الخارطة الانتقالية (المؤقتة) لرابين كخارطة الوضع النهائي. اعتقد ان موقفه هو انه لا يوجد خيارات إلا باللعب بخارطته المؤقتة حتى يكون هناك اقل عدد ممكن من التغييرات على ارض الواقع حتى تحصل الانتخابات الفلسطينية وبعدها للوصول بأسرع وقت إلى الوضع النهائي. في الوقت نفسه لاحظوا ماذا يحدث بالنسبة للموضع المسمى "الفصل" وزير الشرطة، شاحال، اتهم بخلق خطة للفصل. بنفس الوقت الذي نتفاوض فيه مع السلطة الفلسطينية وموضوع اعادة الانتشار نتحدث عن الفصل. كما علمت من الملاحظات التي سمعتها، خريطة شاحال للفصل ليست مختلفة كثيراً عن خارطتي.لان رابين لا يريد في نفس الوقت ان يعطي اشارة للمستوطنين او حتى ان يتنازل للفلسطينيين في هذا الوقت وفي الوقت نفسه يقوم باعداد حدود الوضع النهائي وانه سيتخلى عن جميع المستوطنات فهذا سبب سياسي جيد جداً لعدم القيام بهذه الاشياء في الوقت الحالي.

إن خارطة الفصل بالكاد تسمى اوتعني الفصل فهي لا تقوم بأي عمل على المناطق ولكن عند النظر إلى الوقائع على الارض فمناطق الحاجز التي تقوم إسرائيل بالتخطيط لها تقريباً بنفس المناطق التي اشرت لها في خاطرتي: حواجز، طائرات بدون طيارين، دوريات عسكرية...الخ. لذا يوجد وضع محيّر جداً لوجود عمليتان متوازيتان بنفس الوقت. الاولى هي عملية التفاوض مع كل الصعوبات التي تواجهها والاخرى التي تحاول ان تحدث تغيرات

سياسية وتجتنب خلق خارطة. كل هذا لان رابين يريد تأجيل النقاش عن الوضع النهائي. اذا اردت ان اعطي جواباً مباشراً فهو خارطة شارون والتي هي بنظري بالتأكيد ليست خارطة رابين للوضع النهائي.

سؤال: لدي مشكلة لسماعي استعمالك كلمة "حل وسط". وذلك لانه بعد عام ١٩٨٨ اصبح لدينا انطباع بأن الفلسطينيين قاموا بحل وسط كبير عندما اعترفوا بدولة إسرائيل. كان لدينا انطباع بأنه حالماً اعترفنا باسرائيل، كل شيء سوف يصبح مزهراً. اما ان يستمر بوضع حقائق على ارض طوال الوقت فأعتقد انه عمل بدون نظرة طويلة الامد. ما قلته لنا كان محبط جداً وغير مساعد للوصول إلى تسوية لأي نوع من السلام. ارجو ان تعلق على هذا الموضوع.

يوسي الفر: كما أفهم الموقف الفلسطيني، والذي أشار اليه الآن، ان الاستعداد للإعتراف باسرائيل جنباً إلى جنب في حل يتمثل بقيام دولتين مع الدولة الفلسطينية التي تتضمن حتى حدود ١٩٤٨، كان هذا تسوية وحل وسط كبير للفلسطينيين وتنازل نهائي. لكن الفلسطينيين لم يتأكدوا اذا كان هذا بنظر الإسرائيليين هو حل الوسط النهائي.

اذا تابعتم الموقف الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، عندما سيطرت على الضفة الغربية، لم تقول اي حكومة إسرائيلية انه في تسوية نهائية، ان كانت مع الاردن او غيرها، سوف تنسحب إسرائيل من جميع المناطق. لذا فبالنسبة للموقف الإسرائيلي، لو تابعتموه، لعرفتم ان إسرائيل لم ترى ان الحل رقم واحد سيكون انسحابها من كل المناطق. لم تقم اي حكومة إسرائيلية بتبني هذه الفكرة. بعض اليساريين الإسرائيليين، والذين قاموا بفتح حوار مع الفلسطينين او خلقوا حواراً لانفسهم قالوا ان ما على الفلسطينيين، الا الاعتراف باسرائيل حتى يحصلوا على جميع المناطق حتى حدود ١٩٤٨. انا اعتبر الموقف الذي اعرضه، وانا اتكلم بمعيار إسرائيلي، انه موقف سلمي. هنالك مجموعة من اقصى اليسار الذين يودوا ان يرجعوا كل شيء، ولكنهم مجموعة ضئيلة على طرف اليسار الإسرائيلي.

في عرض هذا الموقف فان إسرائيل تقول للفلسطينيين ظننتم انكم انتهيتم من تقديم تسوية او حل وسط ولكن هنالك مرحلة أخرى من التسويات وحلول الوسط. انا اتفهم ان هذا الوضع مؤلم ومحبط وموهم ولكن هذا هو الواقع في افضل الاحوال. اذا اردنا الوصول إلى

حل مناطقي فعلى الفلسطينيين القبول بتسوية اضافية. لقد عرضت عدة طرق للتخفيف من هذه الضربة: تبادل مناطقي، استئجار لمناطق، ومبانٍ سكنية. وايضاً المتطلب الفلسطيني، والذي اجده غريب، بوجود ممر يربط الضفة الغربية بقطاع غزة. هذا الافتراض الاساسي الفلسطيني والذي لم يتوقف اصحابه لاعتبار ان هذه الارض هي لإسرائيل، اي داخل حدود ١٩٤٨. فهذا مثلاً يكون تسوية او حل وسط مناطقي بالنسبة لإسرائيل لذلك يجب ان يكون هنالك اخذ وعطاء من الجانب الآخر ايضاً.

فاذا اخذت كل العوامل معاً بعين الاعتبار فلا بد من مرحلة حل وسط اخرى. هل ستكون التسوية المناطقية ١٢٪ تماماً؛ لا اعتقد ذلك ولكن في اعتقادي يوجد طرق لتعويض الفلسطينيين ايضاً. هذا هو الواقع وهكذا كان دائماً.

سؤال: تحت اي وضع ستقوم إسرائيل بتغيير موقفها بخلع جميع المستوطنات؟ او ما هي الظروف التي قد تجعل حكومة إسرائيلية بخلع جميع المستوطنات. في حالات متعددة قد تحصل على المستوى الدولي بالمعنى السياسي: ضغوطات سياسية، اغراءات اقتصادية، او تغييرات ثقافية. اعتقد ان هذه الطرق يجب القيام بها على مستوى دولي او على مستوى هذه المنطقة والتي قد تؤثر على حكومة إسرائيلية لتخلع المستوطنين. يجب أخذ هذه الامور بعين الاعتبار وعدم التوقف والقول أنه لا يوجد خيارات وكأن العالم لن يتغير وكأن اكثر شيء ممكن ان نحصل عليه هو إسرائيل وما تقدمه لنا. اذا كان ممكن الحصول على ممر او مباني سكنية او تبادل مناطقي او حتى تبادل مناطقي مع الفلسطينيين المقيمون في إسرائيل. فأرجو ان تعطينا البنية التي من خلالها قمت بترتيب هذه الخيارات من حيث عمليتها. فهل مثلاً اكثر احتمالاً اعطاء مبانٍ سكنية او منح سيادة للمستوطنات التي لا تستطيع إلا ارجاعها او هل هو اسهل ان يكون هنالك تبادل مناطق الخالي من السكان كما اقترحت شلوميت ألوني ليكون امتداد لغزة مثلاً او شيء مشابه؟ ترتيب لهذه الاولويات من وجهة نظر إسرائيلية قد تكون مفيدة؟

يوسي الفر: لقد قمت خصيصاً بتجنب فكرة ترتيب الخيارات من حيث الاولوية. لانني اعتقد انه افضل القيام بهذا الشيء على طاولة المفاوضات. ولكن يجب التذكر بأن المفاوضون لن يتكلموا فقط عن التبادل المناطقي والمباني السكنية فهم سيناقشوا موضوع القدس، اللاجئين،

الاقتصاد والمواضيع الامنية ايضاً. لذلك فمن صعب ان يكون هنالك ترتيب لهذه القضايا. النقطة الوحيدة التي اريد الاشارة لها هي ان فكرة المباني السكنية هي فكرة سيئة.

اذا نظرت إلى الوضع الحالي للمنطقة وللعالم فلا ارى اي ظروف قد تفرض على إسرائيل القيام بأي من التنازلات التي تكلمت عنها. فالذي تقوله إن كانت إسرائيل مهزومة سوف تضطر ان تعيد جميع المناطق فاذا حصل ما تتخيله ان خسارة إسرائيل في حرب سوف يجعلها دولة مهزومة عسكرياً وسياسياً فالجواب هو نعم، سوف نضطر الى القيام بتنازلات كبيرة والتي لا نأخذها بعين الاعتبار. ولكن بصراحة لا اعتقد ان هذا سيحصل في المستقبل القريب فالادارة الامريكية (ادارة كلينتون) متعاطفة مع هذا النوع من الخريطة، اي خريطتي. انا اقترح ان حكومته الحزب الجمهوري الامريكي بعد الاخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة، لن تكون مهتمة لا بهذه الطريقة او بغيرها فهم اساسياً يقومون بفك ارتباطهم. لكنني أشك اذا قام جيسي هيلمز او لوك كنغرتش بالضغط على إسرائيل بهذه القضية المناطقية. بنفس الطريقة اذا استمرت المسيرة السلمية يجب ان نسأل انفسنا اذا انتهى الوضع ليصبح خلاف فلسطيني-إسرائيلي على موضوع الـ ١٢٪ او ٥٪ او اي نسبة من المناطق، فعلا من سيضغط اعضاء الكنيست العرب التسعة علينا ام عليكم؟

سؤال: كلمتك اخذتني بعيداً للخلف عندما كانوا اساتذتي الفرنسيين يقولون لي انه لن يوجد اي حكومة فرنسية تستطيع البقاء اذا وافقت على استقلال تام للجزائر او انسحاب اكثر من مليون فرنسي من الجزائر. وانني اسمع نفس الشيء وانا جالس هنا استمع اليك. كنت الاسبوع الماضي في لبنان والاردن احضر اجتماعات مثل هذه ولكن عن موضوع اللاجئين والذي ادهشني هو مقارنة تلك الاجتماعات مع هذا الاجتماع، اذ يوجد مستويين من الحديث على الجهة الواحدة. فيوجد فلسطينيين وآخرون يتكلمون عن الحقوق ولكن ابعاد الحقوق غائبة. فالكلام معظمه عن المصالح ولكن لا يوجد اي تعليق للمساعدة في الوصول إلى اتفاقية.

يوسي الفر: اولاً بالنسبة للتعليق الاول بأن الحكومة لا تستطيع البقاء بعد الانسحاب من الجزائر فهم تقريباً لم يستطيعوا البقاء. ولكن اذا استطاع الفرنسيين البقاء والاستمرار فيستطيع الإسرائيليون البقاء. ولكن هل ستأخذ الحكومة الإسرائيلية هذه المخاطرة، هذا هو السؤال.

يوجد وجهة نظر إسرائيلية لموضوع الحقوق والشرعية الدولية. من وجهة نظركم حدود ١٩٤٨ هي نقطة الانطلاق بالنسبة للمفاوضات المناطقية ولكن من وجهة النظر الإسرائيلية فالحدود الحالية هي نقطة الانطلاق. لن ادخل في نقاش القضية التاريخية بأن الاسرائيليين يستطيعون ان يجعلوا الضفة الغربية دولة فلسطينية، والتي هي لم تكن ابداً، عندما خلقت عن طريق الامم المتحدة ودمرت (الفكرة) عن طريق العالم العربي.

فنحن، إن اردنا، نستطيع ان نقوم باختراع قضية بالقانون الدولي لإدعاءاتنا بالضفة الغربية. انا لا آخذ هذه الادعاءات بجدية ولكن نستطيع القيام بها. فمثلاً قرار ٢٤٢ والذي تحدث عن انسحاب من مناطق (وليس المناطق) وعن آمن الحدود. نحن الإسرائيليون ننظر إلى ٢٤٢ كقرار للامم المتحدة يعطي شرعية إلى الدولة التي نعمل سلام معها: العرب، وحدود ١٩٤٨ وحدود ١٩٦٧ ستتغير مهما كان هذا التغير بسيط. اذا اردنا القيام بسلام مع السيد حافظ الاسد فيجب ان نعطيه لا شيء اقل من الجولان، وبعد نأتي الى موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد انسحبنا من قطاع غزة من الحدود الدولية فبقيت الضفة الغربية ونحن ننظر إلى تطبيق قرار ٢٤٢ من وجهة النظر الإسرائيلية. هذا الوضع تم تبنيه البريطان والامريكان. فمن وجهة نظر الإسرائيليين، يوجد لدينا حقوق ايضاً.

واخيراً، اعتقد ان اتفاق الوضع النهائي سيكون اقل ارتكازاً على الحقوق الدولية ففي المفاوضات نحن الطرف القوي وانتم الطرف الضعيف لذلك فنحن سوف نركز على قضايا التي نعتبرها ضرورية ومهمة لنا. بالطبع يجب ان نكون قادرون على تقديم تعويضات. اود القول انه زيادة على قضية الحقوق المجردة او ما ذكر عن شعور الفلسطينيين بتقديم تسويات اخرى، عندما نصل إلى القضايا المهمة سيكون هنالك امكانية لان تتأكدوا ما معنى مناطقية بالنسبة لكم. عندها تستطيع إسرائيل الأخذ بعين الاعتبار القضيا المختلفة الاخرى المهمة لكم. لقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على هذه الفكرة التي تحدثت عنها وفي الواقع سوف يكون هنالك دولة فلسطينية. ولكن حزب الليكود لم يوافق ولم يوافق رابين كذلك. فهذه سوف تكون تسوية بالنسبة لموقف رابين: خلع المستوطنات هو تسوية. هذا هو السبب الرئيسي لرفض رابين خلع اي مستوطنة ليس لانه يحب المستوطنات فهو لا يحتملها ولا يحتمل الناس الموجودون فيه وكذلك من وراء المستوطنات. لقد ردد هذا الشعور عدة مرات.

فعندما نجلس في المفاوضات سوف يقول هذه هي المستوطنات التي اعدت خلعها، ماذا ستعطوني بالمقابل؟ هذا هو اتجاه المفاوضات حالياً فيما رغبتم بذلك ام لا.

سؤال: سوف يحاول السيد رابين ان يدفع مفاوضات الوضع النهائي على حسابات الانتخابات؛ اذا كان الوضع كذلك، ماذا برأيك سيحصل للاتفاقيات المتوصلة مع السلطة الفلسطينية؟

يوسي الفر: اريد ان اتوخى الحذر بقولي ما يفكر به السيد رابين. عندما كنت اقوم ببحثي هذا قابلت جميع السياسين الكبار من طرفي الخط السياسي الاسرائيلي. ثم اذهب الى الرئيس الوزراء لانني اعرف انه لن يقول لي بماذا يفكر؛ فهو لا يقول لاحد. لا اعرف ماذا يخطط ان يفعل بعد الانتخابات. ولكن يجب التذكر ان رابين لم يتبنى فكرة دولة فلسطينية ابدا. عندما نتطلع على قضية توقيت مفاوضات الوضع النهائي، هذا اذا بقي الموعد النهائي شهر ايار، فنجد انها ستبدأ قبل بضعة اشهر فقط من الانتخابات الاسرائيلية. لذلك فهو من الصعب تخيل مفاوضات الوضع النهائي جادة في هذا الجو ما قبل الانتخابات. انا افضل ان اقترح للفلسطينيين انه بينما نتحدث عن القضايا الاسرائيلية في الضفة الغربية ان تقوم في مباحثات هادئة وسرية وعالية المستوى لبحث طبيعة الوضع النهائي تماما بالتوازن مع شعاراتنا ان المفاوضات يجب ان تبدأ من اليوم واعتقد ان باستطاعتكم القيام بها فهذا سيكون عمل صحي للقيام به. لا يوجد عندي علم اذا كان هنالك احد يقوم بها، ولكنني لا اعتقد.

ماذا سيحدث اذا ربح حزب الليكود في الانتخابات؟ انا اعتقد ان الليكود سيقبل بوضع قطاع غزة لاننا قمنا بالفصل والذي هو كجدار قرب الخط الاخضر. وانهم، الليكود، سيقبلوا باعادة الانتشار في الضفة الغربية بدون خلع المستوطنات ولكنهم سيقولون للفلسطينيين اننا سنجلس معكم لمفاوضات الوضع النهائي عندما تكونوا مستعدين، وان ما ترونه هو الذي ستحصلون عليه فقط. انني لا اراهم مستعدون لتقديم اكثر من ذلك.

سؤال: ان اسس الصيغة التي عرضتها هي محاولة لحفظ بعض المصالح المهمه للطرفين وابراز الخلل في البدائل الاخرى. فأنت خصيصا قمت بحذف القدس ومشاكلها، خاصة المستوطنات، من عرضك. هل اخترت القيام بهذا المشروع لاغراض اكاديميه او انك قمت ببحثك الجديد هذا بوضع مخطط تمهيدي للقدس انك قمت ببحثك الجديد هذا بوضع مخطط تمهيدي للقدس واخترت الا تتعامل معه هنا ذلك لانك بالتأكيد تعاملت مع هذا الموضوع في مقدمتك، لكنني لم اجد ردك مرض، اذا كانت اسس صيغتك تقديم عرض المصالح الهامة

للطرفين، خاصة القضية الامنية بالنسبة لاسرائيل، الا تعتقد ان العوامل التي عرضتها فيها شيء ناتج عن المشاكل خصوصاً المشكلة الامنية؟

يوسي الفر: بالنسبة لقضية القدس، انا متأسف اذا كان تفسيري الاولي لم يكن مرض. اعتقد ان نظرة جدية لقضية القدس تحتاج لمجموعة مختلفة من المعايير المنهجية. فهناك القضايا الدينية وقضايا البلدية وموضوع السيادة السياسية (والتي هي خاصة بقضية القدس)؛ اضف الى ذلك المتطلب الفلسطيني بجعل القدس العاصمة القومية وهذا يتطلب بحث اضافي.

اعتقد انه عندما يعمل على مشروع كهذا يجب ان يركز على موضوع ومهمة واحدة. فلأنني فصلت بين موضوع القدس وقضية المناطق، قمت باختيار قضية المناطق وشخص اخر اختار قضية القدس.فسوف يكون هنالك ورقة عن القدس. فمثلما ورقتي تجعل موضوع القدس كمرجع فسوف يكون هنالك ورقة عن القدس والتي سوف تجعل قضية الضفة الغربية كمرجع فقط.

اقترح ان احد الطرق التي يستطيع الطرفان ان يتعاملوا بها هي ان يقوما بعمل تشريع يمنع الادعاءات والدعايات ضد الطرف الاخر، بهذه الطريقة يصبح هنا مقاضاة قانونية لمن يخالف هذا القانون. ان هذه الطريقة لن توقف الاخطار الامنية فوراً ولكنها تساهم في هذا الطريق.

اريد ان اكرر ان هذه الخارطة لم تتعامل مع قضايا اللاجئين والقدس.

سؤال: اريد ان ابدي بعض ملاحظاتي بدون تفصيل عن ورقتك هذه. فمثلاً توازن القوى هو لصالح إسرائيل، لذلك تستطيع إسرائيل ان تفرض الصيغ التي تريدها. انت ايضاً تكلمت عن مسببات المستوطنات مثل الاسباب الاقتصادية والدينية والتراثية، ولكن فجأة تغاضيت عن الاسباب التراثية في مناطق اخرى من الضفة الغربية. فالمنطقة الاكبر التي تريد الحفاظ عليها تريدها لاسباب اقتصادية. ماذا حدث للاسباب الدينية وكيف تتغاضى مثلاً عن المتعصبين دينياً والذين يريدون كل الارض. انت ايضاً تتكلم عن الكثير من المستوطنات الإسرائيلية ووحدات مستوطنات والتي هي بالحقيقة شرق الخط الاخضر.

يوسي الفر: لو شاهدت جميع المستوطنين الذين رأوني وقالوا اننا رأينا خريطتك وهي غير واضحة فالخط هذا غير واضح، هل نحن عليه ام لا. لقد اخذوا الخارطة بشكل جدي؛

فالخارطة هي فقط لإثارة التفكير في هذه القضية وليس لتقرير مصير هذه المستوطنة او هذا الشارع او ذاك.

بالنسبة لى تغاضي المطلب التراثي فمثلاً بالنسبة للخليل يجب ان يكون هنالك تبادل في عقليتنا لانه لا يوجد طريقة لربط الخليل باسرائيل وابقاء خارطة منطقية. فهذا في اعتقادي سيكون مرفوض كلياً من قبل الفلسطينيين (مثلاً وجود ممر من الخط الاخضر إلى الخليل ومستوطناتها). لان الممر سوف يقطع الدولة الفلسطينية فحتى لو كان هذا سببي الوحيد فهجومي كان اننا نحن الإسرائيليون يجب ان نتدبر امورنا بدون الخليل. ولكن نحتاج إلى ترتيبات بديلة بالنسبة للاماكن المقدسة، لذلك قد نستطيع ان نجعل الكهف في الخليل (الحرم الابراهيمي) وجبل الهيكل (المسجد الاقصى) مشابه لترتيبات القدس؛ اي ان يكون هنالك وضع سيادة عربية على جبل الهيكل (المسجد الاقصى) ويكون لإسرائيل حقوق معينة في معابد الخليل حق الوصول والإستعمال...ألخ.

سؤال: هل تستطيع ان تخبرنا باختصار ماذا كان الرد من الجانب الإسرائيلي على خطتك من المواقف السياسية الإسرائيلية المختلفة؟

يوسي الفر: على المستوى الرسمي، احد الوزراء، يوسي سريد، ونائب وزير تبنوا الخطة علنياً. وعدد من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى ومسؤولين امنيين قد تبنوا الخطة عند محادثتهم معي. لقد جاء هذا الكلام في تقارير العديد من الصحافيين بأن هذه الخطة هي مقبولة للعقول الامنية رفيعة المستوى في إسرائيل. انا لم اسمع هذا من شاحال شخصياً بأن خريطة الفصل لشاحال هي تقريباً منبثقة عن خريطتي.

عندما تباحثت عن الخريطة مع اليمين الإسرائيلي وسياسيين رفيعي المستوى في الليكود، كان رد فعلهم ان هذا لا يمثل موقف الليكود وانه لا يمثل ما يريده الليكود. فالليكود لا يريد ان يستغني عن السيطرة على اي جزء من ارض اسرائيل. ولكن اذا قدمت هذه الخريطة لليكود هنالك فرصة جيدة ان جزءاً كبيراً من المصوتين من الوسط واليمين سيكونوا مستعدون الى تبني تسوية مناطقية تتعامل مع ٧٥٪ من احتياجات المستوطنين. ايضاً يجب الاخذ بعين الاعتبار نقطة اخرى وهي ان الاتجاه السياسي لمعظم المستوطنات الواقعة على الخط الاخضر هو ليكودي فمعظم البلديات والمجالس هي ليكود بينما الاربعون ألف الذين يقطنون في قلب

البلاد هم من المستوطنين المتدنيين – الايديولوجيين واللذين هم اقرب في اتجاههم السياسي إلى الحزب الديني القومي.

لذلك من وجهة نظر المنتخب السياسي، اذا أكد للمنتخب ان هذه المستوطنات ستُضم لإسرائيل فان جزء جيد من منتخبي الليكود سيصوتوا لذلك وهذا يعني انك ستحصل تقريباً على ثلثي مجموع الانتخابات. فسياسياً هذا شيء مميز ولكن لا يوجد احد من اليمين الذي اقترحه علينا.

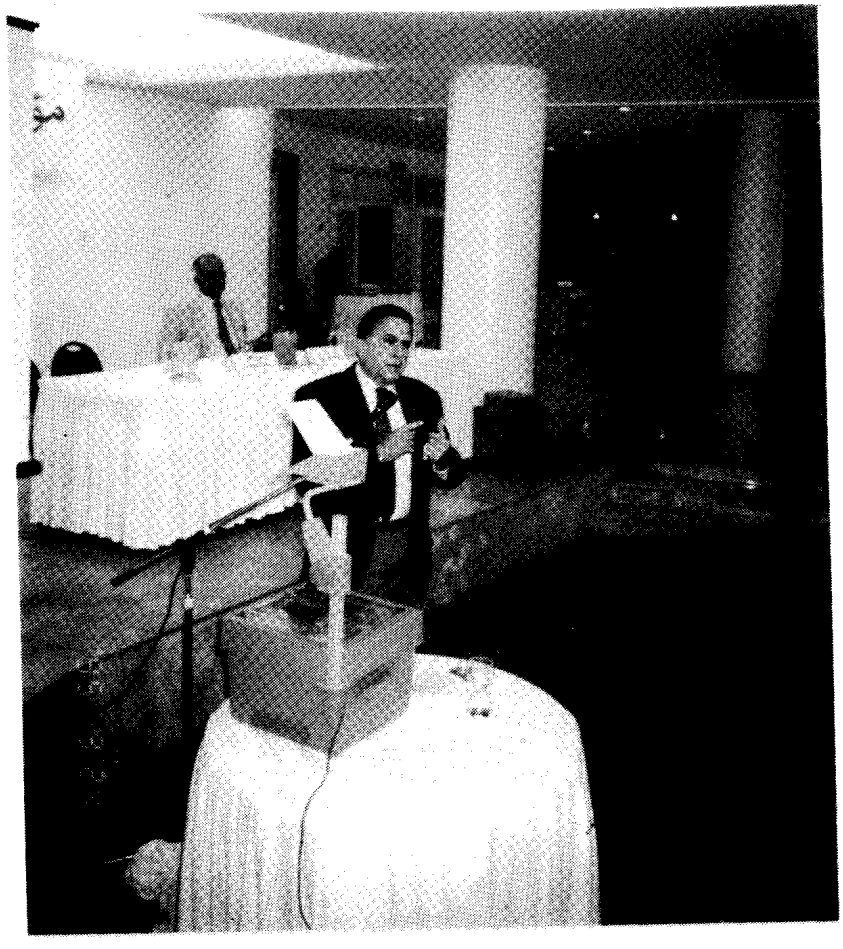

الجلسة الثالثة

خيارات إستراتيجية فلسطينية حول موضوع الاستيطان

المتحدثون

احمد الخالدي

خليل الشقاقي

كميل منصور

مدير الجلسة

رجا شحادة

خيارات استراتيجية فلسطينية (١)

احمد الخالدي

رئيس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية، وباحث في شتهام هاوس في لندن. خبير بالشؤون الاستراتيجية والامنية ومستشار سابق للمفاوضات.

سأنطلق من ما يمكن تسميته ببعض المعضلات المنهجية. عندما ننظر الى مسألة الاستراتيجيات المضادة للاستيطان هنالك مشاكل تتعلق بمفهومنا لمعنى الاستراتيجية الفلسطينية. فنحن نطالب بالكل بمعنى ان استراتيجيتنا الحقيقية مبنية على ان نحقق كامل مطالبنا بازالة كافة المستوطنات والعودة الى خطوط ١٩٦٧ بما في ذلك القدس كعاصمة فلسطين...الخ. فعندما نأتي الى فحص الخيارات السؤال هو هل هناك بالفعل خيار فلسطيني غير هذا الخيار؟ يعني هل من الممكن ان ندخل في مسألة الخيارات دون ان نبدأ بعملية المساومة لانه عندما نقول خيارات فلسطينية نبدأ بعملية خلق البدائل نصل بشكل مباشر الى مسألة ما يمكن ان نقبل اقل من مطلبنا الكلي.

وانا ارى في الواقع ان مبدأ او مشكلة المساومة هذه ليست مشكلة استراتيجية انما مشكلة سياسية تتعلق بالقرار السياسي وبعملية التفاوض. وتظهر هذه المعضلة او المشكلة الاولى عندما نحاول ان نضع خيارات فلسطينية تأتي بحلول اقل من مطلبنا الكلي.

المشكلة الثانية، تتعلق بترابط حلقات التفاوض وحلقات القضايا المطروحة للمرحلة النهائية، فعندما ننظر الى مسألة الاستيطان لا يمكن ان نفصل الاستيطان عن سائر القضايا الاخرى، لا يمكن لنا ان ننظر الى المرحلة النهائية سوى كرزمة متكاملة تتألف من عناصر الحل النهائي المترابطة الواحدة بالاخرى. بطبيعة الحال، موقفنا تجاه هذه الرزمة سيتحدد ليس فقط من باب ما هو الحل لمسألة الاستيطان وانما كيف يبدو هذا الحل على ضوء ميزان الخسارة والربح في الحلقات الاخرى. على سبيل المثال، فقط اذا وافق الاسرائيليون على ان تكون القدس عاصمة فلسطينية، فهل هذا يفسح المجال امامنا لنقبل بأقل مثلا فيما يتعلق بالـ بالمستوطنات ام لا؟ اي هل هنالك نوع من المساومة الداخلية ما بين حلقات المرحلة النهائية ام لا؟ وهذا سؤال ايضا منهجي وسياسي في آن اخر من الصعب ان نتطرق اليه هنا.

مع ذلك سأحاول النظ الى عملية الاستيطان من عدة زوايا: اولا - يبدو لي انه يجب ان ننظر للاستيطان كمعركة، كنوع من المعركة العسكرية وفي الفنون العسكرية اهم شيء في محاولة تطوير الاستراتيجيات المضادة هو تحديد مركز الثقل في الهجوم الجاري ضدك. ويبدو لي ان يوسي الفرمثلا حدد لنا بشكل مبسط اين مركز الثقل الاساسي في الهجمة الاستيطانية. وهو يتركز في مناطق محددة جدا في مفهوم "حزب العمل" فالهجمة الاستيطانية مكثفة في بعض المناطق وهنالك استعداد مبدأي التخلي عن مناطق اخرى، ومن هذه الزاوية اذا كنا نحاول ان نفكر في استراتيجية مضادة، يجب ان نركز في هجومنا المضاد على مركز الثقل الاسرائيلي وليس المواقع الثانوية التي نفترض ان اسرائيل قد تخليها لنا في كافة الاحوال ومن المهم هنا ان نميز بين المفهوم العمالي والمفهوم الليكودي.

المفهوم الليكودي مبني على الاستراتيجية منع قيام كيان فلسطيني، اعتقد ان حزب العمل لا يمانع من حيث المبدأ قيام كيان فلسطيني، وكلام رابين نفسه يؤكد ذلك. وانما استراتيجية حزب العمل الاستيطانية مرتبط بمفهوم ايدلوجي عميق ومتجذر ويجب ان نتذكر ان حزب العمل هو الذي بدأ بعمل الاستيطان، وهو الذي وسع الاستيطان الى مناطق العمق الفلسطيني. الون موريه نشأت في عهد شمعون بيرس وتحت رعايته والذي يسمونه امني هو استيطان نابع من المفهوم الايدلوجي لحزب العمل الذي له جذور عميقة في العشرينات الثلاثينات. وهذا مفهوم متكامل جدا يهدف الى رسم حدود جديدة لاسرائيل وفي تكتيك

الاستيطان ضمن مناطق هذه الحدود كي يواجهه الفلسطينيون بامر واقع. اظن ان السيد خليل التفجكي اشار الى ذلك وليس من باب الصدفة ان عملية رابين الاستيطانية الجارية هي اكبر

هجمة تاريخية في تاريخ صراعنا مع اسرائيل. يعني رابين في آن واحد ينفذ بقايا مشروع الليكود الذي لم ينفذ في عهد الليكود، وفي نفس الوقت ينفذ مشروع حزب العمل الهادف الى اعادة رسم الحدود النهائية بيننا وبين دولة اسرائيل.

السؤال الاول والاصعب: اين حدود المجهود الفلسطيني المضاد وماذا نتوقع نحن الفلسطينيون كحد اقصى لتحقيقه. اعتقادي الخاص ان الخارطة التي رسمها لنا يوسي الفر اليوم تمثل الحد الادنى الاسرائيلي، اي ان خارطة رابين اقصى من هذه الخارطة اذ ان رابين يريد اكثر مما يريده، او يدعي انه يريده يوسي الفر. وامام هذا الواقع اظن انه يجب التفكير الجدي والمسؤول جدا عن احتمال كوننا لن ننجح في تحقيق هدفنا الاولي، وهو تفكيك كافة المستوطنات، وضمن هذا المفهوم يجب ان ننطلق في البحث عن خياراتنا في حال لم نستطع تحقيق فكفكة وازالة كافة المستوطنات في مواجهة المشروع العمالي الذي بشكل او بآخر يشابه مشروع الفر. ورابين لا اتوقع ان نجيب على هذا السؤال الان ولا ارى انه من غير المناسب بصراحة ان نحاول رسم خطوط حمراء او الخطوط الممكن ان نرجع اليها هنا ويمكن في نهاية المطاف ان نجد انه لا حل مقبول لدينا ضمن الظروف التي رسمها لنا مثلا الفر وانه يجب ان نفكر بحلول جذرية تختلف كليا عن مفهومنا السائد منذ اواسط السبعينات والذي يفترض دولة فلسطينية تتعايش ضمن حدود ١٩٦٧ مع اسرائيل وفي المرحلة الانتقالية يجب ان تكون مرحلة متحركة باتجاهين. اسرائيل تحاول ان تفرض ملامح الحل النهائي خلال المرحلة الانتقالية، ويجب علينا ايضا ان نفكر كيف يمكن لنا ان نرسم او نبدأ برسم المرحلة النهائية ايضا خلال المرحلة الانتقالية اي ان نستغل المرحلة الانتقالية لكي لا تكون فقط مرحلة فرض امر واقع علينا من طرف اسرائيل وانما مرحلة بناء بالاتجاه المضاد ولربما فرض امر واقع جديد على الطرف الاسرائيلي ايضا.

وسأطرح هنا ثلاثة مداخل ممكنة:

المدخل الاول: هو اعادة ربط العملية التفاوضية الانية بمسألة الاستيطان وربما بشيء من الابداع ويبدو لي مثلا ان حكومة رابين لم تحاول اطلاقا ان تغير من وضع المستوطنين بالعكس هي تقوم بكل شيء من اجل اراحة المستوطنين. المطلوب التوجه نحو الحكومة الاسرائيلية باسئلة او بمجهود تفاوضي يدفع باتجاه مثلا بدء باحتواء الاعمال الاستيطانية من قبل اسرائيل نفسها. لماذا لا تقوم اسرائيل بمنح الحوافز باخلاء بعض المستوطنات، حوافز ذاتية. رابين يقول انه لا يريد ان يخلي اي مستوطنة بالقوة وانما هل

هناك مانع من وضع اغراءات مالية للمستوطنين ان يتركوا المستوطنات، لا ارى ما هي الحجة الاسرائيلية في هذا المجال اي في خلق الحوافز المضادة من ناحية والحوافز من ناحية اخرى مثل رفع عن المستوطنات حوافز البقاء. وكل هذه الامور مادية بالنهاية. ولكنها تؤثر.

ثانيا: يبدو لي ان المطلوب البدء بالتفكير في استراتيجية اسكان وتوطين فلسطينية ديمغرافية مختلفة وبنفس المفهوم الاسرائيلي للاستيطان الذي يفرض امر الواقع. يجب علينا خاصة ان نفكر في نشر عملية السكن والبناء بشكل يلجم الانتشار الاستيطاني الاسرائيلي، ولربما يقطع الطريق على خلق خارطة التي تأتي على شكل خارطة الفر في النهاية.

ثالثا: اظن د. حيدر عبد الشافي ذكر شيء من هذا النوع لا ارى ما هي الاشكال في بناء جبهة تضم كافة القوى السياسية داخل فلسطين، بما في ذلك القدس وتتفق على مواجهة الاستيطان بكافة السبل ما عدا العمل العسكري المباشر يعني يكون الموقف الشعبي موجه ومتفق عليه بين السلطة وبين سائر الفئات السياسية المختلفة داخل الصف الفلسطيني السياسي، والاتفاق في مواجهة الاستيطان على صعيد شعبي وعلى كافة الاصعدة دون العمل العسكري الممكنة عن العم العسكري ولا يكفي ان نقول نحن في موقع ضعف واسرائيل في موقع قوة ومن الخطأ الجسيم برأيي ان ننظر للتغيرات في العالم العربي او في العالم الخارجي وان نتأمل بان روسيا وامريكا والعراق سيكونوا عوامل ضغط على اسرائيل بنهاية الامر، المعركة ستحسم هنا ونحن المسؤولين عن ربحها او خسارتها.

خيارات استراتيجية فلسطينية (٢)

خليل الشقاقي

استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح. مدير مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. خبير بالشؤون الامنية والاستراتيجية.

سأتحدث عن الاعتبارات الفلسطينية والاعتبارات الإسرائيلية في موضوع الاستيطان، واقترح نوع من الاستراتيجية الفلسطينية للتعامل مع الاستيطان، ولكن بأختصار شديد حتى اتجنب الدخول في نقاش تفصيلي اعتقد انه مضر كثير.

سوف اتحدث في البداية عن طريقة التعامل مع هذا الموضوع. هل من الصحيح - مثلما تحدثنا في الصباح- ان تقول ان الحجم الاستيطاني قد وصل الى درجة كبيرة جدا، بحيث اصبح مخيفاً وكأنه لا رجعة عنه، هل صحيح ان الاستيطان عقبة رئيسية امام المسيرة السلمية مثلما تحدث الدكتور حيدر. انا اعتقد أن التركيز على هذا الجانب ليس مفيد للجانب التفاوضي الفلسطيني، ويضر بالعملية التفاوضية الفلسطينية والموقف التفاوضي الفلسطيني، لان التركيز على الاستيطان وجعله في نظرنا قضية مهمة جدا يعني أننا قد نعطي الانطباع اننا اذا حصلنا على ما نريد في موضوع الاستيطان نكون مستعدين التنازل في موضوع اللاجئين او في موضوعات اخرى. قد يكون هذا الشيء صحيح من ناحية تحليلية. ولكن من ناحية تفاوضية ان نعرض الموضوع بهذه الطريقة فيه نوع من الخطورة على الموقف التفاوضي الفلسطيني.

انا ارى ان هناك فائدة تحليلية ان نعرض موقفنا ونحدد هدفنا. نقول ان الاستيطان قضية مهمة، ونريد او لا نريد، ان نقدم في مقابل الحصول على ما نريد فيها تقديم تنازلات في قضية اخرى او اذا قررنا اننا لا نريد تقديم أية تنازلات مرة اخرى ونقول ما هو الشيء الذي نحن على استعداد أن نقدم فيه تنازلات وما هي الاستراتيجية الكفيلة ان تحقق لنا هذا الشيء.

سأحاول أن اعمل هذا الشيء الآن، ولكن مثلما قلت بطريقة مختصرة. سأتحدث اولا عن الاعتبارات الفلسطينية ومن ثم الاعتبارات الاسرائيلية ومن ثم عن الاعتبارات الاستيطانية. سأفصل الاعتبارات التفاوضية للطرفين ومن ثم سأتحدث عن الخيارات المتاحة امامنا ومن ثم الاستراتيجية الفلسطينية المقترحة ومن ثم ثمن الاستراتيجية التي سنكون مضطرين ان ندفعه ثم النقطة الاخيرة التي لن اتحدث عنها، ولكن سأذكرها ذكر وهي ما الخطط التي سنتبعها من اجل نحقق استراتجيتنا.

هناك ثلاثة اعتبارت اساسية فلسطينية يجب ان تحدد موقفنا الاساسي من موضوع المستوطنات.

أولا- نحن نريد التوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. الهدف الثاني او الاعتبار الثاني هو ان علينا ان نحافظ على الارض والحدود والتواصل الجغرافي الفلسطيني، بمعنى يجب ان نحافظ على خط الهدنة مع إسرائيل، يجب ان نحافظ على خط نهر الاردن مع الاردن، والخط الدولي مع مصر. الاعتبار الاساسي الثالث يجب ان نتوصل إلى حل سياسي يكون مقبول للرأي العام الفلسطيني ويحفظ حقوقنا في موضعين مهمين: اللاجئين والقدس.

هذه الاعتبارات الثلاثة الاساسية يجب ان تكون المحددات لحركتنا في موضوع الاستيطان. سأتحدث الآن عن الاعتبارات الاساسية الإسرائيلية:

اولا- الاعتبار الامني -فيما يتعلق بالاستيطان- من ناحيتين المستوطنات ممكن أن تشكل حماية دفاعية لمنطقة وسط إسرائيل لانها قريبة منها، وهناك مستوطنات ممكن أن تكون مفيدة لتحمي ضد الهجمات قد تأتي من الشرق.

الاعتبار الاساسي الثاني - هو الاعتبار السياسي بمعنى أن إسرائيل تريد إستراق سياسي داخلي. ان للمستوطنين اعتبارات دينية قد تشكل مشكلة للاستقرار السياسي الداخلي،

رد فعل المستوطنين رقم واحد، النجاح في الانتخابات لأي حكومة إسرائيلة رقم اثنين، والرأي العام الإسرائيلي رقم ثلاث. هذا هو الاعتبار الإسرائيلية الثاني وهو الاعتبار السياسي.

الاعتبار الاساسي الثالث هو الاعتبار الاقتصادي وله ثلاثة جوانب: استثمارية ومائية واراض. وهي متعلقة بمناطق استثمارية صناعية مثل المناطق التي يقترح يوسي ان يضمها لإسرائيل كفار بجانب نابلس وقلقيلية وطولكرم، والسيطرة على مصادر للمياه مثل مناطق في الجنوب حول كفار عتسيون، واراض يمكن تكون تابعة لها (اراض زراعية) يمكن أن تساهم في توسيع دولة إسرائيل. هذه الاعتبارات الاساسية الإسرائيلية الثلاث.

عند فصل المستوطنين عن إسرائيل أو بالأحرى المستوطنين عن الحكومة القائمة. للمستوطنين خمسة اعتبارات متشابهة او مختلفة عن بقية الدولة:

١- يريدون تعويضات، موضوع التعويضات هو اعتبار اساسي للمستوطنين الاقتصاديين.

٢- الجانب الثاني هو الجانب الديني ١٠ آلاف او ٤٠ آلف مستوطن بالنسبة لهم الوجود في الضفة الغربية هي مسألة دينية بدرجة أساسية.

٣- الجانب الايديولوجي السياسي: هناك مستوطنون صهاينة مدفوعون باعتبارات ايديولوجية - الكلام الذي تحدث عنه د. حيدر والذي تحدث عنه ايضا على السفاريني عن الربط بين الصهيونية والعمل الاستيطاني - هذا صحيح تماماً الطلائعية الصهيونية موجودة لدى شريحة من المستوطنين.

٤- الناحية الامنية أيضا عند بعض المستوطنين، ويوجد عدد كبير من الجنود وضباط وموظفي الادارة المدنية يسكنون المستوطنات.

٥- الاعتبار الخامس والآخير وهو ليس اعتباراً في الحقيقة فقط للمستوطنين وهو اهم اعتبار كذلك اهم من كل الاعتبارات الاخرى. للمستوطنين ولأي حكومة غير الحكومة الحالية، وهو افشال أية تسوية سياسية أقليمية. وأنا أعتبر من منطلقي ان هذا الاعتبار افشال اية تسوية سياسية اقليمية بمعنى ان تكون هناك سيادة غير يهودية على مناطق في الضفة الغربية هو اعتبار اساسي للمستوطنين ومثلا لحكومة ليكودية قد تأتي.

ما هي الاعتبارات التفاوضية الإسرائيلية الحالية، لماذا يتردد الإسرائيليون الآن في موضوع المستوطنات ولماذا كانوا مترددين في اوسلو، وطلبوا من الطرف الفلسطيني تأجيل

التفاوض حول هذا الموضوع ولماذا وافق الفلسطينيون عليه. الإسرائيليون ليسوا على استعداد في المرحلة الحالية حتى للتفكير في اخلاء مستوطن واحد من شبر واحد، لسبب بسيط لا يمكن ان يحدث هذا الشيء ما لم يكن له ثمن. الثمن هو تعدي اقليمي على الحدود. في اللحظة التي نقول فيها نحن مستعدون لمناقشة تعديل الحدود تنتهي القضية وتبدأ الحديث عن الوضع النهائي -مثلما طرح يوسي الفر في ورقة عن الحدود والمستوطنات- باختصار لا يمكن فتح ملف الاستيطان بدون فتح ملف الحدود. اعتقد ان هذا هو الموقف الإسرائيلي.

عند الحديث عن خيارات التعامل مع المستوطنات هناك ثلاثة رزم: ازالة كل المستوطنات، ازالة بعضها، او عدم ازالة اي شيء منها، هذه رزمة. ما يبقى منها نبقيه جزء من السيادة الإسرائيلية أو نضمه إلى إسرائيل -مثل ما يريد يوسي الفر- او نضعه تحت السيادة الفلسطينية هذه رزمة ثانية. الرزمة الثالثة اليهود الذين يبقوا، اذا بقي احد منهم، يكونون مواطنين إسرائيلين مقيمين في دولة فلسطينية، او نعطيهم حكم ذاتي، او يكونون مواطنين فلسطينيين. لا يوجد حل خارج هذه الرزم الثلاثة - لا اود الخوض في شرح كل واحدة من هذه الرزم-.

سأتحدث الآن عن الإستراتيجية الفلسطينية التي اقترحها وهي تتمحور حول خمس نقاط:

١- يجب ان يكون الموقف الفلسطيني مبني على اساس خط الهدنة. هذا هو القاعدة الاساسية التي يجب ان نعمل بناءً عليها، نستطيع بعد ذلك نغير إن شئنا لكن في الاساس يجب ان يكون حدود ١٩٦٧ وخط الهدنة هما الاساس يجب عدم فتح باب التعديلات على الاطلاق. يجب أن نرفض اي حديث على الاطلاق يدور حول تعديل خط الهدنة. الموقف الإسرائيلي سيقول حدود آمنة بناءً على قرار ٢٤٢، نحن يجب ان يكون موقفنا أن قرار ٢٤٢ هو خط الهدنة.

٢- المستوطنات الإسرائيلية يجب ان تكون مفصولة عن قضية الحدود. يجب أن نرفض مطلقاً المنهاج الخاص بيوسي الفر الذي يربط المستوطنات بالحدود. المستوطنات والحدود يجب الا تكون مرتبطة ببعضها في الاستراتيجية الفلسطينية على الاطلاق. نحن نقيم حدودنا على خط الهدنة، والمستوطنات تنتظر حتى نجد طريقة للتعامل معها. يجب ان لا يتمحور

الموقف الفلسطيني على اساس ان تقوم الحكومة الإسرائيلية باجبار المستوطنين على الخروج من الضفة الغربية؛ ماذا سنفعل بهم؟ هذا موضوع آخر لن اتطرق له الآن.

٣- يجب ان يكون الموقف الفلسطيني مبني على اساس خروج الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تبعية المسؤولية الامنية فيهما إلا للسلطة الفلسطينية بحيث لا تقع مسؤولية أمن المستوطنين على عاتق الجيش الإسرائيلي، يعني الامن لكل شيء داخل حدود خط الهدنة هو امن فلسطيني.

٤- يجب ان نبذل جهد في تقديم دوافع اقتصادية من طرفنا لمن اراد من المستوطنين ان يخرج من الضفة الغربية.

٥- يجب ان نركز على الجانب القانوني -الذي تحدث عنه علي السفاريني بمعنى انه قانونياً المستوطنات غير شرعية- ونذكر انه في احدى المحاكم الإسرائيلية عندما رفعت قضية المستوطنين اكثر من مرة التبرير الاستيطاني كان تبريراً امنياً والمحكمة قررت انه في لحظة غياب التبرير الامني يفقد المستوطنون حقهم في الاستيطان.

هذه العناصر الاساسية التي اقترحها لتحكم الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية. اعتقد انه الثمن لهذه الاستراتيجية سوف يكون اننا سنضطر لأن نعالج الاعتبارات الإسرائيلية التي ذكرت سابقا، يجب ان نكون على استعداد لمناقشة هذه الاعتبارت الاساسية. على ما اعتقد الاستراتيجية هذه تعطينا ضفة غربية وفي النهاية بدون مستوطنين ولكن في البداية تعطينا الضفة الغربية بكل مستوطنيها. وحتى نصل لها يوجد ثلاثة امور يجب ان نقوم بها. الاعتبار يجب ان نعالجه، الاعتبار الاقتصادي يجب ان نعالجه والاعتبار السياسي يجب ان نعالجه.

مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC
مؤتمر الاستيطان تحدي السلام
القدس ٢٤ آذار ١٩٩٥ فندق الاسباسدور

خيارات استراتيجية فلسطينية (٣)

كميل منصور

مدير مركز القانون في جامعة بيرزيت وبروفيسور العلوم السياسية في جامعة باريس (السربون). عضو هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية (بالفرنسية). مستشار سابق للوفد المفاوض.

ارغب في التكلم في الموضوع المطلوب مني على اساس الانطلاق من الوظائف التي تؤديها المستوطنات والتي تؤدي اليها عملية الاستيطان والاستراتيجية الفلسطيني الممكنة. والتي ممكن تسميتها وظيفة استراتيجية مطلقة، الاستيطان في جوهره يؤدي وظيفة جوهرية مطلقة المعنى بالنسبة للصهيونية، بالنسبة للمستوطنين وبالنسبة للعملية الاستيطانية.

ودور العملية الاستيطانية منذ البداية وليس فقط من عام ١٩٦٧ في الصراع التاريخي مع الصهيونية وفلسطين الانتداب "ارض اسرائيل" هي ان يحل اليهود الإسرائيليين محل الفلسطينيين تدريجيا بشكل لا يبقى معه فلسطيني على ارض فلسطين. هذا هو الجوهر، وغزة. لن اتكلم عن الاستراتيجية هذه لعدة اسباب:

اولا- جزء هام من الشعب الفلسطيني لم تستطع الصهيونية وإسرائيل طردهم، هم حوالي او اقل من ٣ ملايين فلسطيني في فلسطين الانتداب بما فيها إسرائيل والضفة وغزة.

ثانيا- لان وضع جديد قد نشأ من جراء مسار مدريد: قيام سلطة فلسطينية في قطاع غزة ومنطقة اريحا وانتداب هذه السلطة الى بعض جوانب الحياة في الضفة. حالة السلم مع دولتين مجاورتين لغزة والضفة اي مصر والاردن. واستمرار المفاوضات حتى لو كانت غير متكافئة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

اخيرا- افتراض ان تجري المفاوضات على الحل النهائي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية على اساس مرجعية معينة يعني ٢٤٢.

سأتكلم عن الاستراتيجية الاسرائيلية التي لها انعكاس في ارض الواقع وفي احتمالات تطور الواقع. بكلمات اخرى سأتكلم فقط عن الوظائف التي يقوم بها الاستيطان. أكان ذلك بتخطيط من الحكومة الاسرائيلية او ديناميكية الاحداث. لن اخالط بين استراتيجية واضحة ومخططة لها وبين ديناميكية الاحداث. سأسرد هذه الوظائف بطبيعتها وسأتطرق في كل منها الى الموقف الفلسطيني المطلوب ازاءها على افتراض ان الطرف الفلسطيني يعمل وفق تفسيره لمرجعية ٢٤٢ اي الانسحاب التام والكامل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

اول وظيفة- هي الوظيفة الايديولوجية. المستوطنات - كلنا نعرف- تعكس المقولة الاسرائيلية ان لليهود الحق في الاستيطان على اي جزء من ارض اسرائيل. وان وجود المستوطنين الحاليين يعكس هذا الحق وانه لا يمكن لاي حكومة اسرائيلية حزب عمل، حزب الليكود حتى ميرتس اعتبار المستوطنين اجانب على هذه الارض. الهوة هنا عميقة طبعا مع اي موقف فلسطيني. لم يحصل اي تقارب اسرائيلي فلسطيني في هذا الموضوع في اعلان المبادىء اوسلو.

هناك تقارب معين في الاعتراف المتبادل الذي تلا اوسلو، لكنه بعيد كما هو مطروح فمنظمة التحرير اعترفت بكيان جغرافي بأقليم اسرائيلي. اما اسرائيل فاعترفت بالشعب الفلسطيني وبكيان سياسي ولكن ليس بأقليم فلسطيني.

يجب على الموقف الفلسطيني على الصعيد الايديولوجي حسب رأيي ان يكون مزدوج:

اولا- اعتبار المستوطنات بطبيعة الحال امتداد احتلالي يجب ازالته مع الاحتلال.

ثانيا- صياغة الاعتراف باسرائيل، الاعتراف الذي سبق وان تم على انه اعتراف بأمر واقع لا ينفي الصلة الخاصة التي تربط الشعب الفلسطيني بفلسطين الانتداب. اي انني لا اقول انه يجب سحب الاعتراف او انه يجب اعتباره اعتراف مؤقت لكن ما اقول انه حتى الاعتراف القانوني الدائم بأسرائيل لا ينفي اعادة التأكيد على ارتباط الشعب الفلسطيني بكامل فلسطين الانتداب. اريد ان انهي هذه النقطة بالقول انه ليس من الضرورة ان يتفق الطرفان في نهاية المفاوضات على الايديولوجية. ممكن يتفقوا فقط على المسائل العملية، انما الموقف الايديولوجي الفلسطيني في هذا المجال حسب رأيي يجب ان يكون واضح. اما في رزمة من الوظائف التي حدثت عندنا، فيمكن اسرائيل ان تعتبر انها تتماشى مع ٢٤٢ وانها تتماشى حتى مع قيام دولة فلسطينية. ما هي هذه الوظائف؟ وهي على كل حال تتداخل مع الذي تحدث عنه اليوم يوسي الفر.

اولا- وظيفة متغيرة وظيفة متعمقة بتغيير الحدود. افضل الاطروحات الاسرائيلية هي تفكيك بعض المستوطنات وضم بعضها الآخر الى اسرائيل. وظيفة ثانية متعلقة بالقدس، ضم القدس واجزاء محيطة بها عن طريق الاستيطان المكثف والفصل بين تجمعات فلسطينية في منطقة القدس وسائر الضفة هذه ايضا وظيفة ممكن لاسرائيل ان تتعايش ضمنها مع فكرة الدولة الفلسطينية. الوظيفة الثالثة- ممكن تسميتها في احسن الاحوال وظيفة متبادلة وفي اسوء الاحوال وظيفة ابتزازية وما بين بين وظيفة تكتيكية وهي استعمال الاستيطان ورقة ضغط للحصول على مكاسب في موضوع المستوطنات او في موضوعات اخرى.

واخيرا ضمن هذه الرزمة التي تتماشى مع فكرة دولة فلسطينية اسرائيليا هي الوظيفة الامنية -التي اتحدث عنها- خاصة على الحدود مع الاردن وفي غور الاردن.

ما هو مطلوب فلسطينيا ازاء هذه الوظائف التي تشكل رزمة؟

- المطلوب اولا- موقف فلسطيني من الربط بين الحدود والمستوطنات. هل ان نقبل ربط الموضوعين معا او لا.

- مطلوب موقف فلسطيني من التبادل الجغرافي على اساس متكافىء بمعنى ان نتنازل عن منطقة في الضفة على اساس نتوسع في غزة.

- مطلوب موقف من الجانب الفلسطيني - وهذا مرفوض اكيد - حول التبادل الجغرافي على اساس غير متكافىء بمعنى الحصول على تفكيك بعض المستوطنات مقابل القبول ببعضها الآخر.

- مطلوب موقف فلسطيني حول التبادل بين المواضيع، التنازل عن اللاجئين او التنازل عن القدس مقابل الحصول على مكاسب بموضوع المستوطنات او العكس.

- مطلوب موقف فلسطيني من الفصل بين المستوطنات والمستوطنين بمعنى ان تكون عندنا عقيدة بالنسبة الى الاسرائيليين الذين يمكن ان يمكثوا في دولة فلسطين هل يتجنسوا! يصبحوا فلسطينيين او يبقوا اسرائيليين! ما وضعهم؟.

- مطلوب موقف فلسطيني بالنسبة للقدس مدينة موحدة او مدينة مفتوحة مع سيادة فلسطينية على القدس الشرقية.

- ومطلوب ايضا موقف فلسطيني من البدائل الامنية غير الاستيطانية.

هذه كلها رزمة وظائف يمكن ان تتماشى مع فكرة دولة فلسطينية فيها تنازلات فلسطينية انما اسرائيليا يمكن ان نتحدث فيها -لذلك جاء يوسي الفر اليوم- في رزمة اخرى هي وظائف السيطرة الشاملة على فلسطين، على الضفة وغزة. ممكن تسميتها وظائف الفصل الداخلي والرزمة السابقة وظائف الفصل الخارجي انه فصل بين فلسطين واسرائيل بين دولة فلسطين ودولة اسرائيل. في سيادة فلسطينية ممكنة في جزء من الضفة وغزة وسيادة اسرائيلية وعلى جزء ستضمه اسرائيل. انما هذا الذي نتحدث عنه الفصل الداخلي بمعنى (apartheid). على فكرة كلمة (apartheid) معناها فصل عنصري هي تطور مستقل تطور منفصل. عندما يتحدث الاسرائيليون عن الفصل يعنون فصل خارجي بين سيادتين اما الفصل الداخلي فهو ضمن سيطرة اسرائيلية شاملة على جميع الاراضي الفلسطينية.

يوجد وظيفتين ضمن هذه الرزمة. هي وظيفة قطع الاوصال الجغرافية -الذي تحدث عنها د. حيدر عبد الشافي - اي منع قيام كيان جغرافي متكامل ومترافق جغرافيا. ووظيفة ثانية اقامة حكم ذاتي دائم على السكان بمعنى ابقاء السيطرة على المعابر الخارجية وبما يسمى اعادة الانتشار بحجة انه الدفاع عن امن المستوطنات والمستوطنين ولكن بشكل يسمح

بالسيطرة على المعابر الداخلية يعني حصار غزة مثلا ومفترقات الطرق. وهنا يوجد مشكلة باعادة الانتشار، سوف اتحدث عنها: القبول اسرائيلياً بامتداد السلطة الفلسطينية الى الضفة الغربية، لكن قبول بالقطارة، تمديد المفاوضات الى ما لا نهاية. والنتيجة في احسن الاحوال ضمن هذه الرزمة حكم ذاتي مستقر تحت الرقابة الاسرائيلية. ما هو الرد الفلسطيني، مطلوب رد فلسطيني منذ الآن على ذلك ان اية اعادة انتشار التي يبدو اننا نتمسك بها لانها موجودة في اوسلو قد تؤدي الى تثبيت المستوطنات القائمة. بناء طرق جديدة، بناء بنية تحتية اي حكم ذاتي دائم. هذا الخطر في اعادة الانتشار الذي يجري الحديث عنه في هذه المرحلة.

مطلوب اذن موقف تفاوضي فلسطيني ليس حول الحل النهائي، موقف تفاوضي فلسطيني حول اعادة الانتشار لان هذا ممكن ان يؤدي الى تثبيت حكم ذاتي دائم.

في رزمة ثالثة، رزمة تتعايش مع ٢٤٢ ودولة فلسطينية، هي حكم ذاتي دائم، هي وظيفة تفجيرية للمستوطنات، بغض النظر عما اذا كانت تفجير مخططة من الحكومة الاسرائيلية او من قوى اسرائيلية، مستوطنين، عسكر. بغض النظر عن من يخطط لذلك ان التفجير ممكن ان يحصل، ان المستوطنات ممكن ان تؤدي الى وضع تفجيري مثل افشال السلطة الفلسطينية في غزة مما قد يؤدي الى فصل سياسي وليس فصل جغرافي كما هو حاصل اليوم. فصل سياسي بين غزة والضفة، حصار غزة بشكل يؤدي إلى انهيار للسلطة الفلسطينية او هذا التفجير ممكن ان يؤدي اسرائيليا الى انهيار السلطة في الضفة، اعادة النفوذ وقد يؤدي ذلك إلى، اعادة نفوذ الاردن الى الضفة على اساس تقاسم وظيفي بين اسرائيل والاردن. واكيد هذا التفجير معناه ضرب الكيان الفلسطيني. الكيان الفلسطيني ليس فقط ككيان جغرافي انما ككيان سياسي. اكيد هناك ثمن اذا حصل ذلك ثمن تدفعه اسرائيل وهو عدم الاستقرار ليس فقط في فلسطين ولكن ربما في العلاقة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة معنا. ربما يكون خطر على المسار السلمي مع المحيط العربي الاسرائيلي.

اصناف الوظائف هذه ليست كلها متعارضة، منها متعارض ومنها ممكن ان يحصل بنفس الوقت طالما انها ليست كلها مخططة من قبل نفس الشخص رابين. ممكن ان تكون نتيجة لديناميكية الاحداث، نتيجة المفاوضات، نتيجة لما قد يطرأ على الارض.

حتى الآن حاولت تفكيك فكرة الاستيطان. اريد ان احاول اركب واعادة التركيب صعبة جدا. هل ممكن ان نتحدث عن خيارات فلسطينية ازاء ذلك، احسن الوظائف من هذه الوظائف التي تتعايش مع قيام دولة فلسطينية حتى غير مرضي فلسطينيا غير مقبول احد البدائل القول باستمرار المفاوضات على اساس ٢٤٢ اي على اساس الانسحاب التام. ولكن مخاطرة ممكن تكون تفجير، ولكن هل هذا التفجير ممكن يكون في مصلحتنا؟ هذا هو السؤال.

يوجد بديل ثاني، البديل الثاني على اساس انه من غير الصحي اضاعة الوقت في التفاوض على اساس ٢٤٢، لان التنازلات المطلوبة في احسن الظروف - اي في ظروف يوسي الفر - اخطر من ان تقبل وممكن عندها وعلى اساس هذا البديل الثاني اعادة النظر في كافة المرجعية، اي وضع المرجعية ٢٤٢ جانبا واعادة التفكير على اسس اخرى. مهما كان الامر، انا شخصيا اقترح ان نبقى مرتكزين على ٢٤٢ وان لا ننسى المنظار التاريخي انه في صراع تاريخي ومعناه انه يجب ان يكون كيان فلسطيني سياسي على الارض الفلسطينية ويمكن حوالي في نهاية الامر ان نقول لاسرائيل مستوطنات هذا موقفكم، القدس هذا موقفكم، لاجئين هذا موقفكم، اذاً لماذا الطاولة تبقى واقفة هكذا؟، يوجد حاولي مليون فلسطيني في اسرائيل. لا ادعو الى ذلك بالضرورة، ولكن الخيار الفلسطني ليس معدوم، المستوطنات خطر كبير كبير ولكن يوجد خيارات مثلاً اذا ٢٤٢ كأساس لم يعد ممكن اذا الطاولة ممكن ان تنقلب، ولا تنقلب فقط على الطرف الفلسطيني.

في الخلاصة، اهم شيء في النهاية ان المقياس هو اعادة صياغة الكيان السياسي الفلسطيني.

نقاش

الجلسة الثالثة

سؤال: ان المتحدثين تحدثوا عن الاستراتيجية وشعرت انهم يتحدثوا عن جزء من الاستراتيجية. الاستراتيجية هي بالتحديد افكار او خطط معينة يقوم على اساسها طرف معين بحشد قواه بهدف تحقيق هدف. هذه هي الاستراتيجية. للأسف الذي سمعناه هي الاهداف والافكار فقط الذي في الوسط الشيء الرئيسي كيف تحشد القوى كان غايب في المحاضرة هذه. ان الدكتور حيدر عبد الشافي لمح لهذا الموضوع او تطرق له. ولكن فعلا نحن بحاجة لنفس هذا الموضوع. هذا الشيء يحولني الى ما تحدث عنه الدكتور احمد الخالدي انه يجب فعلا ان ننظر للاستراتيجية كموضوع عسكري ونعمل هجوم مضاد. ايضا موضوع الهجوم المضاد في البداية فيه اكتفاء تكتيكي تحشد قواك ثم تقوم بالخرق والالتفاف. للأسف الشديد ايضا الطرف الفلسطيني حتى الآن بعيد جدا عن هذه الروح. بحاجة للعصف الفكري الذي قدموه الاخوان ومن الضروري وجود خيارات ولكن يبقى السؤال الرئيسي كيف نحشد قوانا؟

السؤال يقول انه نود ان نبدأ باستراتيجية اسكان فلسطينية ديموغرافية يعني نشر عملية السكن بشكل يلجم الاستيطان. الصحيح هذا السؤال الذي اود ان اسأله ان المفاوض الفلسطيني الذي تواجد في اوسلو نسي حاجة او تناسى او تعمد لا استطيع الاتهام الا ان عملية التنظيم او ما يسمى بالمجلس التنظيمي الاعلى حتى الآن هو بأيد الاسرائيليين. كيف نستطيع نشر السكن الفلسطيني وقبل ثلاثة ايام في الزعيم كانت مناشدة من اهالي الزعيم بهدم خمس بيوت تقام على اراضي ضمن منطقة سكنية؟ هذا السؤال الاول.

اما السؤال الثاني والذي يقول ان الحجر الفلسطيني هو الذي يبني المستوطنات والايدي العاملة الفلسطينية هي التي تبني المستوطنات ما هي الخطة الاستراتيجية الفلسطينية لاجل مواجهة هذا الكلام؟

احمد الخالدي: قد اكون مخطىء وارجو من رجا شحاده يصححني وربما حسن عصفور. افترض انه في مرحلة لاحقة على الاقل المرحلة الانتقالية لن تكون كافة شؤون التنظيم بيد اسرائيل وعلى الاقل ضمن مناطق معينة افترض انه سيكون لنا بعض الصلاحيات الحرة في هذا المجال. حتى لو كان في تقييدات معينة اعتقد في المدن وفي القرى ممكن التفكير بنوع من الاستراتيجية اسكانية توطينية ان صح التعبير والتي تواجه المفهوم الديمغرافي الاسرائيلي. احدى الحجج التي سمعناها اليوم مثلا من يوسي الفر في مناطق فيها اغلبية اسرائيلية السؤال الذي عندي هل هذا امر واقع مطلق لا يمكن تغييره بأي شكل من الاشكال اما هل هنالك

بخليط بمزيد من العمل عبر القطاع الخاص والعام وبالتصميم وبالتخطيط المركزي من السلطة وباستخدام ما لدينا من صلاحيات في هذا المجال. لمحاولة مواجهة هذه الهجمة. حقيقة لا يوجد عندي جواب فقط اطرحه كسؤال يجب اسمع من الاخوان.

اما بالنسبة للايدي العاملة اعتقد الوقت قد فات مثلما تعرفوا ان الاسرائيليين استوردوا عدد كبير من الايدي العاملة من الخارج، حتى لو نجحنا اليوم في فصل اليد العاملة الفلسطينية عن الانتشار الصهيوني البديل اصبح متوفر او شبه متوفر لدى اسرائيل.

تعليق: بعض التعليقات الصغيرة احب ان انوه عليها بالنسبة للمادة الرابعة من اتفاق اعلان المباىء واهمية التعامل مع هذه المادة والتي اعتقد ان جزء كبير من الباحثين والسياسيين يتعاملوا معها بطريقة سريعة. المادة الرابعة التي تنص على الولاية الفلسطينية المجلس المنتخب على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ويكمل بعدها ضمان وحدتها وسلامتها. الوحدة والسلامة هنا اعتقد كان لها مدلول سياسي في هذا الاتفاق يتضمن واول ما يتضمن عدم اجراء اي تغيير في هذه الارض ضمن الاتفاق الكامل وبالتالي هذا البند جزء اساسي كان موجه منه موجهه بالاساس لمسألة الاستيطان لان السلامة للجانب الفلسطيني وليس للجانب الآخر –وليس معني او اوضح اكثر حتى ابو العبد ما يقول انها محاضرة– ولكن اود لفت الانتباه الى اهمية هذا الجزء من المادة الرابعة لاتفاق اعلان المبادىء.

اود ان اوضح انه هناك فارق ما يتم بين الاتفاق وما يتم حول الواقع. في الواقع هناك معركة سياسية ضخمة حول هذا الموضوع. لكن انا اشرت لانه كان هناك تساؤل طرح حول مسألة الاتفاق ومسألة الاستيطان. الواقع المواجهة لست معني ان اجيب عليه الآن لاني لست محاضر لو كنت مدعو لأتيت مستعد ان اجيب عليه في مداخلة ولكن ليس الان حول هذا الموضوع.

ولكن في ملاحظات سريعة احب ان اشير اليها ونحن نتناول هذا الموضوع:

المسألة الاولى– عندما يشار من قبل البعض الى فكفكة بعض المستوطنات وتجميع المستوطنات بأعتقادي الشخصي– وآمل ان لا يتم تناول هذا الموضوع بشكل عاطفي– اي فكفكة استيطانية في اطار مستوطنات هو احد اكبر الاخطار السياسية التي تواجه مفاوضات الوضع النهائي. وهذا جزء من محاولات استباق المفاوضات النهائية بحيث خلق وقائع ديموغرافية جديدة تمثل خطر حقيقي على مواجهتنا لمسألة الاستيطان في مفاوضات الوضع

النهائي وهذا الموضوع يجب تناوله بعيدا عن اي عاطفة وبعيدة ان نعتبرها مسألة رمزية للفكفكة النهائية هذا موضوع خطر وخطر كبير اذا ما تم التساهل عنه.

مسالة اخرى – اؤكد على مسألة الترابط في موضوعات النهائي من الصعب جدا التحدث عن موضوع دون الحديث عن موضوع آخر وليس صدفة ان المواضيع الخمسة التي تركت هي قضايا ذات ترابط الحدود، اللاجئين، القدس، الامن والاستيطان. اعتقد من الصعب جدا فصل وتناول موضوع بعيد عن الموضوع الآخر.

حيدر عبد الشافي: في الواقع لي تعليق. الندوات التي نقوم بها جيدة، تعطي راحة نفسية الى حد ما ونبدأ نتحدث عن استراتيجيات وخيارات وربما افضل الاحيان نحاول ان ننسى حقيقة الموقف الاسرائيلي بالتالي نصبح نتحدث عن خيارات لا يمكن ان يكون اذا تذكرنا ما هو الموقف الاسرائيلي في حقيقته لذلك تبقى المشكلة هي هي. لا نستطيع ان نتحدث عن خيارات وعن مشاريع بغض النظر بالبعد عن حقيقة الموقف الاسرئيلي اي خيار معقول ممكن ان نتبناه. يعني مثلا ورد في اقتراح احمد الخالدي انه كيف نجابه الاستيطان يمكن ان يكون في استيطان فلسطيني، انتشار فلسطيني في الاراضي هذا نوع من المجابهة. لكن هذا الانتشار ما سيكون قوامه. اساسا اسرائيل تمانع في رجوع اللاجئين الفلسطينيين الى فلسطين، يعني الناس الموجودين نريد نشرهم اكثر. يعني اسرائيل ترفض رجوع لاجئي ١٩٤٨ حتى النازحين منذ ١٩٦٧ وتقيم اكبر العراقيل في رجوعهم وهذه الهيئة الرباعية التي تريد ان تجتمع اعطت لاسرائيل حق الفيتو بالنسبة لرجوع اي فلسطيني. انا فقط اردت ان ابين انه لا يمكن ان ننسى ان الموقف الاسرائيلي لا يقبل دولة فلسطينية. ربما هو مستعد للتكلم عن الكنتونات التي سيعطينا اياها هي التي مقطعة الاوصال ويسميها دولة. ولكن هو سيصر على السيطرة على كل الحدود الفلسطينية الجغرافية على المعابر على كذا وكذا بما لا يعطينا اي شيء في واقع الحال.

لا بد امام هذا الوضع السيء الذي نحن امامه لا مناص من ان نستجمع قوانا ونفكر الآن فعلا ممكن ان نضع خيارات ونتحدث عن كل هذه الامور لكن لن توصلنا الى شيء. لا بد اولا ان نستجمع قوانا كفلسطينيين ونفكر بالموضوع تفكير صحيح وقد نلزم بتقبل اختيارات صعبة كحل مرحلي كفترة مرحلية او ربما نتبنى امور اذا فعلا نحن شعرنا اننا في وضع نستجمع قوانا كفلسطينيين بكل ابعادها. يمكن ان نتبنى خيارات جيدة وقد تتطلب منا نضالات

وتضحيات لا يمكن تصورها الآن. لا نستطيع ان نتحدث عن خيارات ونهمل حقيقة الموقف الاسرائيلي واليوم يوسي الفر يقول شيء لكن ممكن رابين يصرح تصريح ينفي كل هذا من اوله الى آخره.

الجلسة الرابعة

خيارات سياسية فلسطينية للتعامل مع النشاط الاستيطاني

المتحدثون

فيصل الحسيني

هاشم الصالح

بشير البرغوثي

مديرة الجلسة

ريما ترزي

خيارات سياسية فلسطينية (١)

"بسم الله الرحمن الرحيم"

ارجو ان اكون موجزا في كلمتي، فأنا الاحظ ان الوقت الذي تأتي فيه هذه الندوة هو في مرحلة تكون عادة مرهقة لأي انسان. مضطر ان أبدأ حديثي بالتحدث عن قضية قد تكون فلسفية، ولكني لا اراها كذلك، ولكن حتى استطيع ان ادخل لهذا المدخل يجب ان اوجزها وبسرعة. نحن نخوض معركة، وفي ظرف تاريخي صعب جدا، في توازن قوى ليس لصالحنا على الاطلاق وفي مثل هذه المراحل، على الامة ان تحافظ على وحدة وجدانها، ومن اجل الحفاظ على وجدان هذه الامة عليها ان تميز وعلينا جميعا ان نميز بين نوعين من الاستراتيجيات: ١- الاستراتيجيات العليا، ٢-الاستراتيجيات السياسية.

الاستراتيجيات العليا - فهي تلك الاستراتيجيات التي تقوم على الثوابت، ولهذا السبب فهي ثابتة لا تتغير وليس بامكان احد ان يغيرها. تعتمد على الواقع الجغرافي، التاريخ، العقيدة، التقاليد، الدين، كل هذه الاشياء غير متغيرة فهي ثابتة. فروسيا على سبيل المثال، مهما حصل وبغض النظر عمن يحكمها يبقى لها هدف استراتيجي هو الوصول إلى المياه الدافئة.

فيصل الحسيني

وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية. رئيس الفريق الفلسطيني المفاوض ورئيس جمعية الدراسات العربية.

اما الاستراتيجيات السياسية- فهي استراتيجيات متغيرة لانها تستند إلى متغيرات، هي تعتمد على توازن القوى، التحالفات الدولية، ونوع النظام الدولي القائم، وبالتالي فهي سياسات تتغير بهذه التغيرات.

وعندما نتحدث اليوم عما نواجهه يجب علينا بالفعل ان نعلم بأن لا الاسرائيليين ولا احد في هذا العالم على استعداد لأن يغير استراتيجياته العليا. فأن سألت اسرائيليا: ما هي اسرائيل؟ ان كان يجيبك ضمن المنطق الاول، فاسرائيل هي من الفرات الى النيل، واينما تمكن يهودي ان يصل فهي اسرائيل. وان سألت فلسطينيا، ان كان مسلما سيقول لك فلسطين من النهر الى البحر ارض اسلامية. وان كان قوميا فهي جزء من الامة العربية، وان كان فلسطينيا ينظر فقط الى الموضوع الاقليمي ففلسطين من النهر الى البحر. اما اذا نظرنا الى الاستراتيجية السياسية وهي ما سنتحدث عنه وما نتحدث عنه اليوم، فنتحدث عما نستيطع ان نتحمله وما نستطيع ان ننجزه ضمن هذا النظام الدولي القائم الذي لا ادري الى متى يستمر الى ٢٠-٣٠ سنة قادمة. ولكن بالنهاية علينا ان نتعامل معه من اجل شيء واحد هو لحظة تغير النظام الدولي القائم ان نكون في وضع نستطيع فيه اما ان نحافظ على ما حصلنا عليه او ان نوسع او نسترد ما فقدناه في السابق.

هذه فقط، مقدمة فضلت ان اقولها حتى نفهم عندما نتحدث في بعض الاشياء، الا يقال كيف تنازلنا عن كذا وكذا وكذا. لا يستطيع اي احد ان يتنازل، لانها تاريخ لا يتغير.

بخصوص الخيارات السياسية الفلسطينية للتعامل مع النشاط الاستيطاني، كما فهمت انه في السابق حصل حديث عن ما هي الاستراتيجيات الفلسطينية حول الاستيطان وهنا فقط كيفية التعامل مع النشاط الاستيطاني. ان اردنا ان نخوض هذه المعركة يجب ان نعرف ما هي الساحات التي نخوضها، وما هي الاسلحة المتواجدة لدينا. انا في رأيي ما زالت الساحات التي نخوضها، والتي يجب الا ننسحب منها على الاطلاق متعددة: اولا لدينا الساحة الدولية، الساحة العربية، الساحة السياسية اي التفاوضية ثم لدينا ايضا الساحة الجماهيرية، وهي ليست بترتيب الاهميات لانه ربما الوسطى او الطرف الآخير هو اكثر اهمية من الاطراف الثلاثة الاخرى.

في المفاوضات التي نخوضها الآن، هناك نوعين من المفاوضات: مفاوضات المتعددة "متعددة الاطراف"، ثم لدينا المفاوضات الثنائية. وانا استيطع ان اقول ان الاسرائيليين تمكنوا من خلال ممارستهم لاسلوب معين من التعامل على مستوى المفاوضات الثنائية، انهم

ليسوا فقط جمدوا هذه المفاوضات وانما تمكنوا من ان يضعوا المفاوض الفلسطيني امام موقف صعب للغاية، وفي احسن خياراته بدأ يتحول من ممثل السلطة الى مفاوض ومن مفاوض الى نشيط وطني. عندما يصل الامر بأن ممثل السلطة الوطنية ورأس المفاوضات او المفاوض هو في النهاية لا يستطيع ان يفعل شيئا الا ان يخرج في تظاهرة احتجاجية ضد الاستيطان، هذا يعبر الى اي مدى وصلت المفاوضات السياسية الثنائية الى مأزق.

اتحدث مع المفاوض الاسرائيلي يستمع وما من رد، اقدم له الوثائق وما من رد، نتحدث مع الراعيين وما من رد. وبالتالي لم يبقى امامي الا ان اذهب إلى موقع الاستيطان لاحتج هناك كأي مواطن فلسطيني آخر. وبالتالي انتقل دوري من ممثل سلطة او مفاوض الى نشيط على الساحة. وان استمر الامر معتمدا فقط على المفاوضات الثنائية لست ادري الى اين ستصل بنا الامور.

الجانب الثاني من المفاوضات، وهو الذي يؤثر على الجانب الدولي والعربي، هو المفاوضات الثنائية. ومنذ اللحظة الاولى التي دخلنا فيها المفاوضات المتعددة، كان واضح لنا ان لدينا مكانين: مكان هو المفاوضات الثنائية وهو المكان الذي يجب على اسرائيل ان تدفع فيه الثمن لانها ستنسحب. اما المفاوضات المتعددة هو المكان الذي تطمح اسرائيل فيه ان تقبض الثمن لانه من خلال هذه المفاوضات سيبدأ التطبيع، ستسترد اسرائيل مكانتها السياسية، ستسترد وتقوي مكانتها الاقتصادية، وبالتالي تحت شعار التطبيع يستطيعون بالفعل ان يغيروا من نمط حياتهم وان يحققوا الاهداف التي يريدونها. ومن هنا التفكير باستمرار بأنه علينا ان نربط هاتين المفاوضتين، مجالين التفاوض مع بعضهم البعض بحيث لا يتم تقدم على المفاوضات المتعددة، ما لم يكن هنالك تقدم حقيقي على المفاوضات الثنائية. وشبهنا الوضع بأن المفاوضات المتعددة هي المفاوضات التي يسمح فيها بالحديث، بالتفاوض، بوضع مشاريع مستقبلية على الورق، ولكنها تبقى في داخل الفترينة وخلف الزجاج ممنوع اللمس، ولا يمكن ان يحصل على البضاعة التي تعجبك الا اذا كان دفع الثمن في صندوق المحادثات الثنائية.

مما جرى هنا خلال المفاوضات ان هذه المحادثات الثنائية والمتعددة ولعدة اسباب لم تدخل في المجال في الخط الذي كان يجب ان تسير عليه هذه المفاوضات. بعض الدول العربية قاطعتها، بعض الاطراف الاخرى وجدت انها ليست المجال الذي يجب ان ندخل فيه، وبالتالي لم تأخذها بجديتها الكافية. في حين اسرائيل استغلتها واستخدمتها من اجل تطوير علاقاتها العربية والدولية. نحن الآن نقول هذا الشيء ولا نقول ان الفرصة قد فاتت ولكننا

نعتقد انه ما زال امامنا الفرصة سانحة ومهيئة جدا، لان نبدأ بنشاط يبدأ من خلال المتعدد ولكن يهدف بالدرجة الاولى إلى اعادة هذا التنسيق او الى بناء تنسيق عربي وعربي اسلامي وعربي دولي. من اجل ان نعيد الامور الى نصابها وبالتالي اي خطوات تطبيعية مع اسرائيل ان قامت فهي تتجمد الى حين تلبية ما نريده في المحادثات الثنائية. او ان نوقف اي تطور قادم على مستوى متعدد او ثنائي ما بين الدول العربية واسرائيل.

النقطة الثانية هي ان نستخدمها وبالفعل من خلال حملة مركزة لازالة هذا الانطباع الذي بدأ يسود كثير من الدول العربية والغرب وحتى دول شرقية واسلامية، بأن المشكلة الفلسطينية قد انتهت. تم اتفاقا فلسطينيا-اسرائيليا والموضوع انتهى ولم يبقى الآن الا معالجة آثاره الجانبية وبالتالي يجب العودة او البدء بالتطبيع مع اسرائيل.

ما يشجع ان نبدأ بمثل هذه الخطوات بأن بعض الدول العربية، التي لم تكن تنظر الى المحادثات المتعددة بهذا الاهتمام بدأت الآن تشعر بأن التحرك الاسرائيلي الذي يحاول ان يتخطى الفلسطينيين هو لا يتخطى الفلسطينيين فقط ولكن يتخطى هذه الدول ومصالحها ونظرتها المستقبلية الى المنطقة. وهذا الاجتماع الذي عقد في القاهرة وضم سوريا، مصر والعربية السعودية لم يكن بعيدا عن هذا الامر. وبالتالي اعتقد وانشاءالله ان تكون بعض الخطوات قد بدأت في هذا الاتجاه. بأن يعاد العمل وبشكل مركز من اجل ايجاد هذا الاطار التعاوني والتنسيقي بحيث نستطيع ان نلزم دولا عربية ودول اخرى غير عربية بايقاف عمليات التطبيع مع اسرائيل، ما لم يحدث تغيير فعلي على الساحات التي ما زالت تتفاوض ان كانت فلسطينية او سوريا او لبنانية.

لربما العقبة الرئيسية ان سوريا ولبنان ليسوا شركاء في المفاوضات المتعددة ولكني اعتقد ان تم وضعهم في الصورة بحيث يكونوا خارج المفاوضات ولكن يدعموا هذا التوجه الجديد في داخل المفاوضات المتعددة من اجل القيام بالدور الكافي لافهام اسرائيل بأنها لن تستطيع ان تتخطى الفلسطينيين ولا اولئك الذين لم توقع معهم العملية، ولكن ايضا الذين وقعت معهم ولم تلتزم بما وعدت به.

انا اعتقد بأن هذا الامر على المستوى الدولي هو هام جدا. اما على المستوى الأخير والمهم وهو المستوى الجماهيري. ان استطعنا بالفعل ان نثبت بأن لدينا آلية معينة، وهي التفاوض على المستوى الثنائي وهي قادرة على ان تنجح شيئا على المستوى المتعدد، وأن استطاع جمهورنا الفلسطيني بشموليته ان يستوعب بأن هذه المعركة ليست تنفيذا

للاستراتيجيات العليا وانما تنفيذا للاستراتيجيات السياسية بالمعنى الذي قلناه. وان استطاعت بالفعل القوى والتنظيمات ان تتخطى مرحلة جديدة وبوضع جديد كل هذا مع بعضه، وانا واثق بأن يحدث تغييرا على الارض، قادر على ان يحدث ويحيي تفاعلات كثيرة في داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه، يستطيع ان يغير ايضا على المستوى العربي.

وبالمناسبة علينا نحن كفلسطينيون ان نوضح للاسرائيليين، للعرب، للعالم كله بأن هذا الشكل او هذا المجتمع الفلسطيني بتصوراته الحالية وبقيادته الحالية ان سقطت وفشلت، فالذي سيلتقط البطاقة الفلسطينية هي ما يطلق عليه "القوى الاصولية"، وان التقطت القوى الاصولية في فلسطين هذه البطاقة فعندها قوتهم في مصر ستتضاعفف، وفي الاردن ستتضاعف، وفي مناطق اخرى كلبنان وسوريا ستكون النتيجة نفس الشيء. واذا تم هذا الشيء فمنطقة الشرق الاوسط ستدخل في اجواء جديدة لا استطيع ان نقول اننا سنحقق اهدافنا من خلالها ولكن الآخرين سيدفعون ثمنا غاليا لا يقل عن الثمن الذي ندفعه نحن. هذا الامر يتطلب شيئا اساسيا:

اولا- ان نكون واضحين ان هناك تميزا بين نظرتنا للمستقبل ونظرة الاصوليين للمستقبل، ولكن بنفس الوقت ان يفهم الاسرائيليون وان يفهم الجميع بأنه عند اللحظة التي سنواجه فيها الحقيقة، ان كان علينا ان نختار بين خياري: لا تنفيذ لشروط السلام ومحاولة التخلص من هذه القوى الاصولية. فخيارنا ليس التخلص من القوى الاصولية، ولكن ربما يكون ان نسلم هذه الراية لتلك القوى الاصولية. بصراحة عليهم ان يفهموا تماما بأن هناك طريقان مطروحان على العملية السياسية في الشرق الاوسط. اسلوب يؤمن بأنهاء هذه المشكلة وهذه القضية من خلال المفاوضات والعمل السياسي وتمثلها الآن بشكل او بآخر القيادة الفلسطينية الحالية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية. وهناك قوى اخرى موجودة حاليا في المعارضة لا ترى جدوى مثل هذا العمل وتطرح طرحا آخر هو العمل العنيف، القتال، الكفاح المسلح. وعلينا ان نفهم الاسرائيليين ان اغلقوا طريقنا فمعنى ذلك انهم اختاروا الطريق الآخر. وان هم اختاروا الطريق الآخر فليس لنا ان نختار.

خيارات سياسية فلسطينية (٢)

هاشم الصالح

رئيس بلدية طوباس ولجنة الدفاع عن الاراضي في طوباس.

لست باحثا و لا عضوا في الوفد المفاوض كما انني لست استاذاً للعلوم السياسية ولذلك ساتحدث بمفهومي الخاص و بعد. يقول جل من قائل:

"ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيهم بعض الذي عملوا" ويقول ايضا "وما يصيبكم من خير فمن الله وما يصيبكم من شر فمن انفسكم"

صدق الله العضيم

ايها الأخوه

لقد اصابنا ما اصابنا طيلة خمسة عقود ونيف بما وصلنا اليه وال اليه حالنا من ذل وهو ان جعلنا مصلحتنا الشخصية فوق مصلحة الوطن فنشأت خلافات ظاهرها عقائدي و بإطنها مصلحي أو شخصي تنهش جسم الوطن والامة وكانت الضريبة الفادحه لذلك ضياع فلسطين وتهجير اهلها وتشتيتهم في كافة بقاع الارض وعلى وجه الخصوص اقطار الوطن العربي. وقد نالنا ما نالنا من ظلم ذوي القربى ما فاق اضعاف اضعاف ما نالنا من ظلم المحتل الغاشم. والآن اما آن لنا ان نصحوا او ان يكون لنا فيما اصابنا عظة واعتبار فلقد ضاعت فلسطين من النهر إلى البحر.

ولم يعد شعار التحرير في ظل المعطيات الحالية قائما واصبح المعيار الوحيد لحل قضيتنا الفلسطينية هو قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . لقد قبلنا على مغض القرارين السالفين و الذي اعتبرناه في حينه جائزا و كل من يتلفظ به خائنا و منحرفا و خارجا عن الصف الوطني. اذا قبلنا بهذين القرارين فحواهما الارض مقابل السلام اي الارض الفلسطينية من النهر الى ما يسمى بالخط الاخضر الان.

ايها الاخوة

لقد جاءتنا اتفاقية اعلان المبادئ بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي واعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية واعترفت المنظمة باسرائيل وتعانقت الاعلام وزينت اغصان الزيتون الدبابات والحافلات الاسرائيلية العسكرية وهلل اهلنا لهذا الانجاز الذي اعتبر في حينه وطنيا و اقيمت المهرجانات والاحتفالات لهذا الحدث الذي طال انتظاره مبشره بقدوم قيادتنا الشرعية من اراضي الشتات الى الوطن الام وان الدولة اتيه لا ريب فيها. وبعد الانتهاء من هذه الاحتفالات سواء على المستوى الدولي او الجماهيري و الشعبي فوجئنا ويا للهول بالتعنت والعنجهيه الاسرائيليه والتي من اهم اهدافها الاستراتيجية تغذية الخلافات الفلسطينية الفلسطينية و نشر بذور الفتنه والشقاق بين ابناء الوطن الواحد فغرست الاراضي الفلسطينية بكافة انواع الاسلحة والذخيرة حتى انها اصبحت تباع على قارعة الطريق بعد ان كان مجرد الاشتباه في حيازتها كافيا لتوقيع اقسى العقوبات الفرديه والجماعيه كهدم البيوت على اصحابها ومنع التجول وغيرها على المنطقه باسرها وجاءت الهجمات الاستيطانية الشرسه الواحده تلو الاخرى بعد اتفاق غزه واريحا اولا واذا باوامر المصادرة والاغلاق والترحيل تلتهم الارض الفلسطينية واذا بمعادلة الارض مقابل السلام تنحي جانبا فاقيمت مستوطنات جديدة واذا بالمستوطنات القائمة تصبح مدننا كبيرة واذا بالطرق الاستيطانية تبتلع الاف الدونمات اما الطرق الجديدة من اجل اعادة الانتشار فتبلغ مساحتها اكثر من ٤٠٠ كم٢.

ساحدثكم عن اكبر بلدة زراعية في فلسطين انها بلدتي طوباس والتي تبلغ مساحة ارضها ما يربو على اكثر من ٢٧٠ الف دونم من اخصب الاراضي الزراعية وهي كما ترون اكبر مساحة من قطاع غزة سلخ من ارضها ٥٠ الف دونم عام ١٩٤٨ وبعد الانتهاء من التراشق بالنيران بين الجانبين العربي و السرائيلي عام ١٩٦٧ اغلق وصودر ما يزيد على ٨٠

التراشق بالنيران بين الجانبين العربي و السرائيلي عام ١٩٦٧ اغلق وصودر ما يزيد على ٨٠ الف دونم من الاراضي المروية التي كان بها اكثر من ١٤٠ مشروع للري، لقد دمرت السلطات الاسرائيلية المحتلة جميع هذه المشاريع الزراعية بما عليها من ماتورات ومضخات ومنشأت ومساكن امنيه. لم نأل جهدا في اتباع جميع الطرق في التصدي للمحتل الغاشم سواء كانت احتجاجيه او اعتصاميه او قانونية في سبيل الدفاع عن الارض فلقد رفعنا نحن اصحاب الارض في طوباس عدة دعاوي الى ما يسمى بمحكمة العدل العليا لكن ردت هذه الشكاوي بحجة الامن. ولقد قمنا ايضا برفع شكاوي الى الحكام العسكريين وكذلك الى لجنة الادعاءات العسكرية (الاعترافات) مطالبين على الاقل بالتعويض عن الاضرار التي الحقتها بنا الجهات الاسرائيلية العسكرية اذ لا يعقل ان يكون امن اسرائيل على حساب امن المواطن ولقد جاء في قرار تلك اللجنة (لم يجر العرف الدولي على دفع تعويضات للمتضررين من جراء الحرب الا بعد توقيع اتفاقيات سلام بين الدول المتحاربه) ونحن من جانبنا كلجنة لا نرى ان هنالك اي بصيص للسلام سيخيم على المنطقة ولكننا نوصي الحكومة ان ترضي هؤلاء المتضررين بالطريقة التي تراها هي منابسه. علما بان هذه التعديات وهذه الانتهاكات حصلت وكما ذكرت بعد الانتهاء من حرب ١٩٦٧.

والانكى من ذلك وبعد ان استبشرنا خيرا بالسلام العادل والشامل والمشرف، طلعت علينا السلطات الاسرائيلية باوامر اخلاء وطرد جديدة مما تبقى لنا من اراض مراع تبلغ مساحتها عشرات الالاف من الدونمات.

والان اما لهذا الليل المدلهم من اخر فلقد ثبت بما لا يقبل شكا او بدلا ان العدو الرئيسي للسلام هو اسرائيل نفسها التي تتغنى بالسلام على طريقتها ولذلك على جميع القوى وطنية واسلامية العمل بروح جماعية واحدة ودون فصائلية وتنظيمية وليكن التركيز على وحدة وطنية وتنظيمية وليكن التركيز على وحدة ضد الاستيطان دون الالتفات للفئوية والخلافات التنظيمية ضد الهجمة المسعورة بعصابات المستوطنين فلا سلام مع الاستيطان وهذا ما جسده مؤتمر اريحا بتاريخ ١٩٩٥/١/٩ والذي كان عنوانه لا سلام مع الاستيطان حتى ان اللجنة الوطنية الاسلامية لمجابهة الاستيطان دعت الى تعليق المفاوضات ومن بين اعضاء هذه اللجنة وزراء في السلطة الوطنية حتى ان الاخ ياسر عبد ربه قد قال في حينه ان الجرفات الاسرائيلية لا تجرف الارض فقط بل تجرف عملية السلام برمتها.

النتيجة اذن (لا سلام مع الاستيطان) ويجب على السلطة الوطنية ان تدعو الجميع معارض ومؤيد للوقوف وقفة رجل واحد كالبنان المرصوص يشد بعضه بعضا للالتفاف حول القيادة الشرعية التي ارتضيناها جميعا ممثله لنا وهي منظمة التحرير الفلسطينية للوقوف امام هذه الغزو الاستيطاني المستهتر بأبسط حقوق الإنسان ومبادئ العداله والقانون الدولي والمواثيق الدوليه وقرارات الجمعية العامه للامم المتحده ومجلس الامن الدولي معريه اسرائيل بذلك امام المجتمع الدولي ولتبدو للعيان انها العدو الاوحد والوحيد ضد السلام والتعايش بكرامه وعلى قدم المساواة بين الشعوب فلا معنى للسلام بأي حال من الاحوال ومصادرة الاراضي واغلاقها على قدم وساق وتوسيع المستوطنات ورصد الاف الملايين من اجلها علما وانها حسب الاتفاق مجمده ومن المفروض ان تزول ان عاجلا ام اجلا.

وليس هناك والحال كذلك الا خيارات ثلاث فاما وقف المفاوضات او تعليقها او الاستمراريه بها مع ما يحف الجانب الاخير من مخاطر لا تحمد عقباها ذلك ان اسرائيل تطلب من السلطة الوطنية قمع المعارضه بحجة الاعمال الارهابيه علما بأن المقاومه الحاليه وما سبقها من مقاومه هي نتيجة وليست سببا فما دامت الاوضاع على ما هي عليه وما دام الانسان الفلسطيني معرضا للغزو في كرامته وارضه ولقمة عيشه علاوه على طوق تلو طوق فان التطرف سوف يزداد وانصار ومحبي السلام سوف يتناقصون ويتضاءلون وسيكون وضع السلطة الوطنية احرج من حرج.

ولا يفوتني ان انوه بالدور الرئيسي لراعيي المؤتمر لا بل مؤتمرات السلام وعلى وجه الخصوص القطب الواحد الان الا وهو الولايات المتحده للضغط على اسرائيل بكل قوة وحزم حتى تفئ الى رشدها لترد الحقوق الى اصحابها وكذلك الضغط من الاتحاد الاوروبي وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وغيرها.

وخير ما اختم به هذه العجاله هو ما ابتدأت به من اقواله سبحانه وتعالى

(اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع..... وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز). صدق الله العظيم.

خيارات سياسية فلسطينية (٣)

بشير البرغوثي

الامين العام لحزب الشعب الفلسطيني.

في موضوع الاستيطان وكيفية التعامل مع الاستيطان، النشاط الاستيطاني، لا بد من اخذ حقيقة بعين الاعتبار وهي ان الصراع ليس حول اراضي زراعية او اراضي مملوكة. انما هو صراع حول اراضي وطنية، جزء هام من الوطن. وبالتالي اي حلول تستهدف التكيف مع الواقع الاستيطاني الحالي سواء بالتبادل او بايجاد مواقع استيطانية تجميعها او غير ذلك.

في حقيقة الحال، يعرقل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره، يمنع قيام دولة فلسطينية. والظن بوجود اراضي معينة اقل من حدود عام ٦٧ ومزروعة بالمستوطنات في هذا الموقع او ذاك. يمكن ان يوجد فرصة لقيام دولة فلسطينية هذا ظن خاطىء للغاية. هذه ستكون عبارة عن حكم ذاتي للسكان لا اكثر ولا اقل، الحركة فيها ستكون مرهونة بالموافقة الاسرائيلية. هي ستكون مجرد بانتوستان (Bantustan) في داخل اسرائيل.

في تقديري ليس امامنا سوى النضال ضد الاستيطان، وفي هذا المجال هناك بُعد فلسطيني شعبي وبُعد سلطوي وهناك بُعد عربي وآخر دولي، يجب استغلالها جميعها في المحاولة إلى وصول إلى حل عادل في التخلص من الواقع الاستيطاني الحالي.

اسرائيل بمماطلتها بتنفيذ باقي الاتفاق الذي وقع في القاهرة، هي عمليا وضعت موضوع الاستيطان على طاولة المفاوضات لانها ربطت بين اعادة الانتشار وبين امن المستوطنات، فاذا قبلنا بتكييف اعادة الانتشار وفق ما تفترضه اسرائيل بضرورة امنية للمستوطنات، عندئذ نكون قد سلمنا سلفا بأن المستوطنات باقية، وان انسحاب الجيش الاسرائيلي في المستقبل غير وارد ايضاز من هنا لا بد من تشجيع ودعم المبادرة الشعبية في مقاومة الاستيطان، ومن خلال لجان الدفاع عن الاراضي، من خلال اي كفاح جماهيري آخر.

لا بد من استمرار عزل المستوطنات وابقاءها غريبة كليا عن الوسط الاجتماعي والاقتصادي الذي تتواجد فيه لتكون مثل مدن القلاع الرومانية فيما مضى لتبقى فقط مجرد فنادق لا يستطيع ان يعيش فيها من يريد ان يعمل وينتج لانه ليس لديه مجال في التعامل مع الوسط المحيط بهذه المستوطنات. ولا بد ايضا من قيام السلطة الفلسطينية باقامة المشاريع الانتاجية في الريف من خلال تعاونيات انتاجية او غيرها، مع ضمان الحد الادنى للاجور كي تستوعب العمال الذين يعملون الآن في بناء المستوطنات، وايجاد عمل للمقاولين الذين يوردون ايضا مواد البناء لهذه المستوطنات، وهذه حقيقة يجب ان لا نتهرب منها، المستوطنات تبنى بأيدي عربية فلسطينية وبمواد من الارض الفلسطينية ومن انتاج فلسطيني. اذن يجب توفير الفرصة للعاملين بهذه المستوطنات كي يعملوا لصالح المجتمع الفلسطيني، وفي ارضهم ومواقع سكناهم. من الضروري ايضا تجديد عمليات التعبئة الاعلامية الزراعية السياسية لتبيان ان الاستيطان يمنع ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره. وبذلك نضع كل الشعب وليس فقط فلاحي او مالكي اراضي في عملية النضال ضد الاستيطان.

في الخطة التفاوضية الاولى عندما ذهب الوفد المفاوض الى واشنطن، كانت النقطة الاولى فيها وقف الاستيطان. كان هذا شرط ضروري للانتقال الى نقاط اخرى. الآن نجد انفسنا مطالبين مرة اخرى بوضع قضية الاستيطان على رأس جدول اعمال العملية التفاوضية وهذا في حقيقة الحال طرح نفسه لان اسرائيل نفسها تخلت عن تعهداتها في اتفاقية القاهرة. طالما اعادة الانتشار قد توقف، وتسليم الصلاحيات ايضا قد توقف بسبب الخوف على امن المستوطنات، اذن فلتبحث المستوطنات اولا قبل الحديث عن اي شيء آخر.

ويجب ان تبحث بارتباط وثيق مع قضية اللاجئين، انا لا ادعو لتفكيك المستوطنات او غيرها، لينسحب المستوطنون من هذه الاراضي، ويمكن اعتبارها جزء من تعويضات اللاجئين في المستقبل كأستيعاب قسم من اللاجئين في هذه المستوطنات. يجب دراسة هذه

المسألة فقد يكون فيها فائدة او لا يكون، لكن ارى انها جديرة بالدراسة في هذا المجال. ولكن يجب ان لا يبقى واقع استيطاني بأي حال من الاحوال، ولا في اي بقعة من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. والقدس اضافة للاعتبارات الروحية والتاريخية وكل ما هو عزيز لدينا في القدس، هي ايضا مستوطنة. غدت القدس العربية مستوطنة سواء في داخلها القديم او فيما حولها من اراضي عربية صودرت واقيمت عليها المستوطنات الجديدة الذي يراد ربطها الآن بالقدس الغربية، القدس اليهودية. فأذن موضوع الاستيطان يجب ان يتصدر جدول المفاوض الفلسطيني.

هناك بالطبع، حاجة لوضع هذه المسألة والتمترس عندها في حقيقة الحال. واعتقد من الواجب تعليق المفاوضات في الوقت الحاضر "وانا اقول تعليق المفاوضات، حسن عصفور بيضحك مش عاجبه. على كل حال".

انا اقول نتعلم من الدرس السوري، السوريون علقوا المفاوضات في شهر ديسمبر عندما كنا نصيح يجب علينا تعليق المفاوضات، واستطاعوا ان يحصلوا بعد ثلاثة اشهر على مكسب وهو ادخال الراعي الامريكي كشريك في المفاوضات، وهذا له اهميته، اهميته ايضا من اجل اختبار جدية الوعود التي قطعها الجانب الامريكي في السابق لنا وللسوريين، وله ايضا اهمية في ربط موضوعنا في الواقع الاستراتيجي العام في المنطقة. في تقديري سوريا لن توقع على اي اتفاق سلام قبل الفلسطينيين هذا كان دائما، اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ سوريا كانت آخر دولة توقع هذه الاتفاقية، سوريا تلعب في العامل القومي بالدرجة الاولى وستبرر اتفاقها مع اسرائيل بأن الجميع وقع على اتفاقيات، وبالتالي لم يعد هناك مجال للعامل القومي ان يلعب دوره في الحل او في التضامن.

الولايات المتحدة معنية جدا بتحقيق انجاز سياسي كبير قبل انتخابات الرئاسة وبالذات في سوريا، وهذا بالذات نستطيع ان نعرقل هذا الاتفاق، اذا لم نستطع ان نحقق شيء من ناحية اسرائيل نستطيع ان نعرقل او نؤجل الى مدة اطول الاتفاق بين سوريا واسرائيل.

هناك ايضا مسألة هامة، علينا ان نستكشف القواسم المشتركة في بعدنا العربي. هناك مشاكل، صحيح الاردن وقع معاهدة سلام مع اسرائيل، لكن هناك مشاكل موجودة بين الاردن واسرائيل، وهي ايضا مشتركة بيننا وبين الاردن وباستطاعتنا تعميق التناقض القائم الآن بين الاردن واسرائيل في مجال النازحين، في مجال اللاجئين وفي مجال الامن ايضا.

هذه عملية قد تأخذ وقت، لكنها تمتلك البذور لأن تتطور. بنفس الامر مع مصر هناك خلافات بين اسرائيل ومصر، خلافات بين مصر والولايات المتحدة وبالامكان البناء على هذه الخلافات لادخالنا مرة اخرى في الاعتبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة والاعتبارات الاستراتيجية للدولتين العربيتين المجاورتين لنا هما مصر والاردن. واعتقد بأنه بهذه الاوراق نستطيع ان نمارس وان يمارس المفاوض الفلسطيني دورا اكبر وتأثير اكثر في عملية الضغط على الجانب الاسرائيلي. اذا اخذنا هذا، اعتقد اذا لم ننتج شيئاً، نستطيع ان نعرقل اشياء على الذين يعدون لتسوية نهائية في المنطقة والاستفراد في الجانب الفلسطيني وحده.

من هنا، اعتقد بعد تعليق المفاوضات ان ينصرف الجانب الفلسطيني في السلطة الى تحسين اداء السلطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون التدخل في مجال النضال الشعبي. يجب ان يسير النضال ضد الاستيطان على المستوى الشعبي بموازاة نضال السلطة ضد الاستيطان، وبموازاة مواقف السلطة الرافضة للاستيطان والمصممة على استرداد كافة الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. لا يفيد السلطة ابدا ان تضع النضال الشعبي ضد الاستيطان تحت اشرافها، لان لها سقف معين بموجب الاتفاقيات الموجودة في اتفاق القاهرة، ويفيدها في عملية التفاوض ان ترخي العنان للنضال الشعبي وتدعم هذا النضال الشعبي دون ان تتدخل فيه. لكنها تستطيع الدعم من خلال العمال العاملين في المستوطنات سحبهم منها، تستطيع ان تفعل ذلك من خلال اذاعتها واجهزة اعلامها. تستطيع ذلك ايضا من خلال توفير الدعم المالي للجان الدفاع عن الاراضي، تستطيع حث الجماهير على تشكيل المزيد والمزيد من لجان الدفاع عن الاراضي، تستطيع ايضا توجيه الكوادر العاملة والنشيطة في المدن الى الريف. لانه في اعتقادي في عملية النضال ضد الاستيطان وهو مقدمة لكل شيء في المستقبل نضال من اجل استرداد الاراضي المحتلة ان توجهها ايضا الى الريف لان الريف سيكون مركز ثقل بل هو الآن مركز الثقل في المواجهة مع اسرائيل.

على الصعيد الدولي تستطيع ان نفعل نفس الشيء هناك تناقضات واضحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ودول اخرى سواء دول المؤتمر الاسلامي او دول عدم الانحياز. ولنا اصدقاء بينها وفي نفس الوقت اذا اجدنا طرح مشكلة الاستيطان باعتبارها مشكلة سياسية تتعلق بحق تقرير المصير وهو الحق الديمقراطي الاول لا يجوز الحديث عن

دفاع حقوق الانسان واستثناء حق تقرير المصير وكأنه ليس في صميم بل هو المقدمة والحق الاول للانسان هو ان يكون له الحرية في تقرير مصيره.

اذا كان طرح هذه المسألة على صعيد الرأي العام العالمي كقضية حق تقرير مصير، وهذا الاستيطان يراد به الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره. عندئذ اعتقد اننا سنحصل على تفهم اكثر من جانب الاوساط المختلفة في هذا العالم الواسع.

نقاش

الجلسة الرابعة

سؤال: اولاً انا اتفق مع فيصل الحسيني في ضرورة الربط ما بين المفاوضات المتعددة والمفاوضات الثنائية. ولكن الذي يحصل لغاية الآن ومنذ فترة طويلة عملياً لا يحصل ربط في داخل المفاوضات نفسها، في المفاوضات الثنائية بأجزائها المختلفة فيها تشتت والمفاوضات المتعددة يعني بعبارة من يذهبوا لها كأنهم ذاهبين إلى سمينار لا احد يوجههم او يعطيهم اي شيء. ونرجو ان يكون هناك خطة فعلاً من اجل الجهد التفاوضي يكون منسق ومرتب وله مرجعية واضحة وصحيحة.

ولكن في موضوع التطبيع، واعتقد انه جزء لا يتجزأ من الجهد التفاوضي ومن قضية التنسيق العربي ككل. الا يعتقد السيد فيصل الحسيني انه في موضوع التطبيع لا بد من الربط ليس فقط ما بين المفاوضات المتعددة ومفاضات المتعدد وانما ما بين ممارسات السلطة الفلسطينية وما بين الجهد التفاوضي؟ وكيف ممكن نحن اقناع العرب بوقف التطبيع في الوقت الذي نحن نسمع عن ما يسمى بامتيازات لشركات إسرائيلية! كيف نحن يمكن ان نذهب للاردنيين ونقول لهم لا تفعلوا هذا وهذا وعندها يخرجوا لنا القائمة من الدرج ويقولوا بأنكم انتم عملتم واحد اثنين ثلاث، نحن ايضا نود القيام بأعمال تجارية مثلما انتم تعملوا اعمال تجارية. هذه قضية.

قضية أخرى اعتقد بأنها تحتاج إلى تفكير وتمحيص، وهي قضية التخويف بالاصولية. وهل حقيقة حتى نتبنى الذي طرحته بأنه فيما اذا فشلنا في هذه المفاوضات ستكون المنطقة عرضة لتمسك بأيدي الاصولية والاصوليين سوف يستلموا الوضع؟، هل هذا الطرح كافي فعلاً حتى يوضع الغرب وإسرائيل وحكام إسرائيل امام مسؤولية ليكونوا حريصين على نجاح عملية السلام؟

نحن نرى ويجب ان نرى التاريخ كيف كان يؤثر في المدى البعيد والمدى الاستراتيجي بروز اصولية هنا وهناك. ولكن شق آخر من السؤال، هل الاصولية تقدم حل ايجابي حتى نحن نسلمها الراية يعني نسلمها راية قيادة الامور في العالم العربي في الصراع في مواجهة الاحتلال ومواجهة كل اشكال الاستغلال وغيره. نحن نرى ان الصراع الاصولي في المستوى السياسي لا يختلف في جوهره عن الطرح الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية لفترة طويلة وتخلت عنه لانه خطأ. فبالتالي هذا الطرح ممكن هو كارثة للشعب الفلسطيني نفسه لطرح بهذا الشكل. يجب ان نطرح المسألة بمسؤولية، ويجب ان نجيب على سؤال اذا كان الطرح الاصولي او الاصوليين يملكون القدرة على ان يقودونا في معركتنا إلى

الانتصار لماذا لا نسلمهم المسألة من الآن ولكن اذا كانوا يقودونا إلى كارثة اتصول انه من الخطأ ان نقول فقط ان الاصوليين سوف يستلموا هذه المسألة.؟

فيصل الحسيني: (سوف ابدأ بالاجابة على السؤال الاخير) لو كان لدي القناعة بأن الاصولية قادرة على ان تنجز لنا مستقبل افضل لما ترددت لحظة في ان انطوي تحت لوائها، لكنت اصولياً. ولو كنت على قناعة ان الاصولية لا يمكن الا ان تجرنا إلى كارثة لحملت السلاح ضدها. الذي اعتقده ان الاصولية تمر بمرحلة معينة، شعبنا يمر بها، انهيار لكل قيم الحضارة الغربية بما اتت به من شرقيها وغربيها. بالتالي هناك تفاعلات عديدة في منطقتنا نتيجة ضعف قبضة الحضارة الغربية بالمفهوم الذي كانت عليه سواء الشرقي او الغربي. هناك تململ من الحضارات القديمة التي كانت تحكم العالم ليس نتيجة قوة نابعة منها بل نتيجة ضعف هذه القبضة. الحركات الاصولية هيَ احدى نتائج ضعف الحضارة الغربية وتراخي قبضتها. بالتالي هي في حالة تفاعل لست ادري ماذا سيخرج منها ولهذا السبب من الخطأ ان نحكم عليها الآن ان كان سلباً او ايجاباً.

اما بالنسبة للغرب وبالنسبة لإسرائيل واضح تماماً ما هي مصلحتها في المنطقة. في رأيي المصلحة الاساسية لهم في المنطقة هي استقرار شامل في المنطقة، نحن اذا قلنا كفلسطينيين ولربما حتى كعرب غير قادرين لا نمتلك ما يكفي من القوة لفرض ما نريده، نحن نمتلك ما يكفي من القوة ومن الامكانيات بما تمتلكه انت من قوة كقطاع من الشعب الفلسطيني ولكن ربما تعطل ذلك بما يمتلكه سواك من قوة في هذه المنطقة. اذا شعروا الطرف الآخر، يوجد صراع في هذه المنطقة وربما ينتقل إلى صراع اجتماعي ونحن نرى ما يحصل في الجزائر وما يجري في مناطق اخرى. اذا اخترت انا الآن ان معركتي الاجتماعية هي الاساسية هنا انا مستعد من اجل مستقبل اجتماعي معين مستعد بأن اضحي بوضع سياسي معين او بمكاسب سياسية معينة. لربما هم تمادوا في هذا الموضوع، اقصد الإسرائيليين والغرب، وهذا جيد هنا نحن لنا حليف ايضاً مستعد ان يكون حليف لنا في محاربة هؤلاء، وليس داعي ان يكون الثمن مرتفعاً.

اعتقد انه يجب ان يفهم الغرب تماماً بأن مصلحتنا في النهاية وسياستنا الوطنية تستلزم في لحظة معينة ان نجعل هذه الساحة فيها قوة اخرى قد تخيفه دون ان تخيفه. الآخرين يأتوا ألينا ويوقلوا لنا دبروا اموركم مع رابين واذا سقط رابين ماذا ستفعلوا مع الليكود؟ كان

ردي بأنه من قال لك اني انا الذي سأفاوض واتعامل مع الليكود هنا قوى اخرى ستتعامل مع الليكود والذي يهددني باليمين أهدده باليمين. ويجب هذه ان تحكم علاقتنا بهذه المعارضة هي او سواها من المعارضة عندنا، متى يحق لي انا كسلطة وطنية ان آتي للمعارضة واقول لها تحركك بالسلاح هو يؤذي قضيتي الوطنية سوف اوقفك واضع اناس في السجن وسوف احكم، واذا لزم وضع قوات توقف اي تحرك عسكري سوف اوقفها، لان هذا يضر بمصلحتي الوطنية. ومتى لا استطيع ان اقوم بهذا العمل، طالما إسرائيل لا تنفذ الاتفاقيات، لا تنسحب، لا تقوم بكذا وكذا، وانا اعتقد لن اكون حتى بالوضع القادر ان اتعامل بهذا الدور. ومن هنا من المفروض ان لا اتعامل مع هذه المعارضة بأنها العدو الذي يجب ان اتخلص منه، بل هي الطرف الآخر الذي يحاول ان يبذل مجهوداً يختلف او مسلكاً يختلف عن مسلكي ولكن باللحظة التي ممكن ان تلتزم فيها إسرائيل بهذا الموضوع وان تنسحب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، عندها اقول من حق السلطة الوطنية ان توقف وبكل الوسائل اي محاولة ممكن ان تؤدي إلى تعطيل الانسحاب.

فيما يتعلق بموضوع المتعدد، صحيح حالياً لا يوجد هذه الآلية التي تحكم المفاوضات ان كانت متعددة او ثنائية، وهذا الجهاز الذي كان يُشرف على المفاوضات في واشنطن مثلاً -كما تذكر- غير موجود الآن. فيما يتعلق بعملية المتعدد هناك خطوات وإنشاءالله في خلال فترة قصيرة تصل رسائل إلى كل مسؤولي مفاوضات المتعدد من اجل وضع تصور شامل مع بعضنا لكيفية التصرف في المرحلة القادمة. وسيطلب ايضاً من دول عربية ان تعطل ما يجري على مجال التطبيع مع إسرائيل.

هذا يرد على السؤال الثاني، اذا انا بالفعل بدأت ان اطلب بهذا الامر وارتب اموري ليس فقط سأطلب من الدول العربية ان تعيد النظر في بعض الخطوات التي قامت بها، وانما علينا نحن في السلطة الوطنية ان نعيد النظر في بعض الخطوات، يمكن سننجح في خطوات في اعادة النظر فيها، وخطوات اخرى لن ننجح في اعادة النظر فيها، ولكن عندها من ناحية مبدأية علينا ان نعيد النظر في كل خطوة خطيناها قد تقود بالفعل إلى تطبيع مع الإسرائيليين دون ان يكون هناك تحرك في مجالات اخرى.

سؤال: سمعنا اليوم عن اقتراحات إسرائيلية ممكن وصفها برغماتية بخصوص معالجة الاستيطان، الواقع ليس معروف لدينا، ما هو موقف السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه التعامل مع مثل هذه الاقتراحات كازاحة الخط الاخضر إلى الشرق مثل نقل مستوطنين، نقل مناطق، هل في المستقبل في المفاوضات مستعدين ان تناقشوا مثل هذه الافكار مع الإسرائيليين؟

فيصل الحسيني: الاساس الذي تتفاوض السلطة عليه هو تنفيذ قرار ٢٤٢ بمعنى الانسحاب من كافة الاراضي التي تمّ احتلالها عام ١٩٦٧. وجهة النظر يجب ان تطرح بهذا الشكل هو انه اولاً هذه الحدود التي يجب ان تنسحبوا منها ثم اذا كان هناك في حاجة لتعديل هذه الحدود هنا او هناك ممكن الامر يبحث. لا يجوز ان ندخل معهم في مناقشة مشروعهم هذا وانما الاصرار من قبلنا ان يكون العمل هو ضمن مبدأ واحد هو العودة إلى حدود ١٩٦٧ بعد الإقرار بهذا المبدأ وتنفيذ ممكن ان نتحدث عن اي شيء في تعديل الحدود سواء باتجاه الشرق او الغرب.

تأسس مركز القدس للإعلام والإتصال خلال الاشهر الاولى للانتفاضة الفلسطينية بمبادرة من مجموعة من الصحفيين والباحثين الفلسطينيين. ويقوم المركز بتوفير المعلومات والابحاث عن الاحداث الجارية والتطورات السياسية في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة. وتقوم مكاتب المركز في القدس وغزة بتوفير خدمات متنوعة للصحافيين والباحثين والمهتمين أهمها الخدمات الاخبارية، الموجز الاخباري اليومي المكتوب، تقرير فلسطين الاسبوعي، استطلاعات الرأي العام، الانتاج التفلزيوني، دراسات مختصة في مواضيع مثل المياه، الاقتصاد والسياسة وغيرها. هذا بالإضافة إلى ترتيب برامج زيارة وعمل ومرافقة وترجمة للصحافيين والباحثين الزائرين.

مركز القدس للإعلام والإتصال JMCC
١٨ شارع النشاشيبي - الشيخ جراح
ص.ب. ٢٥٠٤٧ - القدس
تلفون: ٨١٩٧٧٧ فاكس ٨٢٩٥٣٤
EMAIL jmcc@baraka.org

بمبادرة من مركز القدس للإعلام والإتصال JMCC عقد في فندق الامبسادور في القدس يوم الجمعة ٢٤ آذار عام ١٩٩٥ مؤتمر تحت عنوان "الاستيطان تحدي السلام".

وكما وعدنا، ومن اجل استكمال اهداف المؤتمر فأننا نضع أيدي ابناء شعبنا الفلسطيني وقيادته هذا الكتاب الذي يحتوي على الاوراق المختلفة التي قُدمت فيه اضافة الى نص لكل النقاشات التي جرت في جلساته الاربع، وذلك بهدف توسيع النقاش حول هذا الموضوع الحيوي والمصيري.

ولقد دلت تجربة هذا المؤتمر على قدرة النخبة الواعية من ابناء شعبنا على خوض حوارات ديمقراطية جادة ومسؤولة ومعمقة ونابعة من المصلحة المشتركة لفئات المجتمع المختلفة بعيداً عن اية حساسيات سياسية او ايديولوجية.

المشاركون في المؤتمر

خليل التفكجي

الاستاذ خضر شقيرات

الاستاذ علي سفاريني

د. حيدر عبد الشافي

د. يوسي الفر

د. احمد الخالدي

د. خليل الشقاقي

د. كميل منصور

فيصل الحسيني

هاشم الصالح

بشير البرغوثي